

قراءات في كتب من الإمارات

عبد الغفار حسين

قراءات في كتب هذه الإمارات

قراءاته في كتب من الإمارات

عبدالفار حسين

الجزء الأول

- الكتاب: قراءات في كتب من الإمارات
- المؤلف: عبد الغفار حسين
- الناشر: اتحاد كتاب وأدباء الإمارات
- الغلاف والخراج: أمين زحير
- جميع حقوق الطبع محفوظة
- سنة الطبع: ٢٠٠٠
- الطبعة الأولى
- مطبعة الفجيرة الوطنية ومكتبتها ٢٢٢٣٣٨٨ - ٠٩

كلمة

لم أكن أريد أن أكتب مقدمة لهذا الكتاب، ولكن المشرفين على طباعته وترتيبه وخصوصاً الأخ الأديب عبد الإله عبد القادر، ألحوا علي في أن أفعل ذلك .. وسبب ميلي لعدم كتابة مقدمة، هو أن هذا الكتاب عبارة عن قراءات في عدة كتب، وكل قراءة من هذه القراءات، تشكل في حد ذاتها مقدمة أو تقديماً، وتتقل عن الكتاب الذي تمت قراءته صفحات وأبواباً، هي مادة هذا الكتاب وأصله..

ومن هنا، ليس لي حق الادعاء أنني أخرجت وحدي كتاباً، وأن موضوعاته المختلفة، هي من عندي جاءت بها رؤاي وأفكاري الشخصية.. فالحقيقة أن فضل وجود هذا الكتاب لأصحاب الكتب الكثيرة الذين تناولت ما كتبوه بالاستعراض والقراءة، وهم الذين استطاعوا أن يملؤوا صفحات هذا الكتاب ويقدموا للقارئ مادته وموضوعاته..

والذي أستطيع قوله هو أنني هنا قارئ كبقية القراء الذين
قرأوا هذه الكتب .. قرأت مثلهم ، ودونت تعليقاً وملاحظة أثناء
القراءة ، واقتبست هذا التعليق وتلك الملاحظة من أفكار الكاتب
وما خطه يراعه .. ووجدت في النهاية أن فيما قرأته شيئاً من
الفائدة ، وقلت لنفسي إنه من الخير أن أجمعها في كتاب ، بعد أن
كانت مبعثرة على صفحات الصحف .. وأرجو في النهاية أن يكون
فيما وجدته وفيما عملته خير وفائدة ..

وشكراً لاتحاد كتاب وأدباء الإمارات والقائمين عليه لتوليهم
هذا الكتاب بالرعاية ..

عبد الغفار حسين

مع عائشة السيار في دولة الإمارات

«إنني أحث كتابنا على الإكثار من إثارة دقائق تاريخنا والكشف عن كنوزه حتى تكون لنا فيها أمثلة مضروبة للحياة العالية، تحذيتها الأجيال الحاضرة وتنسج على منوالها».

عمرطوسون

لما أدركت المنية الإمام محمد بن عبد الله الخليلي عام ١٩٥٣م، وهو ثاني إمام ينتخب من أهل الحل والعقد في عُمان، بعد سالم بن راشد الخروصي الذي تولى الإمامة في عام ١٩١٢ في فترة سادت فيها الفوضى السياسية التي دامت ستين عديدة، ناضل وكافح فيها العمانيون من أجل إعادة الإمامة.. كتب المغاربة الاباضيون أهل ميزاب بالجزائر إلى إخوانهم الأباضيين العمانيين، كتاباً مطولاً، ينصحون إخوانهم هنا بالتماسك والوحدة.. نقتطف لمقالنا العبارات التالية:

«أنه ليسؤنا والله أن لا نسمع بعُمان صوتاً بين الممالك الإسلامية والدول العربية، وأن يبقى مجهولاً من أمم الدنيا، كأن لم تكن الأمة التي حفظ لنا التاريخ بين مطاويه بطولة نادرة ومجداً رفيعاً، والدولة التي ملأ دويها الزمان ورتل فمه آيات، أليست هي التي قمعت طغيان الاستعمار البرتغالي، وتحطمت على صخرتها أساطيله العتيدة، وظهرت منه الأماكن والبقاع».

والحقيقة أن المغاربة على حق فيما قالوه من أن عمان بقيت مجهولة، وأن المرء ليعجب لإغفال المؤرخين في الدولة الإسلامية إغفالاً يكاد يكون تاماً ذكر أي شيء يتصل بعُمان وتاريخها وتراثها الأدبي والثقافي، وأنه ليعجب أكثر أن يستمر هذا الإغفال إلا في القليل النادر حتى وقت قريب لا يتعدى الخمسينات من القرن الماضي.

ولو وجد مبرر للمؤرخين القدامى في العصر العباسي الأول والعصور التي تلتها، وذلك لانقطاع الصلة بين عُمان وبين مقر الخلافة في بغداد، نظراً لبعد المسافة ووعورة المسالك وصعوبة المواصلات وتأثير الأهواء المختلفة من سياسية ومذهبية على المؤرخين، ولسبب مهم للغاية وهو إصرار العمانيين على الانفصال عن العباسيين كما فعلوا مع الأمويين والذين كانوا يعتبروهم خلفاء جور، لم يأتوا إلى الخلافة عن طريق المشورة العامة، بين المسلمين، كما تتطلبه نظرتهم ومفهومهم للخلافة الإسلامية. لكن هذا المبرر في الإغفال لا يمكن قبوله من المؤرخين العرب المعاصرين الذين استمروا في هذا الإغفال حتى فترة قريبة، حيث بدا الاهتمام

يزداد بمنطقة الخليج وعمان التي تحتل موقعاً استراتيجياً بالغ الأهمية في كل من الخليج والبحر العربي على السواء، والتي كانت الدولة العربية الوحيدة ذات السيادة التامة في القرنين السابع والثامن عشر حيث لم تكن هناك دولة عربية مستقلة.

ولابد لنا من قول الحق مهما كان مرأً، أن الذين اهتموا بهذه المنطقة وكشفوا لنا جوانب كثيرة من غوامضها سواء ما يتعلق بالناحية الجيولوجية والجغرافية والسكانية، أو النواحي السياسية والاجتماعية، هم الأوروبيون، ومن غير الانصاف الظن بأن كل الدراسات التي أعدها هؤلاء الأوروبيون هي دراسات غاياتها استعمارية بحتة.. لأن من هؤلاء من كان عالماً ومكتشفاً، أو مؤرخاً باحثاً، يدفعه حب المغامرة والبحث عن الحقيقة وخدمة العلم، تساعد على ذلك دور العلم والجامعات في بلده كما هي العادة لدى الشعوب المتقدمة، ومن أراد أن يعرف عن أحوال هؤلاء المكتشفين والرحالة فعليه مراجعة ما خلفوه من كتب ودراسات، ولا شك أن هؤلاء تحملوا من المشاق والصعاب ما يجعلنا جميعاً نكبر فيهم هذه الروح الطموحة والتواقة إلى اكتشاف المجهول ونشدان المعرفة، ولو ضررنا مثلاً بواحد من هؤلاء العلماء الكثرين لكفانا مؤونة الحديث عنهم كلهم، واحد منهم هو العالم الدانمركي كارستو نيبور ورفاقه الثلاثة الذين صحبوه عام ١٧٦٢م في رحلته إلى الجزيرة العربية وسواحل الخليج، واختطف الموت بسبب المشاق والأمراض التي عانتها البعثة الواحد تلو الآخر منهم.

ولم يبق من البعثة غير نيبور نفسه الذي قدم لنا تلك الدراسة القيمة والشيقة عن منطقتنا قبل حوالي (٢٢٠) عاماً.

عائشة السيار ومؤلفها:

يقول الأستاذ الدكتور صلاح العقاد وهو صاحب دراسات عن الخليج، أهمها كتابه: «التيارات السياسية في الخليج» الذي كتبه عام ١٩٦٥م.. في تقديمه لكتاب السيدة عائشة السيار.. دولة اليعاربة.. عمان وشرق أفريقيا.

«منذ بضع سنوات نوهنا بأهمية دولة اليعاربة في تاريخ العرب الحديث، وعبرنا عن أمنيته في أن يتولى أحد المتخصصين في التاريخ أفراد دراسة لهذه الدولة، ومن محاسن الصدف أن تكون الأنسة عائشة السيار هي أول من يستجيب لهذه الرغبة.. ومما يزيد الكاتبة كفاءة لتناول هذا الموضوع انها من أبناء المنطقة الذين يعيشون المجتمع العربي في شبه الجزيرة العربية».

والواقع أن الذي يزيد من أهمية الكتاب أنه أول كتاب يجمع جمعاً شاملاً تاريخ اليعاربة منذ نشأة دولتهم في أوائل القرن السابع عشر حتى أفول نجمها بعد قرن وربع قرن تقريباً.. وتاريخ اليعاربة إن لم يكن مجهولاً، إلا أن المؤرخين الذين أتوا على ذكر هذه الدولة ذات الشأن الكبير، أوردوه من ضمن ما كتبوه عن المنطقة بصفة عامة، ولم يقم مؤرخ سابق بإفراد كتاب خاص عن اليعاربة، وإذا وجد فلم اطلع عليه شخصياً، وفي رأيي أن أكثر الكتب استعراضاً لتاريخ اليعاربة من ضمن التاريخ العام لعُمان هو كتاب (تحفة الأعيان بسيرة أهل عُمان) للشيخ عبد الله بن حميد السالمي، ولكن هذا الكتاب على جلالته قدر مؤلفه وشموليته لتاريخ

عمان يعتبر تسجيلاً للحوادث، ويحتاج إلى مختص لمراجعته
مراجعة علمية ودقيقة، وكذلك التعليق على حواشيه لأن الكتاب
يسير على نهج قدامى المؤرخين العرب في التدوين والتأليف، وكتب
بلغة لا يألّفها غير المتعودين على لغة الفقهاء المسلمين

والذي يقرأ كتاب دولة اليعاربة، يجد أن مؤلفته السيدة عائشة
السيار قد تكبدت مشقة غير سهلة في جمع موارده، وإنّني شخصياً
أقدر لها هذه المشقة التي عانتها وبالأخص فيما يتعلق بالاطلاع على
كثير من المصادر الأجنبية والوثائق الخاصة بموضوع دراستها هذه.

ومؤلفة الكتاب وإن كانت قد كتبت كتابها وهي تقدم دراسات عليا
في الجامعات المصرية على ما أعتقد واطلعت على مراجع كثيرة
توجد عادة في الجامعات المعروفة، إلا أن عملها هذا ليس بالشيء
السهل، فقد احتاجت إلى البحث الدقيق والسفر والتقل لمراجعة
الوثائق بين بلدان عديدة، ويظهر أنها قرأت عديداً من الكتب التي
زودتها بوفرة من المعلومات التي لم يكن بميسور أي واحد الحصول
عليها، إلا إذا توفرت عنده الرغبة للتغلب على الصعاب.

ولاشك أن الذي يزيدنا إكباراً لعمل المؤلفة هو النجاح في إنجاز
هذه الدراسة المفيدة، وثقتها بنفسها حيث أنها أول سيدة من
الإمارات تتجز عملاً قيماً كهذا.

دولة اليعاربة؛

لقد وصفت لنا المصادر الأوروبية عمان، في عهد أول إمام

يعربي وهو ناصر بن مرشد اليعربي، الذي انتشل عمان من ضعفها السياسي والاجتماعي بعد عهد بني نبهان الذي لم يكن عهداً يذكر بالخير، وكذلك وصفت تلك المصادر عهد الإمامين اللذين استخلفا بعد ناصر بن مرشد وهما سلطان بن سيف، وسيف بن سلطان الملقب بقيد الأرض في بداية القرن الثامن عشر، بأنها كانت أقوى بحرية ليس في الشرق الأوسط فحسب بل في آسيا كلها. وحدد بعض المصادر عدد السفن الحربية بمائة سفينة. أما صاحب كتاب (دول البحار) «سرهنگ باشا» فانه يقول: إن الأسطول العماني كان الأسطول الرابع في تاريخ المسلمين من حيث القوة والاستعداد، وأنه بلغ في العدد نحو ثلاثمائة سفينة بين بارجة ونسافة !

والحقيقة أننا لو استعرضنا كل الفصول القيّمة التي أثبتتها السيدة عائشة السيار، في كتابها، لأصبح استعراضنا بحثاً قائماً بذاته. وربما طال بنا الحديث ولكن الموضوع الذي نحن بصدده والغرض الذي نتوخاه، من تقديم كتاب دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا، لمؤلفته عائشة السيار، هو أن ندعو القراء العرب إلى قراءة هذا الكتاب المفيد الذي يسلط ضوءاً كاشفاً على شؤون دولة عربية إسلامية، كانت لها مكانة عظيمة، وتعتبر بحق مثار فخر لتاريخنا نحن العرب والمسلمين في فترة حالكة السواد تردى فيها المسلمون إلى هاوية سحيقة من الانحطاط والتخلف والتبعية، وتداعت عليهم علوج الأمم من تار ومغول وأوروبيين تنهش في جسدكم المنهوك وتمزقه شر ممزق !.



نظرة في كتاب:

تأسيس الإمارات العربية المتحدة

١٩٥٠-١٩٨٥

الدكتور عبد الله عمران تريم

«صدر في منتصف العام الماضي عن دار نشر عالمية هي:
(جروم هلم)، كتاب للأستاذ الدكتور عبد الله عمران تريم، بعنوان
(تأسيس الإمارات العربية المتحدة ١٩٥٠-١٩٨٥) وقد صدر
الكتاب بالإنكليزية في بريطانيا، ولم أطلع على ترجمة له بالعربية
حتى الآن، ولعل الكتاب لم يترجم بعد.

وقد قرأت الكتاب في أواخر العام الماضي قراءة سريعة، وعدت
قبل أيام فقرأته ثانية، لاعتقادي بأهمية الكتاب، وكذلك أهمية
الموضوع الذي يتناوله. ولست هنا بصدد تقديم المؤلف في بداية
الحديث عن الكتاب.. فالمؤلف معروف في الإمارات، وليس بحاجة
إلى تقديم أو تعريف.. كما أن حديثي عن الكتاب حديثاً عاماً، هو
التبّيه على وجود كتاب كهذا، يبحث مسائل حيوية تتعلق بنا نحن
هنا في الإمارات،.. وليس في هذا الحديث أي نقد أو تحليل، لأن

ذلك يحتاج إلى تصد لدراسة آراء المؤلف ومناقشتها مناقشة نقدية.. والذي يهمني بالدرجة الأولى هو تسجيل بعض الانطباعات الشخصية التي تكونت لدي عند مطالعاتي لمواضيع الكتاب، لعل أن يكون في هذا التسجيل منفعة للقارئ المتتبع.

والحقيقة أن كتاب تأسيس الإمارات العربية المتحدة فيما يحتويه من مواضيع، ليس كتاباً عادياً، بل إنه سجل مهم يتناول أحداث فترة كانت من أخرج الفترات وأهمها في تاريخ منطقة الخليج عامة، والإمارات خاصة.. تلك الفترة العصيبة التي ولدت فيها دولة الإمارات العربية المتحدة، ومرافق هذه الولادة من إرهابات ومخاض وعسر وترقب وقلق على الجنين والمولود، وبعدها متابعة نمو المولود الجديد منذ أن كان في المهد طفلاً، حتى استطاع أن يحبو ثم يقف على قدميه (١)».

ومع وجود بعض الدراسات والبحوث الأكاديمية التي قدمها بعض طلبة الإمارات للجامعات في الخارج، والتي تناولت المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه البلاد، خلال فترة السبعينات وما بعدها، والتي لم ير بعضها النور بعد (١) .. إلا أنني أعتقد أن كتاب تأسيس الإمارات العربية المتحدة، الذي بين أيدينا الآن، والذي أعتقد أنه مقتبس من موضوع أكاديمي تقدم به مؤلفه الدكتور عبد الله عمران لنيل درجة الدكتوراه في بريطانيا، هو بحث من أهم البحوث المماثلة، ومن أكثرها شمولية وعمقاً في تناول الجانب السياسي لتطور مجتمع الإمارات والتركيز على

نشوء الدولة، منذ أن بدأت بواكير هذا التطور في الخمسينات وحتى منتصف العقد الثامن من القرن العشرين.

وفي رأيي أن الذي يميز هذا الكتاب، هو أن مؤلفه بالإضافة إلى كونه ابناً من أبناء الإمارات، الذين وصلوا إلى درجة عالية من التعليم الأكاديمي.. هو أيضاً ذو صلة قريبة جداً بالموضوع الذي تناوله في كتابه، وأحد الذين راقبوا وشاهدوا عن كثب، وشاركوا بصورة مباشرة ومحتكة في كثير من الأحداث التي تضمنها الكتاب، كما أن المؤلف اطلع ودرس وعرف مجريات الأمور بشكل لم يتيسر لغيره ممن لم يكن في مركزه.. والمؤلف أيضاً أحد الشقيقين (تريم عمران، وعبد الله عمران) مؤسسي جريدة الخليج، والذين عرفا عبر صحيفتهما وعبر غيرها من الوسائل، بالنضال الفكري والمواقف الحمودة من أجل حاضر أحسن وغد أفضل لهذه البقعة الخليجية من أرض العرب ولغيرها من بقاع العرب.

مواضيع كتاب تأسيس الإمارات؛

ونعود الآن إلى الكتاب، لنرى أنه يتألف من سبعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والحواشي والملاحظات التي سجل فيها المؤلف أسماء المراجع التي قرأها واطلع عليها، لموضوع كتابه.. ومواضيع الفصول السبعة هي كالآتي:

(١) المؤثرات الداخلية والخارجية على الإمارات بين الأعوام

١٩٥٠-١٩٦٠

- (٢) النفط والتغيير في السياسة البريطانية.
- (٣) قرار الانسحاب البريطاني وردود الفعل المحلية والإقليمية والعالمية.
- (٤) اتفاقية دبي والحديث عن الاتحاد التساعي.
- (٥) فشل المحادثات حول الاتحاد التساعي والنجاح الذي رافق الاتحاد السباعي.
- (٦) اتحاد الإمارات والتناقض بين البنية الدستورية والسلطة المحلية.
- (٧) تقييم للتطورات الاجتماعية والاقتصادية في الإمارات.

تلك هي الفصول السبعة ذات المحتوى الجدي والهام، وهي الفصول التي تعتبر محاور كتاب تأسيس الإمارات العربية المتحدة. ولكي نكون نحن القراء على شيء من البيئة عن محتويات العناوين التي تصدرت الفصول السبعة، فإن من الجدير أن نستعرض في لمحات سريعة كل فصل على حدة..

أولاً: المقدمة:

في السطور الأولى من المقدمة يشير المؤلف بإيجاز إلى أنه في الوقت الذي يتركز فيه الاهتمام العالمي الكبير بشؤون الخليج من جانب خبراء المال والاقتصاد والصحافة.. تبدو لنا ضالة هذا الاهتمام من جانب المؤرخين.. وكل الاهتمام ينصب في الوقت الحاضر على شؤون الساعة، كالحرب العراقية الإيرانية، وتأثيراتها، والنفط وأسعاره، وسياسة منظمة أوبك البترولية، وفضول أموال النفط في البنوك، واستراتيجية دول مجلس التعاون الخليجي.. ويمضي المؤلف ليوضح، أنه اختار موضوع كتابه هذا، إزاء التجاهل الحاصل للجانب التاريخي للأحداث، ولاعتقاده بأن فجوة واسعة مازالت موجودة أمام المتابع لهذه الأحداث.. ويحدد المؤلف الفترة التاريخية، التي تدور أحداثها خلال خمس وثلاثين سنة، وهي الفترة بين الأعوام ١٩٥٠ و ١٩٨٥، وهي التي يعتبرها المؤلف نقطة تحول وانطلاق نحو التغييرات الشاملة، التي شهدتها البلاد في جميع المجالات، بعد تخلف طويل، بسبب السياسة الاستعمارية للإنكليز المسيطرين على المنطقة، وما فرضته هذه السياسة من انعزال منذ عام ١٨٢٠. وأهم هذه التغييرات ولادة وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وانسحاب بريطانيا عام ١٩٧١.

الفصل الأول: المؤثرات الداخلية والخارجية على الإمارات بين الأعوام ١٩٥٠-١٩٨٥؛

يعتبر الفصل الأول في كتاب تأسيس دولة الإمارات، امتداداً للمقدمة، حيث يستعرض الدكتور عبد الله عمران، مؤلف الكتاب، بعض النواحي التاريخية كالغزو البريطاني للمنطقة عام ١٨٢٠، وما نجم عن هذا الغزو من فرض اتفاقيات ومعاهدات كانت لها آثارها الضارة والسلبية على مستقبل البلاد السياسي والاجتماعي. وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى منتصف القرن الحالي، ويشير إلى رياح التغيير التي كانت تهب هنا وهناك في منطقة الخليج، وما كانت تتركه هذه الرياح من آثار علينا هنا، وكذلك ما حصل من نزاعات إقليمية، كالنزاع حول واحة البريمي.. ثم بعد ذلك يتطرق الكتاب إلى حب الهيمنة وطموح التوسع الإقليمي اللذين كانا يراودان شاه إيران في تلك الحقبة.

الفصل الثاني: النفط والتغيير في السياسة البريطانية؛

في هذا الفصل يتحدث الدكتور عبد الله عمران عن فترة الستينات، (القرن الماضي) وهي الفترة التي يركز عليها بالحديث الشيق والمهم في آن واحد، ويصف المؤلف هذه الفترة بأن لها أهمية بالغة، ويعتبرها بداية للنمو العمراني والاجتماعي في المنطقة، وذلك بسبب الاكتشافات النفطية التي بدأ أكلها في أبو ظبي أولاً، ومن ثم في دبي التي كانت مزدهرة عمرانياً أكثر من

غيرها، نظراً لموقعها ومركزها التجاري.

ويغطي هذا الحديث في كتاب تأسيس دولة الإمارات مؤلفه الدكتور عبد الله عمران، حوالي اثنتين وعشرين صفحة من الكتاب، ويتناول المؤلف خمسة محاور كانت لها أهميتها وتأثيرها على التغييرات التي أشار إليها.. وهذه المحاور الخمسة هي:

١- بداية التطوير

٢- اليقظة السياسية

٣- تأثير الثروة النفطية

٤- تدخل الجامعة العربية

٥- مكتب التطوير

وأعتقد أن أكثر المحاور تشويقاً لقارئ الكتاب، هو المحور الأخير، مكتب التطوير، حيث يلقي الدكتور عبد الله ضوءاً كاشفاً على فترة إنشاء مكتب التطوير وهي فترة مهمة جداً في تاريخ الإمارات لم يكتب عنها أحد من الإمارات حتى الآن كتابة ذات قيمة.. والحقيقة أن هذا الحديث عن مكتب التطوير، ينعش ذاكرة من عاصروا هذه الفترة وتتبعوا ما حدث فيها من تغيير.

وفي رأيي أن الدكتور عبد الله عمران كان دقيقاً وواقعياً في تسميته للمحاور التي جئنا على ذكرها والموجودة في الكتاب، وبالذات تسميته للمحور الثاني، باليقظة السياسية، ولم يسمه بالوعي السياسي.

إذ أن اليقظة تختلف عن الوعي اختلافاً بائناً، حيث يأتي الوعي نتيجة تجارب سياسية واجتماعية يمارسها المجتمع ويمر بها، ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة لمجتمع الإمارات.

الفصل الثالث: الانسحاب البريطاني؛

يتحدث الدكتور عبد الله عن قرار بريطانيا الانسحاب من المنطقة، وما تمخض عن هذا الإعلان من ردود فعل محلية وعالمية.. ويشير إلى الأسباب التي حدت ببريطانيا إلى إعلان انسحابها هذا.. ومن هذه الأسباب: ظهور دول إقليمية ذات نفوذ واقتصاد قوي كإيران والسعودية والعراق والكويت، ونمو المصالح الأمريكية في المنطقة، ومعاناة بريطانيا من اقتصاد ضعيف بالمقارنة مع دول صناعية قوية كاليابان وألمانيا.. وأسباب أخرى أشار إليها المؤلف بصفة عامة.

ويبحث الكتاب رد الفعل لدى إيران الشاه التي كانت تتطلع يومئذٍ إلى الزعامة في المنطقة وخدمة المصالح الاستعمارية، وكذلك يتناول الكتاب ردود الفعل لدى أهل المنطقة أنفسهم، وهذا الموقف الأخير يندر التطرق إليه حتى الآن من قبل من تناولوا بالبحث الفترة المتعلقة بالإعلان البريطاني عن الانسحاب، ١٩٦٨-١٩٧١.. وأعتقد أن الذين تناولوا هذا الموضوع أكثرهم كان من ذوي المعلومات غير الدقيقة، أو مالت بهم بعض الأهواء، بخلاف الدكتور عبد الله عمران الذي يجد القارئ لكتابه أنه يلجأ إلى لغة

موضوعية في حديثه ويحاول أن يكون محايداً.

الفصل الرابع: اتفاقية دبي والحديث حول الاتحاد التساعي؛

قراءة هذا الفصل من كتاب الدكتور عبدالله عمران - تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة - والفصل الذي يليه: فشل المحادثات حول الاتحاد التساعي، والنجاح الذي رافق الاتحاد السباعي- واللذين يأخذان قرابة نصف الكتاب، هي قراءة ممتعة ومشوقة أيضاً، وخاصة لأولئك الذين عايشوا الأحداث التي رافقت تلك الأيام العصيبة التي دامت ثلاث سنوات مليئة بالأفراح والأتراح في نفس الوقت!..

ويدور الحديث في الفصلين المشار إليهما - الرابع والخامس - حول محاور عدة، منها:

- ١- اتفاقية السميح بين دبي وأبو ظبي في فبراير ١٩٦٨.
- ٢- مشروع الاتحاد التساعي.
- ٣- الخلافات الدستورية.
- ٤- موقف السعودية وإيران.
- ٥- تسوية المسألة البحرينية.
- ٦- عودة حزب المحافظين البريطاني إلى الحكم سنة ١٩٧٠ وتأثير ذلك على مجريات الأمور.

٧- ظهور الاتحاد السباعي.

٨- احتلال إيران للجزر.

٩- إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفصل السادس: اتحاد الإمارات؛

يناقش الدكتور عبد الله عمران نقاشاً مستفيضاً، مواضيع هذا الفصل الذي يعتبر في نظري، أكثر فصول الكتاب أهمية، وأكثرها أيضاً غنى بالمعلومات الجديدة والمهمة للباحث المتشوق، إذ أن هذا الفصل، والذي يليه - الفصل السابع - (تقييم الاتحاد)، يتطرقان إلى الفترة التي تلت تكوين الاتحاد بين الإمارات، والتناقضات التي برزت بين البنية الدستورية للدولة الاتحادية من جهة، وبين السلطة المحلية من جهة أخرى.

وتعود أهمية هذين الفصلين كما أعتقد، إلى نقطة جوهرية، وهي أن الدكتور عبد الله مؤلف الكتاب، لم يعبأ كثيراً بالمراجع التي أشير إليها في ثنايا الكتاب، لتدوين ملاحظاته، بل كانت لمذكراته وأرائه الشخصيتين، بصمات واضحة على هذين الفصلين الأخيرين.

واعتقد أننا نحن القراء المتابعين، يمكننا الاعتماد على هذه الآراء والمذكرات باعتبارها صادرة عن جهة راقبت عن كثب، واشتركت اشتراكاً فعلياً في مجريات الحوادث.. فقد كان المؤلف

على ما أذكر، عضواً في لجنة الإعداد للدستور المؤقت الذي تدير الدولة عليه في الوقت الحاضر، وذلك أثناء المحادثات الجارية لقيام الاتحاد، ثم تولى أكثر من منصب وزاري في الحكومة الاتحادية كان آخرها وزارة التربية والتعليم والعدل، ولعب دوراً أساسياً في إنشاء جامعة الإمارات، وكان لأرائه الليبرالية دور بارز في تحديث التعليم في الإمارات ودفعه قدماً إلى الأمام.

وأخيراً، فإنني اعتقد أن كتاب تأسيس الإمارات العربية المتحدة، لمؤلفه الدكتور عبد الله عمران، واحد من أحسن الدراسات التي تتناول فترة مهمة وعصيبة في تاريخ الإمارات، وهي فترة الثلاثين سنة الماضية، ومن أكثر هذه الدراسات شمولية أيضاً.. ويا ليت الكتاب يترجم إلى لغتنا العربية، لكي يقرأه أكبر عدد ممكن من أبناء العربية، ولأن الكتاب يستحق القراءة، وتستحق مواضيعه أكثر من وقفة، وأكثر من تأمل. ولا بد من الاعتراف، أن مجرد قراءة عادية للكتاب، ثم استعراض مواضيعه، كما عنّ لي أن أفعل، لا يعطي كتاباً مهماً كهذا حقه من التقييم الصحيح، ولكني حاولت فقط، تقديم فكرة عامة عن الكتاب للمهتمين والدارسين الذين يتابعون تطور الأحداث التاريخية في هذا البلد العربي ذي التركيب السياسي الفريد في المنطقة العربية.



جلسة مع أبي صالح.. عيسى القرق

وكتابه ينابيع الذاكرة!

أو

WELLS OF MEMORY

حدثني الأخ الأستاذ عيسى القرق، عن كتاب ينوي إصداره، وهو يستقبلني ببشاشته المعهودة، في مكتبه الأنيق بسفارة الإمارات العربية المتحدة بلندن، صيف هذا العام (عام ١٩٩٩). وكلنا نعرف أبا صالح، فهو يشغل حالياً منصب سفير لبلاده، الإمارات، لدى المملكة المتحدة.. وكل الناس هنا في الإمارات، تجمع على أن أبا صالح ذو كفاءة عالية في الأمور الإدارية والدبلوماسية على كل المستويات، لما يتمتع به من فهم وخبرة، ومعرفة لا تضاهى بالإنكليز خاصة، حيث أنه على احتكاك بهم منذ عهد بعيد، يقرب من نصف قرن أو يزيد، وهذا ما يؤكد أبو صالح نفسه في كتابه الذي بين أيدينا في أكثر من موضع.

وفي هذه المقابلة، أطلعني أبو صالح على صورة غلاف كتابه، وصورته الشخصية تتصدر الغلاف.. ووعدني أن يهديني نسخة

من كتابه، فور صدوره في لندن، ومن جانبي وعدته أن أقرأ الكتاب ثم أجلس معه جلسة حوار واستعرض ما به من ذكريات.

فها هو أبو صالح يوفي بوعده، ويقرنني بأصحابه وإخلائه من الناس، ويهديني الكتاب ويبعثه إليّ من لندن بالبريد العاجل. فشكراً كثيراً له.

وهاأنذا أوفي بوعدي وأبدأ هذا الحوار، الذي أرجو أن يكون مفيداً لكل من يقرأ كتاب ينابيع الذكريات بالإنكليزية أو العربية، عندما تتم ترجمته.. وعلى فكرة، فإن الترجمة العربية لاسم الكتاب ينابيع الذاكرة - من الاسم الإنكليزي WELLS OF MEMORIES، جاءت كما يقول الأستاذ عيسى القرقي، باقتراح من عند الكاتب الكبير الأستاذ غازي القصيبي، الأديب والدبلوماسي السعودي، وهي في الواقع من ينابيع رومانسيات الأستاذ القصيبي العذبة وتعبيراته الرقيقة!

وقد كتب الأستاذ عيسى القرقي ذكرياته بالإنكليزية التي يجيدها إجابة كبيرة، حتى في الحديث العادي مع أي شخص، نجده فجأة يلوي لسانه بالرطانة عن كلمة عربية قد لا يرد لباله لفظها في حينه، ومن هنا فإن واحداً مثلي، لن يتمكن من مجازاة أبي صالح أو محاورته بنفس اللغة التي كتب بها كتابه.. ومن هنا أيضاً فإنه من الخير لي أن أستمسك بلغة الضاد، وأنا أحاور أبا صالح لعلها تأخذ بيدي في مقارعته، معترفاً أن أبا صالح ذو باع طويل في الحكايات والروايات والأخبار، ومثلي يصعب عليه أن يشق له غباراً!

السيرة الذاتية.. هي الفكرة

بالرغم من أن الأستاذ عيسى صالح القرقي، وأنا أفضل أن أناديه بأبي صالح، كما تعودنا في الخليج أن ننادي بعضنا البعض، يلتقط أنفاسه في صفحات كثيرة من كتاب ذكرياته، الذي يريو على مائتين وثلاثين صفحة، فيتوقف هنا وهناك عن الحديث المباشر عن نفسه، ويقص علينا أحاديث أخرى، وما حدث ووقع في الخمسينات والستينات من قرننا هذا، تلك العقود التي كانت أوان اشتداد عود أبي صالح، والبدايات الأولى لإنطلاقه نحو الحياة العملية.. حياة السياسة والشهرة والمال، ولكن في مجمل حديثه يعتبر كلامه حكايات وسيراً ذاتية (أوتوبايوجرافي) قد يتشوق البعض منا لاستماعه، وقد لا يتشوق، لأنها سيرة ذاتية، كما قلنا، ولأنها تخص الإنسان الراوي وحده، والسير الذاتية هي في الحقيقة قصة يقصها الإنسان عن ماضيه، وما مر به في هذا الماضي من تجارب وأحداث، يرويها كتسجيل لخطواته في الأحداث التي عايشها ويعيشها، حلواً كان طعم هذه الأحداث أو مرأً، علاقته بالغير، وعلاقة ذلك الغير به.

ومع اعتبار السيرة الذاتية، واستعراض أحداثها من خصوصيات صاحبها، وحده، قد لاتهم أحداً من الناس غيره، لكن السيرة الذاتية عمل مقبول في عرف العلوم والمعارف الإنسانية، وأصبحت رواية هذه السير عملاً شائعاً في الغرب، (واعتقد أن من عند الغرب جاءنا هذا النمط في الكتابة)، وخاصة عندما

يكون رواتها من ذوي الصيت والشهرة في المجتمع الذي عاشوا بين
ظهرانيه، ويرغبون أن يظهروا لمجتمعهم مدى تفاعلهم بالأحداث
التي مرت، وتحليلاتهم الشخصية لهذه الأحداث، ودورهم فيها،
وبالتالي ما لهم وما عليهم، وعند ذلك تعتبر مثل هذه السير
الذاتية، ذات أهمية، وتضم إلى حوادث التاريخ الذي مر به المجتمع
الذي ينتمي إليه صاحب هذه السيرة بل يعتبر جزءاً من تاريخه
العام.

الكتاب ليس سيرة ذاتية خاصة !

قد يجد أحدنا، أنت وأنا وذاك، يوماً، الفرصة والاستعداد
النفسي والذهني لنقول للآخرين، هذه حكايتنا، وهذه أخبارنا،
وتلك حكاية الآخرين وأخبارهم معنا، بغض النظر عن الطريقة
التي نوصل بها هذه الأخبار والحكايات للآخرين شفاهه، كتابة،
الخ. قد نكون صادقين في الرواية، وقد نخلق الحوادث، ونعظم
من شأنها أو نقل.. ولكن في النهاية هو جهد وعمل واجتهاد
فكري، يستحق الوقوف عنده والإصغاء إلى أقواله، ثم مناقشته
نقاشاً يستبين الخطأ من الصواب، خاصة هذه الرواية التي بين
أيدينا الآن، والتي تأتي على لسان شخص عاصر فترة مهمة في
تاريخ بلادنا، فترة التحول من حال إلى حال، من الهدوء إلى
الصخب، في كل زاوية من زوايا الحياة، في السياسة والاقتصاد
والاجتماع، ويقول لنا بصريح القول أنه تفاعل مع سير الأحداث

في هذا البلد، وشارك في صنعها أحياناً، بل في أحيان كثيرة، بل وأكثر من ذلك هو مهندسها كما يقول. (١)

إذن كتاب عيسى القرق، أو كتاب أبي صالح ليس كتاباً يملئ علينا سيرة ذاتية خاصة.. أو يقول لنا أبو صالح فقط كيف ولد ونشأ وتعلم ثم التحق بوظيفة وبعد ذلك أصابه من الدنيا وزينتها ما شاء الله له أن يصيب.. نعم يقول لنا أبو صالح هذا، ولكنه يقول لنا شيئاً آخر أيضاً، يحاول في كل مناسبة تمر بها قافلة سيره، أن يعرج على حدث تاريخي ابتداء من الإنجليز ووجودهم في المنطقة طوال قرن ونصف القرن، وانتهاء بالحكام والشيوخ وما عملوه لبلادهم وما لم يعملوه، ويسرد لنا هذا الحدث سرداً يستشف منه أنه عالم بأسراره، مطلع على دقائقه، بالإضافة إلى الادعاء بأنه المشارك الفعلي في صنعه بل صاحب اليد الطولي في هذا الصنع!! ولهذا قررت أن أمضي قدماً في مناقشة أبي صالح، وألقي أضواء على ما يحتويه كتابه أو جزء مما يحتويه، أو بالأحرى الأمور التي تهمنا معرفتها عن الإمارات.. وفي الوقت نفسه لعلني بهذا الحوار استحث غيري من المهتمين بأمور البلاد وشؤونها في العقود الثلاثة الماضية، لكي يقولوا لأبي صالح أحسنت في المواضع التي أحسن فيها وأصاب، وفي المواضع التي لم يصب فيها لك فيها يا أبا صالح أجر المجتهد!!^(١).

(١) انظر مقال الأستاذ محمد المر، ومراجعته القيمة لكتاب ينابيع الذاكرة في العدد ٦٧٠٧ يوم ٩ أكتوبر ١٩٩٨.

ثم أني لست من الجيل الجديد الذي لم يعاصر حوادث الستينات والسبعينات، (من القرن العشرين) فأنا تقريباً من جيل أبي صالح، وفارق العمر بيني وبينه قليل.. وإن كنت لا أدعي المشاركة في الأحداث التي شارك فيها أبو صالح، لكن يجوز لي الإدعاء أنني وما أزال في زمرة الشاهدين، ووقفت مع أترابي من بني الوطن وغيرهم، تشاهد عن قرب وعن بعد شريط الأحداث وهي تمر بنا، نراها رأي العين أحياناً، ونحديق فيها بعين فاحصة مدركة، ونسمع صهيل خيولها وجلجلة مواكبها، فنصفي إلى هذا الصهيل وتلك الجلجلة بأذان واعية، ومنا من سجل هذه الأحداث كلها أو بعضها على الورق لتأتي صورة واضحة المعالم، خاصة مواكب الاتحاد وإرهاصاته الأولى، ثم ولادته ونشأته طفلاً وعلماً، ثم عندما شب عن الطوق^(١)

ونظراً لما ذكرته، فإنني لا أكون متجاوزاً للواقع لو قلت إنني واحداً من أولئك الذين يستطيعون الدخول مع الأستاذ عيسى القرق في الحوار والمناقشة حول ما طرحه في كتابه ينايع الذكريات.

وفي رأيي أن الأمانة التاريخية تقتضي ممن هم على شئ من الدراية بالأحداث الماضية، مناقشة المسائل التي أوردها الأخ

(١) راجع في هذا الصدد على سبيل المثال: كتاب الدكتور عبد الله عمران - تأسيس الإمارات العربية المتحدة، ومقال نظرة في هذا الكتاب، لعبد الغفار حسين، العدد ٢٢٠٤ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٨٨ الخليج.

عيسى القرقي في كتابه، وخاصة تلك التي تخص الأحداث التاريخية لهذه البلاد، لئلا تمضي من غير تمحيص، وتصبح لدى أولادنا من الموروثات وتدخل في معارفهم كأمر تاريخية مسلم بها، على أن يكون هذا التمهيع بروح مجردة من الأهواء، فتستبان مواضع الحقيقة، ويعطى كل ذي حق حقه!

الجدور والانتماء:

في مواضع كثيرة من الكتاب، كما أشرنا يستعرض الأستاذ عيسى القرقي، سيرته الذاتية وهي أصل الفكرة في الكتاب، جذوره الأولى.. انتماءؤه، أسرته العربية الأرومية، التي عاشت على الضفاف الفارسي من الخليج، في لنجة.. وكيف أن في جذور هذه الأسرة انتماءً أصلياً إلى دبي حيث آباؤه الأولون، كما يقول. ثم من هنا ذهبت الأسرة إلى فارس، وبعد ذلك عادت إلى دبي مرة أخرى في الربيع الأول من هذا القرن!

كل هذا بلغة أبي صالح القصصية والروائية، التي يتخللها استعراض لوضع لنجة، وشئ من تاريخها وانتمائها العربي، حيث كانت تحكمها وتسكنها أسر عربية اللغة والثقافة والتقاليد كما يقول أبو صالح.

ثم يعرج أبو صالح في استعراضه لتاريخ لنجة، على تاريخ الجزر الواقعة في الخليج، ولا يظهر أبو صالح أكثرأناً بجغرافية هذه الجزر وموقعها واسمائها، ويذكر منها فقط وبصورة مقتضبة، تلك الجزر

التي أخذها أو احتلها شاه إيران، وهي طنب الكبرى و الصغرى وأبو موسى، وكيف أن إيران أظهرت مطامعها في هذه الجزر بعد تغيير وضع لنجة وانتقالها إلى الحكم الفارسي مباشرة، ثم جاء شاه إيران الأخير، كما يصفه واحتل الجزر بعد انسحاب بريطانيا وقيام دولة الاتحاد.

والحقيقة، ليس كما يقول أبو صالح، فالاحتلال تم قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلغاء المعاهدة الإماراتية - البريطانية، مما يجعل بريطانيا مسؤولة مسؤولية تامة عما حدث، ويعتبر موقفها السلبي اخلاقاً قانونياً وأخلاقياً بتعهداتها بحماية الإمارات، وأشار أبو صالح إلى مرجع، (راجع الحاشية)، لكن هذا المرجع يؤكد عكس ما ذهب إليه أبو صالح، ويؤكد في الوقت نفسه قولنا بوضوح.

وهذا المرجع يقول ما يلي: (مع أن بريطانيا كانت ولم تزال ملتزمة عن أمن الإمارات، لكنها لم تفعل أو تتدخل)^(١).

فبريطانيا كما هو معروف عندنا نحن الذين عاصرنا تداعيات الإعلان البريطاني للانسحاب من الخليج، أو من شرق السويس كما يقولون، أرادت بشكل أو آخر إرضاء غرور الشاه وطموحاته التوسعية في الخليج والإذعان لضغوط الأمريكان، الذين أرادوا أن يكافئوا شاهنشاه إيران على ولائه وطاعته لهم، وجعله يأخذ هذه

(١) راجع كتاب:

- FROM TRUCIAL STATES TO UAE.

- BY FRAUKE HERD-BEY, PAGE 369-68.

الجزر ضمن عملية تمثيلية لم تكن (سيناريوهاتها) خافية على أي لبيب واع، وضمن ترتيبات مسبقة الإعداد والتسييق، بالرغم من أن بريطانيا كانت ملزمة بالدفاع عن هذه الجزر وعدم التنازل عنها لأي جهة حسب معاهدات الحماية المبرمة بين الإمارات منفردة ومجتمعة، التي كانت قائمة عندما قام الشاه بتمثيل دور المنسق مع بريطانيا وأمريكا.. ولست الآن في موقف استعراض هذه الأحداث فالحديث عنها ذو شجون وذو شعب، ولكن الجدير بأبي صالح طالما أنه أتى على ذكر الجزر في كتابه، أن يناقش الإنجليز ويذكرهم بما فعلوه ويطالبهم بالوقوف الإيجابي مع الإمارات في حقها، وهو يعرف أن الإمارات يحق لها مطالبة بريطانيا رسمياً بمسؤوليتها في إعادة هذه الجزر إلى أصحابها، ومثل هذا الموقف من أبي صالح سوف يحمد له من الناس، ويسجل له موقفاً تاريخياً يذكر بالخير، لأن لأبي صالح ولاشك، تأثير ومكانة لدى الإنجليز فهو قريب منهم جداً، حسبما نعرفنا هو بنفسه.

I have been told, from time to time, that I am too close to the British and I think it is true that I have more British friends than from any race apart from my own.

(يقال لي دائماً، إنني قريب جداً من البريطانيين وأظن أن ذلك صحيح، فأنا عندي من الأصدقاء البريطانيين ما يزيد على أي جنس آخر ماعدا بني جنسي)^(١).

(١) مقدمة الكتاب: الصفحة الثانية

ومادمنا على ذكر لنجة التي يطنب أحياناً أبو صالح في ذكرها، فإني لا أوافق أن النزوح الجماعي للتجار، وأهل لنجة، بدأ بعد أن فرض شاه رضا بهلوي على أهل فارس السفور (كشف الحجاب) كما سموه في وقته في العقد الثالث من هذا القرن، وفي أيام المغفور له سعيد بن مكتوم حاكم دبي.. وتعوز أقوال أبي صالح عن لنجة وأهل فارس في مجملها الدقة!! وكشف الحجاب هذا يعني فرض الملابس الأوروبية على الرجال والنساء في إيران، ضمن خطط (إصلاحية) اجتماعية، أتخذها الشاه بهلوي عقب توليه الحكم في إيران، على إثر الانقلاب المعروف على الشاه القاجوري أحمد شاه عام ١٩٢٤.

فهذا النزوح وقعت بدايته في العقد الأخير من القرن الماضي (١) كما رواها عدد من المؤرخين والرحالة من أمثال زويمر ولوريمر وغيرهما، وتم النزوح إلى دبي في بداية الأمر، في عهد الشيخ مكتوم بن حشر بن مكتوم الذي حكم دبي من عام ١٨٩٢ إلى ١٩٠٦ ولعب الشيخ مكتوم فيها دوراً كبيراً في استقطاب التجار من أهل لنجة، والاستفادة من الوضع الذي آلت إليه لنجة في أواخر العهد القاجاري.

أما في الشارقة، فقد كان هناك تجار من فارس والهند، إبان ازدهار أسواق الشارقة قبل دبي، وقد رأى ذلك الرحالة البريطاني وليام بالغريف الذي زار المنطقة ١٨٦٦.

(١) القرن التاسع عشر

بدء الحياة العملية لأبي صالح:

أخبرنا أبو صالح عن جذور الأسرة وكيف أنها نبيلة، وعربية الأرومة، كانت قد نزحت من دبي إلى لنجة ثم عادت إلى دبي مرة أخرى، ويخبرنا أيضاً عن طفولته ونشأته وتعليمه في المدرسة الأحمدية المعروفة، ومنزلهم في بر دبي ووالدته ووالده، وكيف كان يبحث عن وظيفة كاتب في البريد، وانتقل إلى البحرين، وهو شاب يافع، والتحق هناك بوظيفة في البريد البحريني. ومن لطائف أخبار أبي صالح أنه قبل السفر إلى البحرين وأثناء بحثه عن وظيفة في البريد، ذهب إلى الشارقة وقابل ممثل الإنجليز في ذلك الوقت، الخان بهادر.. (وذكر أبو صالح اسمه) في الكتاب وهو عبد الرزاق الرزوقي، وطلب منه التوصية بتعيينه موظفاً في بريد دبي الذي كان يدار في ذلك الوقت بواسطة حكومة الهند البريطانية، لكن الخان بهادر عبد الرزاق، أغلظ له القول، وقال له إن هذه الوظيفة للعرب، وأنت لست بعربي!!

وحاول أبو صالح أن يثبت للخان بهادر أرومته العربية القحة، ولكن الخان بهادر أصر على موقفه فعاد أبو صالح من الشارقة بخفي حنين!!.. وزعل أبو صالح من هذا الموقف زعلاً كبيراً^(١).

ولو كنت مكان أبي صالح لعذرت الخان بهادر على موقفه، فالإنجليز كانوا حريصين كثيراً على عروبة المنطقة، وتجنيبها

(١) الفصل الأول: صفحة: ٢٢

العجمة، ولعل أبا صالح قابل الخان بهادر وعلى رأسه تلك العمامة، التي نراه يرتديها في الصورة مع والده وهو غلام صغير، ويبدو أن الخان بهادر لم يكن يعرف عن العروبة غير العقال والغترة!!.

ثم سافر أبو صالح إلى البحرين، وعاش هناك فترة موظفاً في البريد، وتعلم من تجارب الحياة شيئاً كثيراً، واحتك بالبحرينيين الذين كانوا أكثر أهل الخليج انفتاحاً وتعليماً. وهناك عايش حركة القوميين العرب كما يقول وعلى ذكر القومية العربية، نجد أن أبا صالح، في أكثر من موضع من كتابه، كثير الحماس للقومية العربية، وللثورة المصرية بعد قيامها، وبالذات للزعيم الراحل جمال عبد الناصر، رحمة الله عليه، ويخبرنا أبو صالح أنه بالرغم من ولائه وعمله مع الإنجليز فإنه كان شديد الحب للرئيس عبد الناصر وللثورة المصرية.. وكان حسبما يقول لنا في عبارة واضحة موزع الولاء بين قلبه وعقله! فهو من ناحية يميل بقلبه لعبد الناصر، ومن ناحية أخرى، يميل بعقله إلى الإنجليز!... فلنستمع إليه يقول: «كان أصدقائي يمزحون معي ويقولون: قلبك مع جمال عبد الناصر، لكن عقلك مع الإنجليز!»^(١).

My friends used to tease me by saying that my heart belonged to Gamal Abdul Nassir, my brain belonged to the British.

ونقول نحن لأبي صالح (من الطبيعي أن يكون العقل هو الرابع

(١) صفحة: ٧٨ من الكتاب

للجولة في نهاية المطاف(١)

ومن غرائب ما يذكره أبو صالح، في خضم الجذب والشد بين قلبه الذي يميل إلى عبد الناصر، وعقله الذي يميل إلى الإنجليز، كما سمعناه، هو مقابلته للرئيس الراحل جمال عبد الناصر عام ١٩٥٩ بصحبة المغفور له الشيخ راشد، إذ يقول أبو صالح ما معناه وترجمته - في الصفحة ٩٠ و٩١ من الكتاب - ان الرئيس جمال عبد الناصر قال لهم: عليكم بصداقة الإنجليز، وتمسكوا بهم ما استطعتم، ولا تبالوا بكل ما يقوله صوت العرب، و.. و.. إلى آخر هذا الكلام الغريب الذي ينسبه للزعيم الراحل، وينقله للإنجليز مدافعاً عن عبد الناصر، أنه لم يكن على هذا الجانب الكبير من العداوة للإنجليز كما يتصوره الناس..(١).

أنا واثق من أن الأخ عيسى القرق، استوحى الكلام الذي ينسبه للرئيس العربي الراحل، من عواطفه الجياشة تجاه الرئيس رحمه الله، تلك العواطف، التي عندما تكون في عنفوان فورانها، تجعل المرء يدخل دون أن يحس، في تصورات يخيل إليه أنها الحقيقة!!

وبالرجوع إلى الحقيقة الناصعة، فإني أرى أن الرواية، رواية الذهاب مع الشيوخ لمقابلة الرئيس عبد الناصر، ناهيك عن الكلام المنسوب إليه، شيء وقع في غمرة العواطف الجياشة وينفي وجودها الشهود الذين كانوا مع الوفد المرافق للشيوخ في مقابلة الرئيس، وكذلك الصور الفوتوغرافية التي أخذت في مناسبة هذه الزيارة.

(١) صفحة: ٩٠ ، ٩١ من الكتاب.

أبو صالح والبنك البريطاني؛

من المعروف (وهذا أيضاً ما يذكره أبو صالح في ثانيا كتابه) أن البنك البريطاني للشرق الأوسط، المصرف المعروف في هذه المنطقة، هو القاعدة التي بنى الأستاذ عيسى القرق نفسه عليها، وانطلق منها إلى آفاق أخرى في الحياة.. وهذه الآفاق هي آفاق المال والشهرة والصلة بالإنجليز وبالحاكم وبوجوه الناس البارزة في الإمارات عامة.

وفي كل هذه المراحل نجد أبا صالح راضياً عن البنك، ومرضياً عنه.. ماعدا حادثة قرار الهيئة العليا في بنك هونج كونج وشنجهاي، الذي امتلك في السنين الأخيرة (موجودات البنك البريطاني)، الاستغناء عن أبي صالح كمستشار للبنك في الشؤون السياسية تقريباً، وهو المنصب الذي شغله في أواخر أيام صلاته بالبنك. تلك الحادثة التي يرى أبو صالح أن نكران الجميل كان من نصيبه، على يد المسؤولين في البنك بعد هذه الخدمات الطويلة.

وعلى ذكر البنك البريطاني فإنه يحسن بنا ونحن نستعرض مع أبي صالح ذكرياته، أن نأتي على نتف من تاريخ هذا البنك العتيق، الذي كان أول مؤسسة مالية توجد في الإمارات وأول عمل مصرفي يقام في دبي.

البدايات الأولى للبنك؛

كان هذا البنك يختلف اسمه ووضعه عما هو عليه الآن تماماً..

فقد تأسس في إيران عام ١٨٨٩ برأسمال قدره مليون جنيه إسترليني، ساهم فيه الإيرانيون بعشرين بالمائة، والبقية من مساهمين مختلفين من بريطانيا، وبمرسومين صدر في كل من طهران ولندن في نفس الوقت، من الملكة فكتوريا، وإمبراطور إيران، ناصر الدين شاه، وتسمى بالبنك الإمبراطوري لإيران (بانك شاهنشاهي إيران)، وأوجد فكرة البنك مستشار إنجليزي ألماني الأصل، للشاه ناصر الدين القاجاري هو الجنرال هوفمان شلدر، واختاروا له مديراً يهودياً كان يشغل مديراً لفرع بنك كريدت ليونيه الفرنسي بالقاهرة في سبتمبر ١٨٨٩ هو جوزيف راينولد.

وكانت إيران في هذه الفترة، أواخر القرن التاسع عشر، على شفا حفرة من الإفلاس وسوء الإدارة، والفساد والمحسوبية، التي كان يقودها الشاه ناصر الدين ومَنْ حوله، وأطلق العنان للنفوذ الأجنبي، وخاصة الإنجليز والروس، ليلعبوا ماشاؤوا في مصير البلاد والعباد، وكان الغليان بين المثقفين والإصلاحيين على أشده، ولكن الشاه كان مشغولاً برحلاته الاستجمامية إلى أوروبا وكان البنك الإمبراطوري إحدى المؤسسات المستقلة، التي كانت تسيطر على مقدرات الشعب الإيراني، وتمول مباديل الشاه على حساب قوت الإيرانيين.

واستمر البنك على هذا المنوال حتى انقراض العهد القاجاري، وتولى شاه رضا بهلوي الحكم في الربع الأول من هذا القرن. وكان شاه رضا بهلوي إصلاحياً، ولم تر إيران شاهاً مثل رضا

شاه، بقوة شخصيته وقدرته على إدارة دفعة الأمور، بعد نادر شاه الأفشاري، وكان رضا شاه عسكرياً ومن أسرة متواضعة، ولكن استطاع خلال سنوات قليلة، أن يصل إلى منصب القائد العام، ثم ينقلب على الشاه أحمد، الذي كان غلاماً صغيراً لا يعي شيئاً، وورث عن أسرته تركة مثقلة من الفوضى والفساد وسوء التدبير في البلاد.

ومن الإصلاحات العديدة التي قام بها رضا شاه، إصلاح الوضع المالي السيئ للبلاد، ومن خطوات هذا الإصلاح تقليص النفوذ الأجنبي ومنها نفوذ البنك الإمبراطوري، حيث اضطر هذا البنك أن يقلل من عدد فروعها الكثيرة في إيران، ولكن لم يدم عهد رضا شاه بسبب اندلاع الحرب الكونية الثانية، وإعلان رضا شاه، أنه يقف ببلاده محايداً في هذه الحرب التي لاناقة له فيها ولاجمل.

ولكن الإنجليز أصحاب النفوذ الكبير في الخليج، وعلى شواطئ إيران الجنوبية أرادوا أن يتخذوا من إيران جسراً لتوصيل مساعداتهم إلى روسيا التي دخلت الحرب بجانب الحلفاء، ضد ألمانيا، الشيء الذي رفضه رضا شاه بشدة، مما جعل الإنجليز والأمريكان يغزون إيران عنوة، ويفرضون على رضا شاه إعلان اعتزاله الحكم والتنازل لابنه محمد رضا شاه، الذي أصبح كما نعلم شاهنشاه إيران حتى الثورة عليه، واستمر البنك في إيران إلى عام ١٩٥٢ حيث أغلق أبوابه بسبب اشتداد العداوة بين الإنجليز والإيرانيين، أيام الدكتور محمد مصدق الزعيم الوطني المعروف.

البنك البريطاني في دبي:

وكان البنك قد خطط للتوسع في الخليج فأقام بنكاً في الكويت عام ١٩٤٣ ثم بنكاً في دبي عام ١٩٤٦، واتخذ له مكاناً في رأس العبرة في ديرة ملك حمد ومحمد الفطيم، وتسمى باسم البنك البريطاني لإيران والشرق الأوسط.

وعقد البنك اتفاقية احتكار مع حكومة دبي لمدة عشرين عاماً، ابتداء من ٥ يناير ١٩٤٦ لا يسمح فيها لأي بنك آخر أن يقيم فرعاً له في دبي، وبذلك قبض البنك بيدين قويتين، على الأمور التجارية الصادرة والواردة... وبسبب هذه السياسة الاحتكارية والتحفظية التي عرف بها البنك، ومن خلال تقييمه الخاطئ غير المتفتح، لم تقم بين تجار أهل البلد بيوتات مالية يشار إليها بالبنان، غير تجارة تقليدية صغيرة الحجم، في مواد تقليدية أيضاً، غذاء، أقمشة.. الخ. ومن كان من التجار يطمح في الخروج من هذه الدائرة الضيقة، كان لا يجد أي استعداد من البنك لمساعدته، وكان البنك يطالبه بتغطية كاملة ١٠٠٪ لأية اعتمادات يستورد بها البضائع من الخارج، وخاصة إذا كان هذا التاجر مواطناً يريد أن ينشئ نفسه للمنافسة في السوق أو يتوسع في تجارته. ومن كان يريد من هؤلاء التجار أن يخرج بنفسه من هذه الدائرة الضيقة كما قلنا، ويتعامل في مواد غير تقليدية، كالمعدات والسيارات والأدوات الإلكترونية وما شابه ذلك، فكان عليه أن يذهب إلى البحرين والكويت على سبيل المثال، ويحصل على وكالة فرعية (من

الباطن) من تاجر هناك، وبشروط جائرة، لا يحصل التاجر المحلي على ربح منها غير الفتات! ويعترف الأخ عيسى القرق ضمناً بوجود هذه السياسة التحفظية المغالى فيها، ويقول انه كان يحافظ على أموال البنك وانه أثار عليه حفيظة الناس العدائية بسبب هذه السياسة (التي كانت في صالح البنك).

I made enemies of those who felt that I was too harsh in assessing their potentialities.

لقد استعديت الذين ظنوا أنني كنت صارماً جداً في تقييم إمكاناتهم^(١).

ويقصد إمكانيات من كانوا يريدون أن يدخلوا في مجالات غير تقليدية من التجارة (راجع صفحة ٦٢ من الكتاب).

ومهما كانت وجهة نظر الأخ عيسى القرق، الذي كان صاحب نفوذ في البنك، فإن بيوتات المال الوطنية التجارية، لم تطل برأسها إلا في بداية الستينات، عندما بدأ نفوذ البنك البريطاني في التقلص، وأطل عهد جديد من الازدهار التجاري، ومنها رغبة المغفور له الشيخ راشد في إزالة العقبات التي أوجدها البنك أمام التنمية التجارية، وأنشأت بنوك جديدة كبنك دبي الوطني وسياتي بنك والبنك الشرقي وبنك المشرق بعد ذلك.

ولم تقف تحفظات البنك البريطاني عند عدم مساعدة التجار

(١) صفحة: ٦٢

المحليين لتوسيع أعمالهم، بل تعدى ذلك إلى امتناع البنك عن مساعدة حكومة دبي في تنفيذ تطلعاتها إلى التنمية، فقد كان المغفور له الشيخ راشد بن سعيد طموحاً كما هو معروف عنه، ويتطلع إلى أن يجعل من دبي مركزاً تجارياً متميزاً في المنطقة، ولم يكد ينتهي عقد الأربعينات من قرننا هذا، إلا ونجد الشيخ راشد يتفرغ للتفكير في الأعمار والتنمية وتنظيم المؤسسات، بدءاً بالجمارك وإقامة مستودعات التخزين للبضائع على النمط الحديث عام ١٩٥٨ بعد أن كانت تخزن مكشوفة على أرصفة الميناء، وتوسعة الميناء على الخور، وإقامة الشرطة الحديثة، والمحاكم ثم البلدية ودوائر تسجيل الأملاك والمطار، كل ذلك ونحن لم نتعد عام ١٩٦١.

ومن المشروعات الحيوية التي كان من أوليات خطة التنمية التي يتبناها الشيخ راشد رحمه الله، قبل انقضاء العقد الخامس من هذا القرن، توسيع الميناء وحفر الخور، وتعميق مداخل هذا الخور الذي يعتبر الشريان الحيوي لتجارة دبي، وقدرت تكاليف هذا المشروع أربعمئة ألف جنيه إسترليني أو بنحو ذلك، وهذا المبلغ كان مبلغاً كبيراً في وقته وبخلاف ما يشير إليه السيد عيسى القرق، فإن البنك البريطاني رفض فكرة تمويل هذا المشروع، واضطر الشيخ راشد إلى اللجوء إلى مصادر خارجية للتمويل، ووافقت حكومة الكويت على التمويل بشرط ضمان من الحكومة البريطانية أو البنك البريطاني، وتم هذا الضمان من قبل الحكومة

البريطانية، بعد أن تمكن البنك البريطاني من إملاء شروطه القاسية، ومنها سيطرة البنك على الجمارك^(١) ولم يلعب البنك البريطاني أي دور في التنمية كما ذكرنا، وما جاء على لسان الأخ عيسى القرق عن دور البنك، في التنمية، غير دقيق، وكلام مرسل لا يعول عليه!

ولابد من ذكر حقيقة واقعة، وهو أن دور البنك منذ منتصف الثمانينات وحتى يومنا هذا، يختلف تماماً عن السابق فأصبح البنك بإدارته الجديدة (التي تولاهها شباب مواطنون) بنكاً جديداً عادياً، ويساهم في تنمية السوق التجارية جنباً إلى جنب مع البنوك الأخرى، ولم يعد البنك جزءاً من سياسة مرسومة غير تجارية، كما لم يعد له دور آخر غير تجاري عادي.

والحقيقة أيضاً أن البنك في بداية أمره، لم يكن مؤسسة تجارية بحتة، تؤثر المصالح التجارية على غيرها من المصالح حتى أواخر السبعينات كما ذكرنا، وحتى تغيير سياسته الإدارية، بل كانت مؤسسة سياسية تخضع في خططها وأعمالها لسياسة الحكومة البريطانية في المنطقة، وكان البنك مركزاً من مراكز الاستخبارات والمعلومات الخاصة!!

وقد تأكد هذا العام ١٩٥١ وما بعده، عندما تسبب البنك في

(١) راجع كتاب:

- BANKING AND OIL.

- (THE HISTORY OF BBME)Page 154, Volume2.

فضيحة كبرى، وهو استدعاء البنك عن طريق جهاز لاسلكي سري، يربط البنك بدار الاعتماد والجيش البريطاني (قوة ساحل عُمان) ثلة من جنود الجيش، يرأسهم أردني من عتاة مساعدي جلوب باشا، وكان اسمه على ما أذكر اللواء داود صدقي، لاعتقال شخص إماراتي من أسرة معروفة، هو الشيخ سالم بن سلطان بن سالم القاسمي، اشتبه أنه المطلوب من الإنجليز في حادث حدث في المنطقة الشرقية، كان قد دخل البنك لإجراء معاملة كانت تخص شخصية معروفة هو الخان صاحب حسين عماد الذي كان في خدمة الإنجليز سنين طويلة، وكان رحمة الله رجلاً يحترمه الناس، ووجيهاً في المجتمع، وعندما استبطأ حسين عماد صاحبه، جاء إلى البنك، فوجد الإنجليز وقد أحاطوا بصاحبه، والقيد في معصميه، ويسحبونه إلى السيارات، فأدرك الخان صاحب أنهم - أي الضباط والجنود - في اشتباه كبير، (وكان يعرف الشخص المطلوب)، فحاول أن يتعرض الجنود ويخبر الضابط، بأنهم قد اعتقلوا هذا الشخص خطأ، وأنه ليس المطلوب لهم، ودخل في نقاش حاد مع الضابط القائد لثلة الجنود، فما كان من الضابط المتعجرف إلا وانهال بالضرب على الخان صاحب، وأمر باعتقاله مع صاحبه، وحمل الاثنين في سيارته إلى محطة الجيش، وأودعهما رهن الاعتقال. ولم تمر سوى سويقات قليلة قبل انقضاء النهار، إلا وأدرك المعتمد وقيادة الجيش والبنك فداحة الخطأ الذي كان سببه مسئولو البنك البريطاني، فأمر الجيش فوراً بإطلاق سراح الرجلين، وإيصالهما إلى منزلهما في الشارقة،

وتدفق الناس إلى منزل الخان صاحب وصاحبه متعاطفين معهما، وجاء كل كبار الإنجليز وفي مقدمتهم المعتمد وقواد الجيش، معتردين ومتأسفين لهذه الإساءة البالغة.

والحكاية الأخرى عن البنك التي يعرفها أيضاً أبو صالح معرفة جيدة، أن زملاءه من موظفي البنك المواطنين، وكانوا يشكلون حوالي ٥٠٪ من مجموع موظفي البنك، هؤلاء الزملاء قاموا بإضراب عن العمل، نتيجة سوء المعاملة والأجور المتدنية في عام ١٩٤٩، وكان أول إضراب منظم في تاريخ الإمارات، يقوم به المستخدمون، ولقد نجح المضربون وجلهم من المواطنين كما قلنا في فرض مطالبهم، وتحسين أحوالهم، رغم عدم التعاون مع المسؤولين الكبار في البنك البريطاني في البحرين، ويعد أن تدخل المغفور له الشيخ راشد نفسه، وأوصى بإعطاء الموظفين ما لهم من حقوق.

وفي الصورة مجموعة من موظفي البنك المضربين، الذين أصبحوا بعد ذلك من رجال الأعمال المعروفين الآن في السوق وهم: عبد الله صالح، عبيد الغيث، عبد الرحمن الجلاف، غباش حميد غباش، عقيل محمد صالح خديجان، عبد القادر كاظم، علي بهزاد حمد بن حمود وآخرون بينهم فراشون وسعاة. (١)

ومما يجدر ذكره أن نسبة الموظفين المواطنين في البنك، كما أشرنا، كانت تروى على ٥٠٪، بينما نحن الآن، بعد خمسين سنة أو يزيد، تصل نسبة الموظفين المواطنين في البنوك أقل من ١٠٪،

(١) هذه الصورة نشرت مع هذا المقال في العدد من الخليجية

وبعض البنوك الأجنبية ليس فيها مواطنون أصلاً، ناهيك، أنها لا تعطي أية فرصة للمواطنين!!

كما يجدر بالذكر أن الاتفاق الذي عقد بين حكومة دبي، وبين البنك البريطاني لإيران والشرق الأوسط عام ١٩٤٦ نص على أن البنك عليه أن يوظف مواطنين في مناصب مختلفة، وقد حدث هذا قبل ٥٢ عاماً!!

وقبل أن ننهي موضوع أبي صالح مع البنك، نود أن نأتي على ذكر بعض الإشارات التي بثها أبو صالح بين ثنايا حديثه عن علاقته بالبنك من جهة، وعلاقته هو ببعض زملائه الذين عملوا معه كمساعدين ، أو كزملاء على سبيل المثال ، من جهة أخرى، تلك الإشارات التي لم تكن موفقة

طموحات راشد بن سعيد، هي تنمية دبي،

كان العقد الأول الذي تلا سيطرة المغفور له الشيخ سعيد بن مكتوم التامة على ديرة، وإخضاعها للحكم المركزي ابتداء من عام ١٩٣٩ عهد تثبيت لدعائم السلطة وأركانها، والتي تولاهما المرحوم الشيخ راشد بن سعيد نيابة عن أبيه، وإزالة العوائق أمام هذه السلطة بحزم وإرادة قويتين.

وكان الشيخ سعيد بن مكتوم رحمه الله رجلاً واسع العقل، لين العريكة، ذا بصيرة يستكشف البعد، فرأى في ابنه الشاب راشد صورة أبيه الشيخ مكتوم بن حشر رجل الإعمار، ورأى فيه أيضاً

طموحه وتطلعه إلى المعالي، فألقى في يده زمام الأمور راضياً مطمئناً.

ولكن طموح راشد اصطدم باندلاع الحرب العالمية الثانية وتداعيات هذه الحرب، وما كان لها من تأثير على التنمية العالمية بصفة عامة، ناهيك أن المنطقة لم تفق بعد، من صدمة انهيار تجارة اللؤلؤ، وما أصاب الناس على أثره من سوء وأضرار.

ولم تتمكن المنطقة في الدخول في أي ازدهار يذكر خلال الأربعينات على وجه الخصوص بسبب الحروب: الحرب العالمية الأولى، ثم الكورية بعدها، بالإضافة إلى الصدمات الإقليمية، والنزاعات القبلية، وغير ذلك مما لا تذكر بالخير!

وكان مستهل الخمسينات، (القرن العشرين) بداية لخطوات نحو الانفتاح والطموح اللذين كان الشيخ راشد يتطلع إليهما بالنسبة لدبي، ولهذا مبحث قد يطول شرحه، ولا يسعني المقام هنا أن أورده في سياق حوار مع الأخ عيسى القرق عما ورد في ذكرياته (ينابيع الذاكرة).

ولكن هذه المقدمة كانت ضرورية للرد على أبي صالح، وقولي له إنني لا أوافقه على أقواله وتلميحاته، من أنه الوحيد الذي كان يقف وراء الشيخ راشد بن سعيد فيما عمله وأحدثه لبلده، لأن الحق هو أن راشد بن سعيد هو المهندس المخطط لما استحدث في بلده من عمران وتنمية في عهده، بغض النظر عن تقييمنا لهذا التخطيط ومدى مشاركة الآخرين فيه.

ونتيجة لاتساع مدارك أفكاره، فإنه كان يجمع حوله جمعاً من الناس من ذوي المشارب المختلفة، كلاً حسب ما يتوسم فيه الشيخ راشد من فهم في العمل موضوع المشورة.. يقف على آرائهم في أمور تكاد تكون سرية وخطيرة .. وفي الوقت نفسه أيضاً فالشيخ راشد نتيجة لتجاربه الطويلة مع الأيام، رؤيته الخاصة ثم مستشاروه الأقرب والأخص الذين كان لهم دورهم الفعال والمؤثر، بغض النظر أيضاً عن تقييماً وآرائنا الشخصية في هؤلاء المستشارين، وتقتضي مني الأمانة التاريخية، وأنا أحد الشهود على نشاط هؤلاء المستشارين والمقرين أن أقول أن الأخ عيسى القرقي كان واحداً من المجموعات التي تستشار في أمور كان المغفور له الشيخ راشد يرى أن يستشير تلك المجموعة فيها، أو بالأحرى يأخذ رأيه شأنه شأن غيره، ولكن أبا صالح لم يكن في الموقع المتميز والخاص الذي يحاول أن يضع نفسه فيه في كتابه (ينابيع الذكريات)!!.

ليس من حق أحد أن يطلب من أبي صالح أن يعدد لنا أسماء زيد أو عمرو من الناس، الذين كانوا في وقته أصحاب منزلة عند الشيوخ، أو ينسب إليهم المآثر، ويثني عليهم وهو غير مؤمن بوجود مثل هذه المآثر أو يشك في قيمتها الإيجابية.

ولكن من الواجب، وللأمانة في نقل الحقيقة، أن نطلب من أبي صالح، وقد انبرى يسجل للتاريخ ما سنقرؤه ويقرؤه غيرنا في عهدنا وبعدها من العهود، وطالما اعتبر ما تم عمله إنجازاً يستحق

الإشادة به (بدليل أنه ينسب هذا الإنجاز إلى نفسه)، أن نطلب منه أن لا يحق ذكر الآخرين ويقتصرها على نفسه وذاته ودون دليل.

مجلس التطوير:

يسترسل الأستاذ عيسى القرق، وفي مواضع كثيرة من كتابه، في ذكر مجلس التطوير للإمارات المتصالحة (حسبما سماه الإنجليز) وأسسوه رسمياً في عام ١٩٥٦ وأسندوا إليه هو بعد فترة مسؤولية الشؤون الإدارية والتنفيذية، ويثني على هذا المجلس، ويعدد منافعه ومشاريعه، بشكل تلعب فيه المشاعر العاطفية والرأي الشخصي للأخ عيسى دوراً بارزاً. ورغم أن الحديث عن مجلس التطوير، موضوع شيق للمخضرمين الذين شهدوا إرهاصات ولادته بعد إجهاض مشروع الجامعة العربية، والوقائع والأحداث التي وقعت بين عام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ ولشبابنا من الجيل الذي ولد بعد الستينات، الذين لم يشاهدوا هذه الأحداث، ولكنهم سمعوا بها، وخاصة أولئك الذين استهوتهم أحداث الربيع الأول من هذا القرن (القرن العشرين) وما بعده، لكنني كنت أرغب أن أكتب عن مجلس التطوير بحثاً أكثر إسهاباً، ويلقي أضواء كاشفة على جوانب عديدة من هذا المشروع، الذي أسسه الإنجليز إبان وجودهم في الإمارات، وذلك خدمة للمعنيين بتاريخ الإمارات قبل الاتحاد بفترات وجيزة من الزمن.

ولو لم يتطلب سياق الحوار مع الأخ عيسى القرق، عن كتابه

هذا الذي بين أيدينا، والذي يبالغ فيه حسب رأيي، في وصف مآثر مكتب التطوير، لكنت أرجأت الكتابة عن مجلس التطوير، حتى يتسنى لي كتابة بحث مفصل كما أشرت آنفاً.. وكذلك لتفنيد الإدعاء بأن مجلس التطوير كان مشروعاً خدمياً نافعاً (هذا الادعاء الذي لم أسمع من أحد غير الأخ عيسى القرق). فقد رأيت أن نستعرض مع القراء صورة عامة موجزة عن هذه الهيئة التي أوجدها الإنجليز، لأسباب سياسية محضنة لا علاقة لها بأي تخطيط تنموي، من قريب أو بعيد!

وللحقيقة فإن الإنجليز اقترحوا إيجاد هيئة تتولى متابعة الأفكار المطروحة لمشاريع التنمية، إثر انتقال مكتب الوكالة السياسية أو المعتمدة السياسية من الشارقة إلى دبي عام ١٩٥٠ وذلك ضمن مجلس حكام الإمارات الذي تأسس في مستهل عام ١٩٥٢، ولكن الإنجليز لم يعطوا لموضوع التنمية أية أهمية، سيراً على سياستهم التي كانت تنوء دائماً وباستمرار أنه لا دخل لهم بالشؤون الداخلية للإمارات! وأن وجودهم يتعلق بحماية المنطقة من التدخل الخارجي! وأن عملهم داخلياً، وهو تقديم النصح والإرشاد لحكام المنطقة. وكانت هذه المبررات، هي الحجة التي كان الإنجليز يلجأون إليها كلما تعرضوا لانتقادات وتساؤلات، من الآخرين عن الأسباب الكامنة وراء تخلف المنطقة، وعدم قيام الإنجليز بأية خطوة إنمائية للخروج من هذا التخلف. وطوال الأعوام من ١٩٥٢ إلى عام ١٩٦٤ لم يقم هناك مشروع تنموي ذو شأن في الإمارات بواسطة هيئة التنمية التي أشرف عليها

الإنجليز من خلال مجلس الحكام، في الوكالة السياسية، باستثناء مشروع صغير للتجارب الزراعية في منطقة (الدقداقة) برأس الخيمة، بمساعدة من منظمة الأغذية والزراعة من الأمم المتحدة، ومدرسة صناعية صغيرة في الشارقة، لتدريس بعض المهن، كالنجارة وأعمال الكهرباء الخ.. أما مستشفى المكتوم الذي وجد في عام ١٩٥١ والذي تكلف حوالي مليوني روبية، فقد كان بجهود ذاتية من المغفور له الشيخ راشد بن سعيد، بالإضافة إلى تبرعات من التجار في ذلك الوقت، واشترى الإنجليز لهذا المستشفى معدات بثمان زهيد هو ألفا جنيه فقط^(١).

ولم يساهم البنك البريطاني بشيء في مشروع مستشفى المكتوم، خلافا لما يدعيه الأخ عيسى القرق، ولم يضرب لنا أبو صالح مثلاً على هذه المساهمة أو يأتينا بمرجع أو دليل يؤيد هذا الادعاء.

وهكذا كان العمل في هيئة التنمية التابعة لمجلس الحكام في دار الاعتماد البريطاني، متعثراً، لأن الإنجليز لم يكونوا يريدون صرف شيء من عندهم أبداً، وكانوا يحاولون الحصول على شيء من المال من أبو ظبي، والتي استخرج فيها النفط، ولكن ذلك لم يتم لأسباب لا مجال للخوض فيها الآن.. حتى الإعانات التي كان من الممكن الحصول عليها من الأمم المتحدة، والهيئات التابعة، كان ممثلو الإنجليز يقفون منها موقفاً سلبياً، ومعارضاً أيضاً خوفاً على نفوذهم، وأن يأتي إلى هناك أناس غريباء كما يسمونهم،

(١) مركز لندن للدراسات العربية - تاريخ ١٦٩٥، ١٧٩٨ جزء ٤ و٣.

فيشاهدون أموراً، لا تحمد للإنجليز سمعتهم أمام العالم. وهذا ممثل الإنجليز، يرفع تقريره إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٠ يقول فيه..

(إذا كانت الإمارات تستحق المساعدة من الأمم المتحدة وتحصل عليها، يجب ألا يغرب عن بالنا أن المعونة التي تحصل عليها قد يكون لها أية صبغة وطنية، فقد يكون الخبراء المتوافرون، بوليفيين أو دنماركيين.. الخ.. ويمكن للتدريب الخارجي المعد أن يجري في أية دولة فعلياً ولا شك أنه على وزارة الخارجية، أن تنظر في المدى الذي يمكن فيه للمجيء بالخبراء، أن يمس بالنفوذ البريطاني في المنطقة، وعليها أيضاً أن تعد الترتيبات المناسبة للتأكد من الغريلة الأمنية للمرشحين المقترحين لتولي وظائف الخبراء، والتأكد أيضاً من رفض الحكام للأشخاص أو التسهيلات التي تقدمها مصادر مشتبها فيها^(١)).

وعندما فوجئ الإنجليز بالأخبار التي وصلتهم عن الاقتراح الذي تدرسه الجامعة العربية لتقديم المساعدات إلى الإمارات، وجدوا أن لا مناص من التحرك السريع لمنع الجامعة من أن يكون لها موضع قدم هنا، أولاً، ولعمل أي شيء يعطيهم مبرراً للإصرار على أن المساعدات التي يرغب الآخرون تقديمها، عليها أن تأتي عن طريق هيئة رسمية معنية، وتتولى هذه الهيئة مسؤولية الصرف على المشروعات التنموية المقترحة.

(١) بريطانيا والقيادات الرائدة - مجلد (٣).

ولما لم يكن لمثل هذه الهيئة كيان رسمي وشخصية اعتبارية، فقد قام الإنجليز على عجل بإنشاء هيئة رسمية سميت (مجلس التطوير للإمارات المتصالحة)، وأنشأوا لها مجلساً مكوناً من ممثلين طلبوا من الحكام ترشيحهم للعضوية وتم تشكيل المجلس من بعض الشخصيات التي رشحتها كل إمارة على حدة وعقدت أولى جلساتها يوم ٢ سبتمبر ١٩٦٤، وكان السيد عيسى القرق، أحد أعضائها، حيث عبر السيد جيمز كريك المعتمد السياسي حينذاك عن سروره بوجود السيد عيسى في اللجنة^(١) ووقف الإنجليز كما نعرف جميعاً موقف المعارض الشديد لخطوة الجامعة العربية في تقديم المعونة للإمارات، وأصروا على أن هذه المعونة تقدم عن طريق مجلس التطوير، علماً بأنهم كانوا قد قبلوا أن تتولى الكويت توزيع مساعداتها للصحة والتعليم عن طريق مكتب الكويت الذي تأسس في دبي لهذا الغرض!

والحقيقة أن موقف الإنجليز من منع المساعدات كان خطأ كبيراً ارتكبه، ومثيراً للاستياء الشديد من قبل جميع الأطراف في الإمارات، على اختلاف مشاربهم حكاماً ومحكومين، واشتدت حملة الدعاية المعادية للإنجليز في كل مكان، وخاصة من أجهزة الإعلام المصرية التي كانت يومئذٍ لها دوي يقض مضجع قوى التسلط. وكما قلنا فإن القارئ يجد في كتاب الأخ عيسى القرق، إسهاباً في الحديث عن مجلس التطوير، ويطول بنا الحوار لو

(١) الإمارات، بداية عهد التحديث مجلد ٢ (تقرير سري).

تتبعنا حديثه عن هذا الموضوع في كل زاوية.. ولكن خلاصة الكلام أننا نستطيع الأستاذ أبا صالح عذراً، لكي نقول بأن هذا المجلس، أو مجلس التطوير، لم يؤسس على البر والتقوى، وأنه فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق أي مشروع تنموي، سواء من الجانب العملي، أو من الجانب النفسي، إذ جاء تأسيسه ليس برغبة من الناس ومن الحكام، بل جاء هذا التأسيس تعسفياً، وبشكل لا يخلو من غباوة ممثلي الإنجليز ومعاونيهم في عمل أي شيء يبرر موقفهم من معونة الجامعة العربية.

ولم يحمّد أحد للإنجليز مثل هذا الموقف غير المتسم بالعقلانية والمنطق، فهم علاوة على أنهم لم يعملوا أي شيء من جانبهم لتطوير أي ناحية من نواحي الحياة في المنطقة، رغم وجودهم الممتد لأكثر من ١٥٠ عاماً، فإنهم كانوا أيضاً يقفون حجر عثرة في سبيل أية وسيلة تتشد مثل هذا التطوير.

وجاء موقفهم من معونة الجامعة العربية، القشة التي قصمت ظهر البعير، وأظهرت بجلاء، أن الإنجليز أو ممثليهم لم يريدوا لأحد الخير في هذه البلاد، ورسخت في نفوس الجميع، أن مشروعاً يعمل به الإنجليز أو يباركونه، ما هو إلا مشروع تمويه، وذر للرماد في العيون، ومن هذه المشاريع مشروع مكتب التطوير!!

خطاب للناس:

في هذا الفصل رقم (١١) وهو الفصل الأخير من كتاب «ينابيع

الذاكرة»، ينضو أبو صالح ثوب الأنا، والإعجاب بالذات، ويدخل في بحث رزين له بعد عربي وإسلامي وإنساني بوجه عام ويوجه كلامه لأصدقائه في الغرب، بوجوب فهم طبيعة العربي، وثقافته الإسلامية.

ويتكلم أبو صالح بلغة يعلوها كثير من الفهم والإدراك، لما ينبغي أن يكون عليه المستقبل في منطقتنا، هذه المنطقة العربية من الخليج، ويطرح آراء تنويرية، تدعو إلى تغيير في المسار، ونمط الحياة السياسية في المنطقة، والمشاركة والتعاون المثمر بين الحاكم والمحكوم، لخلق مجتمع أفضل، ووجوب إيجاد الصلة الأكثر تقارباً بين السلطة وعامة الناس.

والحقيقة أن هذا الفصل فيه خطاب للناس، واستطاع أبو صالح أن يوجد جسراً للتواصل الفكري بينه وبين قارئ كتابه، أكثر من أي فصول أخرى في الكتاب، بغض النظر عن قبول أو رفض هذا الحوار الفكري الذي يطرحه في ثانياً هذا الفصل من كتابه، أو مجادلته فيه، لأنه، أي هذا الحوار، شيء للناس، وقريب لما يجيش في نفوسهم، بينهم وبين أنفسهم وبينهم وبين الآخرين. وليس هذا الحوار كما هو في بعض الفصول الأخرى من الكتاب، شكلاً من أشكال الذاتية الصرفة، أو رأي شخص محوره الشخصية الفردية نفسها، والذي لا تهم الناس في معظم الحالات..

وننقل هنا فقرة مما يقوله أبو صالح في هذا الفصل من كتابه:

(يبدو لي من الأهمية بمكان أن يبقى الشباب من أفراد الأسر الحاكمة، والأسر المتنفذة الأخرى في مجتمعاتنا على صلة بالناس، ليس فقط لأعلامهم وإقناعهم، وإنما للاستمتاع إليهم.

هذا هو ما فعله أجدادهم بمهارة فائقة، وربما يكون هو السبب الرئيسي أن ظل النظام الذي عرفوا به باقياً لكل هذه المدة الطويلة.

هناك رجال ونساء من ذوي العقليات المتحررة (الليبرالية) يتقدمون نحو الصفوف الأمامية في الخليج، ويتعين تشجيعهم في سعيهم لاستشراف عالم جديد، وإبرازه إلى حيز الوجود. نحن نحتاج ليس فقط إلى تفهم شعبنا لتحقيق هذا الهدف، بطريقة سليمة وبناءة، وإنما نحتاج أيضاً إلى تعاطف المصالح الأجنبية التي هي شريكنا الآن، بدلاً من صانعي الكثير من مصائبنا في الماضي وتهديداتنا الأمنية في الحاضر. وإذا قيض للإمارات العربية المتحدة، كنموذج للتجربة الناجحة بصورة مثيرة للإعجاب في الإدارة السياسية والنمو، أن تمنح ثلاثين عاماً أخرى من التنمية دون إعاقة أو تعطيل. فإن أحداً لا يعرف ما الذي سيتعذر تحقيقها).

الخير الوفير:

يحدثنا أبو صالح في فصل كامل تقريباً، وهو الفصل قبل الأخير من كتابه، وبشيء من الاعتزاز والفخر، عما منّ الله عليه

من خيره، ومن المال الوفير والرزق الواسع، وعن الشركات والمؤسسات وبيوت المال التي أوجدها خلال فترة الثلاثين سنة الماضية، أو نحو ذلك من السنين.. وعدد لنا أبو صالح بالاسم هذه المؤسسات والشركات وما جنته من الأرباح، وبعضها استطاعت أن تؤمن عقوداً تريبو على آلاف الملايين!!.

وإذا أراد أحد منا مزيداً من المعلومات عن هذا الشراء والنعمة التي استطاع رجل مثل أبي صالح تحقيقه، فعليه أن يعود للفصل العاشر من كتابه، ليجد كيف حقق أبو صالح ما كان يصبو إليه دائماً من مجد مالي، وهدفه أن يعيد بهذا المجد المكانة التي كانت لأسرته في لنجة قبل أن ترحل إلى دبي، حسبما يقول في سياق كلامه.

ومع إعجابنا بأبي صالح وما حققه، ومباركتنا له على هذه الإنجازات الرائعة، والطلب من الباري تعالى له بالمزيد من الخير.. لكن من حق كل واحد منا في هذا البلد الذي هو وطنه، أن يهمس في أذن أبي صالح التي نثق في استعدادها لسماع نداء الخير، أن يضع في حسبانته أن للوطن عليه حقاً، وأن هذا الحق عظيم كحق والديه وأسرته التي كافح من أجل أن يوفر لها رغد العيش كما يخبرنا هو بذلك.. فكما أن والديه ربياه صغيراً، وآثراه على نفسيهما، ووفرا له ما استطاعا في الحياة، كذلك هذا الوطن، وهذه الأرض الطيبة المعطاءة، أعطته وأعطت غيره من خيراتها الشيء الكثير، وعلى مثله ومن على شاكلته من رجالنا البارزين في

عالم المال والثراء، أن يكافئوا الوطن على سخائه وعطائه لهم.

في بلدان العالم المتقدم، يعتمد المجتمع اعتماداً يكاد يكون أساسياً على ما يخصصه الأغنياء من ميزانية دخلهم السنوية للصرف على المؤسسات الخيرية والنفعية، ولا يقتصر هذا الأمر على إعانة الجهات المستحقة للصدقات النقدية والعينية لجمعيات البر والإحسان، كما هو الحال في كثير من البلاد العربية، ولكن يتركز على إنشاء المؤسسات العلمية والثقافية، ومراكز البحوث والجامعات والكليات والمدارس المهنية ومراكز العلاج التخصصي ورعاية الأمومة والطفولة، وإذا نظرنا إلى بلدين يعتبران في مقدمة الدول المتقدمة، كأمریکا وبريطانيا، فإننا نجد أن اعتماد هذه المؤسسات التي ذكرناها على الحكومات، قليل، وأن معيها الأساسي هم الأغنياء وبيوت المال والشركات الكبرى.

والإمارات اليوم في حاجة ماسة إلى قيام مؤسسات ومراكز من النوع الذي أتينا على ذكره آنفاً، وخاصة في المناطق الشرقية، ويجب تضافر الجهود لإيجادها بتبرعات من هؤلاء الأغنياء، ثم تخصيص جزء ولو قليل من دخولهم السنوية للصرف عليها، لتأمين استمراريتها عن طريق الوقف لصالح المستفيد كما يفعلون في الغرب.

وكم نتمنى ونحن نتحدث إلى السيد أبي صالح، وهو يخبرنا عن نعم الله الكثيرة التي نعم بها عليه، أن يأخذ زمام المبادرة لمثل هذه المشاريع الحيوية، وفاء للوطن، وعرفاناً بما له من حق، ولكي

تذكر لعيسى القرق مآثره بجانب اسمه بالذكر الجميل، والثناء
العاطر في تاريخ الوطن.

الخاتمة:

بالرغم من أنني حاولت أن أقف مع السيد عيسى القرق في كل
زاوية من زوايا الطريق الذي سلكه في حكاياته التي قصها علينا
في كتابه، وأقول هنا الخطأ وهنا الصواب، لكنني لم أر بداً من أن
أتجاوز زاوية هنا، وزاوية هناك، لأسباب لا مجال عندي لخوضها،
وأخرى لأنني لست على يقين منها.. ومع ذلك فأني أقر لأبي صالح
أن حكاياته كانت مشوقة لي، وقرأتها بمتعة، والحق أن صياغتها
غير مملة، وأسلوبها جميل الحبيك، وهو قصاص ماهر، وطلق
اللسان، وهو فعلاً راوية حكايات كما يقول ذلك عن نفسه!!

I Am also By Mature A Teller Of Stories.

أنا بطبيعتي راوية حكايات!!

وطالما كان أبو صالح، راوية حكايات وقصص، كما يؤكد لنا
بتفسيه، فإننا سننقسو عليه لو توقعنا أن يكون كل ما يرويهِ لنا من
واقع الأحداث لا يحيد عنها شيئاً هنا، وشيئاً هناك.. ولأن
الحقيقة أن أكثر الحكايات جاذبية وأعظمها إثارة تلك التي يلعب
فيها بعض الخيال، ويسيح فيها بعض الإبداع.

وفي النهاية، لا بد من الإشارة إلى حقيقة مهمة، وهي أننا مهما

اختلفنا مع أبي صالح، الأستاذ عيسى القرق، فيما طرحه علينا في كتابه، من مسائل وآراء، أعجبتنا أم لم تعجبنا، وحكمنا عليها من خلال هذا الإعجاب أو نقيضه، بحكم أعجبه هو أم لم يعجبه، فإن عمله سيظل جهد مجتهد يستحق عليه أجراً من الثناء. وباعتبار أن ما أخرجناه لنا، أول عمل كتابي يكتبه واحد من الإمارات، في موضوع السيرة الذاتية، الممزوجة بآراء متباينة من سياسية واقتصادية وغيرها، تتعلق بشؤون الشخصية وشؤون غيره من الناس، وتثير شيئاً من الجدل والمناقشة.

وسيظل كاتب الكتاب (أبو صالح) في نظرنا، وفي نظر غيرنا من أولئك العصاميين الخليجيين الذين لم يرثوا جاهاً ولا مالاً، بل خاضوا غمار الحياة بإرادة وإصرار على النجاح، فأقاموا لأنفسهم حسباً ومكتسباً وصيتاً. وإذا رتب يوم صف لرجال الإمارات العصاميين البارزين، فيكون أبو صالح بالتأكيد من بين الواقفين في المقدمة.



جلسة مع كتاب..

من المحل إلى الفن..

لؤلفه: محمد عبدالجليل الفهيم

من المحل إلى الغنى، قصة أبو ظبي، هذا العنوان المشد للانتباه، وغير التقليدي للسّير الذاتية الممزوجة بالأحداث، هو عنوان كتاب، كتبه السيد محمد عبد الجليل الفهيم، رجل الأعمال المعروف، قبل عامين أو نحو ذلك، ونشره له مركز لندن للدراسات العربية.

في البداية كان الكتاب، بالإنجليزية، وقد أهدى لي المؤلف نسخة منه، وقرأته يومئذ، فوجدت في قراءته متعة حيث كتب بلغة سهلة وأسلوب شيق.

وسرعان ما ترجم الكتاب إلى العربية فجاءت لغة الترجمة، أنيقة وشيقة أيضاً واستطعت أن أقرأه بمتعة أكبر! ومعرفتي بالأستاذ محمد الفهيم، معرفة أسرية قديمة، فأول من عرفت من أسرته، والده المرحوم/ عبد الجليل الفهيم، الذي كما يعرفه أهل

الإمارات، كان وجهاً بارزاً من عليّة القوم في أبو ظبي، ومن أوائل رجال الأعمال فيها، وعاصر سني عجافها وسمانها، أو محلّها وغناها كما يسجلها الكتاب.

وقد رأيت المرحوم عبد الجليل شاباً في الأربعينات من عمره تقريباً، وأنا غلام في الرابعة عشرة، في مدينة مسقط بعمان، أو بالأحرى في مطرح، حوالي عام ١٩٤٨، وكنت أنا برفقة والدي نملك سيارتين قديمتين من طراز بدفورد، من مخلفات الجيش البريطاني، وقد اشتراها والدي، من محطة الشارقة، أو القاعدة البريطانية، ينقل عليهما المسافرين والبضائع من دبي إلى الباطنة حتى مسقط، نهاية المطاف، أو بالعكس، وكان والدي يركب إحداهما مع المسافرين، وأركب أنا الأخرى، فتسير أحياناً مترافقين، وأحياناً، يذهب كل منا إلى اتجاه معين، حسب وجهة المسافرين ومحطات رحالهم.. وكنا نمكث في عمان، بين عمان الداخل ومسقط، أسابيع، نؤجر سيارتنا مع المؤجرين الآخرين، على تجار (البسال)^(١) وتنقل هذا المحصول من ثمرات النخيل، من مناطق الرستاق والحزم، والنخل، وبقية القرى الواقعة في سفوح الجبل الأخضر^(٢) إلى أسواق مطرح، ومنها كانت تشحن إلى شبه القارة الهندية، وكانت التجارة في البسال العماني، تجارة رابحة ونشطة في عمان..

(١) البسال: البسر من التمر، قبل أن يصبح رطباً - يطبخ ويجفف/ انظر لسان العرب لابن منظور

(٢) الرستاق والحزم والنخل قرى في سفوح الجبل الأخضر بعمان.

ونعود إلى المرحوم عبد الجليل الفهيم، الذي كان يومها في مطرح، مرافقاً للمرحومة الشيخة سلامة بنت زايد بن خليفة، عمة صاحب السمو الشيخ زايد رئيس الدولة، والتي كانت قد أتت إلى مسقط ومعها عدد كبير من الرجال والنساء، للعلاج في مستشفى الإرسالية الأمريكية، الذي كان المستشفى الوحيد في منطقة عُمان وساحل عمان يومذاك..

وكانت الناس تأتي من كل أنحاء عمان، ومن ساحل عمان للعلاج في مطرح، وفي هذا المستشفى رغم مشقة المواصلات، وكان الطبيب المشرف على المستشفى، أمريكي اسمه: بول هارسون، وكان هذا الطبيب قد زار الإمارات عام ١٩٣٦ لعلاج الشيوخ وعلية القوم، وكتب عن هذه الزيارة نبذة في كتابه - طبيب في بلاد العرب (DOCTOR IN ARABIA) الذي نشره عام ١٩٤٣، وتمت ترجمة الكتاب من قبل وزارة التراث العماني، ولكن الترجمة شملت أقل من نصف الكتاب الأصلي، وأصبح بذلك مشوهاً، ولا أدري لماذا عملت وزارة التراث العمانية ذلك؟.

وتعرفنا إلى المرحوم عبد الجليل الفهيم عندما جاء إلينا يطلب استأجار إحدى السيارات، لتتضم إلى سيارتين أخريين فيهما الشيخة سلامة، ومرافقوها، في السفر إلى أبو ظبي من مسقط، وتم ذلك، وذهبت أنا بمعية السيارة مع المرافقين للشيخة سلامة و عبد الجليل الفهيم، وأخذت رحلتنا من مطرح إلى دبي، ثم أبو ظبي حوالي ستة أيام بلياليها..

وكان يمكن أن تأخذ الرحلة نصف هذه المدة، لولا أن الشيخة سلامة رحمها الله، أرادت أن تحسن بكرمها وفود جموع الأعراب والبدو الذين سمعوا بموكبها، فجاءوا من البادية ومن سفوح الجبال مستقبلين ومتلقين، فتأمر الركب بالمراح عند كل بئر ماء من آبار المياه في البطاح والسيوح، وتقيم المآدب والولائم، فيأكل الناس من البدو وغيرهم من أطايب الطعام، ويتلقون المساعدات من كساء وغذاء.. وذكرتنا الشيخة سلامة طيب الله ثراها، بما كانت تفعله الأميرات من نساء المسلمين في تاريخنا العربي الإسلامي وهن يرحلن من مكان إلى مكان، كزبيدة أم المؤمنين زوجة الخليفة هارون الرشيد، وقطر الندى بنت خماروية، الأميرة المصرية، وموكبها من مصر إلى دار الخلافة العباسية في بغداد.

وكان البدوي في ذلك الزمان في عمان، يعيش شظف العيش أكثر من الحضري، وكان لا يجد شيئاً يأكله غير الماء والتمر، وبعضهم لا يجد حتى هذا التمر، وكنت تشاهد البدوي النحيف البنية، يجوب الصحراء وقد أخذت المسبغة والجوع منه كل مأخذ، ولكنه كان يجابه هذه الحياة القاسية بصبر وجلد، ويحب أن يعيش حراً ويتجول على سجيته دون قيد، شأنه في ذلك شأن الجمل، سفينة الصحراء، ورفيق البدوي وصديقه الحميم، تلك الرفقة والصدقة اللتين ربطتهما طوال أجيال من الزمن، لا يفترقان، إلى أن جاءت الآلة - السيارة - المدنية - لتقتحم على الجمل معقله فتثير روعه، وتدفعه إلى الاحتماء بالزريبة، وتفقدته تلك الحرية، التي لو نطق هذا الحيوان الذي ألفه الإنسان وكان له نافعاً، لما

اختار عن حرите في صحرائه بديلاً، وللفظ لين العيش وأسلوب
الرتابة المفروض عليه، يأكل لينام ويستيقظ ليأكل، ولأعطانا عن
الحرية، دروساً قد لا يعيها رفيقه القديم، الإنسان، لاسيما
الإنسان الذي لم يذق طعم الحرية، أو نسي طعمها بعد أن تدثر
بترف العيش ودعته!.

مواضيع الكتاب:

قسم الأستاذ محمد الفهيم كتابه من المحل إلى الغنى، إلى
تسعة فصول وقراءة ١٨٠ صفحة من الحجم المتوسط، وتحدث في
كل فصل عن موضوع معين أو مختلط، في تتبعه للمراحل التي
مرت بها أبو ظبي بصفة خاصة وأساسية، والإمارات بصفة عامة.
ويستعرض في الفصل الأول والثاني، البدايات، وكيف كانت
عليه المنطقة، لا سيما أبو ظبي في مستهل هذا القرن حتى
الستينات، وكيف أن استخراج النفط الذي بدأ تصديره في
العام ١٩٦٢ من أبو ظبي، لم يغير شيئاً يذكر في الحياة، وأن
هذا التغيير والتحول الجذري حدث عندما تولى صاحب السمو
الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، مشيخة أبو
ظبي وفي هذا الاستعراض للبدايات يتطرق الأستاذ محمد
الفهيم إلى حياة الناس وكيف كانوا عليه من ضنك العيش وسوء
الأحوال...

ولكن لا أوافق أنه الحياة العامة في الإمارات كانت على شاكلة

ما يذكره في أبو ظبي، فالإمارات الشمالية وبالذات دبي والشارقة كانتا أحسن حالاً بكثير، ولم تكن دبي على سبيل المثال تختلف كثيراً في الحياة العامة، عن مناطق أخرى في الخليج، والأستاذ محمد الفهيم يأتي لماماً على الحياة العامة في غير أبو ظبي، واعتقد انه على حق في ذلك حيث أن كتابه مخصص لأبوظبي وقصتها من المحل إلى الغنى، وهو أمين في رواية هذه القصة، وخاصة عندما تحدث عن الغوص والغواصين وما كانوا عليه من شظف العيش، والحال السيئ، فهو يقول تحت عنوان «صيد اللؤلؤ، ذكريات مريرة»: حظي اللؤلؤ بالإعزاز وكانت تتم المتاجرة به كحلية يتخذها كبار القوم منذ أجيال وأجيال. وحتى الخمسينات من هذا القرن كان الخليج واحداً من أكثر مناطق صيد اللؤلؤ في العالم وفي حقيقة الأمر كان اللؤلؤ هو ما جذب التجار الأجانب أساساً إلى المنطقة مثل الغزاة البرتغاليين والتجار الهنود ابتداء من القرن السادس عشر وما بعده. وبدأ صيد اللؤلؤ في هذه المنطقة منذ حوالي ألفي سنة حين استخدمت القوارب أول مرة لنقل الأشخاص عبر الخليج. وبحلول القرن التاسع عشر غدا صيد اللؤلؤ مصدر معيشة للسكان الذين عاشوا في هذه البقاع الجميلة والقاسية والتي تكاد لا ترحم. وفي حين كانت ثمار صيد اللؤلؤ صعبة جداً. وكان الظبيانيون يرقبون بداية موسم صيد اللؤلؤ بقلوب يملؤها الخوف والترقب. ومثله في ذلك مثل الكثير من الأعمال التي تعتمد على الموارد الطبيعية فقد كان صيد اللؤلؤ نشاطاً موسمياً. وكان أفضل ما يناسبه أشهر الصيف. فقد كانت

المياه الدافئة ملائمة للغوص وأقل جذباً لأسماك القرش والأسماك الكبيرة الأخرى التي تفضل درجات الحرارة الأكثر برودة السائدة على طول الساحل في الشتاء. وفي نهاية القرن التاسع عشر كان لدى أبو ظبي أكبر أسطول صيد لؤلؤ في الإمارات المتصالحة، ما يزيد عن أربعمئة قارب، يتبع ذلك الشارقة (ثلاثمئة وستون قارباً) ثم دبي (ثلاثمئة وخمسة وثلاثون قارباً) ثم أم القيوين (سبعون قارباً) ثم رأس الخيمة (سبعة وخمسون قارباً) ثم عجمان (أربعون قارباً). وكان الأسطول يبحر في مايو (أيار) أو يونيو (حزيران) ولا يعود إلا في سبتمبر (أيلول) حين ينتهي الموسم.

وكان صيادو اللؤلؤ - الفواصون ومساعدوهم - يغيبون عن أسرهم لمدة ثلاثة إلى أربعة أشهر هي مدة موسم الغوص رغم أن، هم كانوا غالباً في مكان في البحر ضمن نطاق ٥٠ كم من البر الرئيسي لأبوظبي وكان النواخذه وملاك السفن يكرهون العودة وفقدان يوم أو يومين من موسم الغوص لغرض واحد هو مجرد زيارة أسرهم.

وإن قدرت لهم العودة فذلك لحمل السلاح عندما يأمر بذلك الشيخ الحاكم. لقد كان صيادو اللؤلؤ والبحارة يحاربون جنباً إلى جنب حين يدعو الحاكم إلى غزة منطقة مجاورة أو حين يحتاج إلى الدفاع عن منطقته الخاصة ضد معتد. وكان موسم الغوص ينقطع بين آونة وأخرى عندما تصدر الدعوة إلى حمل السلاح. وحين تتفاقم النزاعات كان يتم اختصار موسم الغوص وكانت مداخيل

صيادي اللؤلؤ تتخفّض تبعاً لذلك ويواجه الغواصون أوقاتاً عصيبة في الوفاء باحتياجاتهم الأساسية، ورغم ذلك فقد كانت الحرب والفقر أسهل احتمالاً من الحياة على متن سفن الصيد اللؤلؤ.

وكانت أيام صيد اللؤلؤ طويلة ومرهقة. كان الغواصون ينزلون إلى الماء بعد الفجر وغالباً ما يستمر الغوص اثنتي عشرة ساعة، أي حتى يبدأ ضوء النهار بالوهن. وكانوا يغوصون باستمرار طوال النهار ولا يتوقفون إلا لالتقاط أنفاسهم الواهنة. وكانت أدواتهم تشمل كيساً يجمعون فيه الأصداق وملقطاً مصنوعاً من قرون الماعز يسدون به أنوفهم وحبالاً يربط حول خصورهم. ولكل غواص شريك على متن القارب يسحبه بواسطة هذا الحبل في نهاية كل عملية غوص. وكانت كل عملية غوص تستغرق حوالي دقيقتين أي ما يكفي لالتقاط حوالي اثنتي عشرة صدفة من القاع الرملي على عمق حوالي ٢٠ متراً. وكان الغواص يرتاح لمدة دقيقة واحدة بين كل عمليتي غوص ويرتاح مدة أطول بعد كل عشر غطسات إلى القاع.

ويواصل الأستاذ محمد الفهيم كلامه عن الغوص:

وفي أواخر القرن التاسع عشر تم تطوير تقنيات ومعدات غوص أفضل. وكان يمكن لهذه التقنيات الأحدث والتي كانت تستخدم في البحر المتوسط وبحر اليابان والشرق الأقصى أن تسهل الصعوبات التي كان يتعرض لها الغواصون هنا. إلا أن البريطانيين منعوا استيراد المعدات الجديدة إلى الخليج، ليس حفاظاً على مصالحهم الخاصة فحسب وإنما لأنهم أرادوا أن يظل

صيد اللؤلؤ في أيد عربية. وعلاوة على ذلك بدأت السفن البخارية تعرف طريقها إلى مياه الخليج في الستينات من القرن الماضي إلا أنها لم تتوفر أبداً لصيادي اللؤلؤ في هذا الجزء من العالم، فقد كانوا ما يزاولون يستخدمون السفن الشراعية وسفن التجديف حين بدأ العمل بصيد اللؤلؤ طريق الانحدار في الثلاثينات من هذا القرن. لقد كانت حياة شاقة غير مجزية على الإطلاق».

ومن يرد المزيد من هذه القصة الممتعة عن الفوص ومعاينة الفواصين وهذه المهنة الشاقة فعليه قراءة الكتاب وهذا الفصل الذي اختصرت منه كثيراً.

وفي الصفحة الثانية تحت عنوان ضرورات الحياة، يقول الأستاذ محمد الفهيم:

وكان معظم الناس أفقر من أن يحموا أنفسهم كما يجب من سطوة عناصر الطبيعة، وكان للرجال إزار بسيط يلفونه حول وسطهم وييقون عراة الصدور وعرضة لتقلبات الجو. ولم تكن الأحذية أو أغطية الرأس موجودة لديهم. وكان معظم الناس وخصوصاً البدو يطيلون شعورهم لحماية رقابهم من أشعة الشمس اللاهبة، ولم يتغير هذا الزي إلا في الستينات حين اتخذت الغترة والعقال لباساً وطنياً للرأس.

وكتب أحد المسافرين الذين زاروا المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر قائلاً عن الملابس المحلية: «يتجول سكان هذه المنطقة

ولا يسترهم إلا إزار يلفونه حول خصورهم عراة في أعلى الخصر،
دون أحذية أو غطاء للرأس ويتسلحون بحرية أو سيف أو بندقية
قديمة».

والحقيقة أنه وإن كنا نوافق الأستاذ محمد الفهيم أن ما ذكره
كان ينطبق على البدو الرحل، لكن هذه الحال لا تنطبق على
الحضر وبالأخص في الإمارات الشمالية، كما أنه غير دقيق فيما
يذكره أن الفترة والعقال لم تعرف إلا في الستينات، لأن هذا النوع
من اللباس كان شائعاً منذ العشرينات من هذا القرن، وإن كان
معظم الناس يضعون على رؤوسهم (التسفيرة) العمانية، حتى
البدو كانوا يغطون رؤوسهم بهذه (التسفيرة)، وهناك فئات من
البدو كانوا حاسري الرأس ومن هؤلاء (العوامر) وهي قبيلة لم
تعرف الاستقرار ولم تندمج في المجتمع الحضري إلا منذ عهد
قريب.

وفي هذين الفصلين الأول والثاني، يحدثنا الأستاذ محمد
الفهيم عن موجات الهجرة وبداياتها إلى الإمارات وخاصة دبي
والشارقة في أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، فيقول:

ثارت شعوب بعض المقاطعات الهندية في العام ١٨٥٧ ضد
البريطانيين بعد أن ضاقوا ذرعاً بازدياد نفوذ البريطانيين الذي
بدأ ينتامي بسعيهم الدائم لاكتساب المزيد من الأراضي الهندية.
وقمعت الحكومة البريطانية هذه الثورة ثم استبدلت شركة الهند
الشرقية بإدارة جديدة تابعة للتاج البريطاني في لندن وتم تعيين

نائب للملك ممثلاً للتاج البريطاني في الهند، كما جرى تعيين وزير شؤون الهند عضواً في الحكومة البريطانية. وفي الوقت الذي جلبت فيه هذه الثورة نهاية شركة الهند الشرقية، الشركة القوية، إلا أن شبه القارة الهندية ظلت خاضعة للسيطرة البريطانية لمدة تسعين سنة أخرى.

وفي هذه الأثناء كان التغيير على الساحل الفارسي أمراً وشيكاً، فطوال القرن الثامن عشر ومعظم التاسع عشر كان توريد البضائع الهندية إلى الإمارات المتصالحة يعتمد على ميناء «لنجة» حيث كانت السفن البخارية البريطانية تتردد عليه بانتظام. وبدأ بعض التجار الهنود (بانيان: وهم تجار هندوس من طائفة اجتماعية معينة تمتنع عن أكل اللحم) في الاستقرار في الشارقة ودبي ورأس الخيمة وأبو ظبي. إلا أن القوة التجارية للمدن الساحلية الفارسية بدأت تضعف بسرعة حين بدأت حكومة طهران بالاعتداء على القبائل العربية التي سكنت تلك المنطقة منذ أجيال. وأعود بجذوري الخاصة إلى القبائل العربية التي هجرت المنطقة اثر القمع الفارسي لها بعد احتلال الفرس جزيرة صري قرب جزيرة أبو موسى في وسط الخليج العربي في العام ١٨٨٧. وفي نهاية القرن التاسع عشر أجلى الفرس القواسم عن لنجة التي كانت فيما مضى مركزاً تجارياً مزدهراً وغدت مدينة مهملة خلال عقود قليلة.

وتفصل المنطقة الساحلية على الجانب الفارسي من الخليج

والتي يتراوح عرضها بين خمسة إلى خمسين كيلو متراً عن الجزء الداخلي من تلك البلاد سلسلة من الجبال. وكان المسلمون الشيعة يعيشون منذ قرون عديدة وراء سلسلة الجبال هذه في حين قطن العرب السنة المنطقة الساحلية التي تطل على الخليج. ولأن الحكومة الفارسية أرادت السيطرة على الساحل والمضائق البحرية فقد بدأت بتوسيع نطاق نفوذها وبناء قوة بحرية في أواسط القرن التاسع عشر.

وبتشجيع من الروس الذين تحالفوا مع الشاه فقد بدأ الفرس في التوسع من وسط البلاد إلى المنطقة الساحلية حيث استولوا على القرى والجزر العريية التي لم يكن بوسعها الدفاع عن أنفسها. بيد أن العرب والفرس السنة الذين عاشوا ومارسوا أعمالهم في المنطقة الساحلية رفضوا الخضوع لإرادة الحكومة الفارسية الشيعية في طهران. فقد تعرضوا إما للاضطهاد أو فرضت عليهم الضرائب والرسوم الجمركية، بل وصل الأمر إلى سجن بعض شيوخ الجزر لرفضهم الخضوع إلى حكومة طهران. ولذلك قد بدأوا بالرحيل عن الساحل الفارسي اعتباراً من السبعينات من القرن الماضي وما بعدها للاستقرار على جانب الخليج الآخر في دبي والشارقة ورأس الخيمة. وحين انتقل العرب والفرس السنة المضطهدون من الساحل الفارسي والجزر المجاورة له إلى دبي جلبوا معهم تجارتهم وأعمالهم وخبرتهم في الشحن ومهاراتهم الحرفية. كما جلبوا أيضاً الهنود الذين كانوا صلة الوصل بين صيادي اللؤلؤ والأسواق حول العالم. وكان التجار الهنود

يستوردون البضائع لتوفير الإمدادات إلى سفن صيد اللؤلؤ ويحصلون على اللؤلؤ بديلاً عن ذلك.

وكان هؤلاء التجار يجمعون اللآلئ من جميع أنحاء الخليج ويأخذونها إلى الهند لتجهيزها وصنع الحلي ثم يصدرونها إلى الأسواق الأوروبية على سفن أكبر تبحر من الهند. وكان نزوح هذه الخبرات العنصر الأساسي للنمو القوي الذي شهدته دبي بعد العام ١٩٠٢.

لقد كان هؤلاء المهاجرون يمارسون التجارة مع الهند منذ زمن بعيد، وأنشأوا علاقات تجارية متينة مع تجار شبه القارة الهندية. وحين استقروا في دبي جلبوا معهم خبراتهم وطموحاتهم واتصالاتهم. ففي العام ١٩٠٢ تجاوزت سفينة بخارية مدينة لنجة الفارسية الساحلية التي كانت حتى ذلك الوقت المركز التجاري الرئيسي لجميع السفن القادمة من الهند وأنزلت حمولتها في دبي. وبذلك تأسس أول خط ملاحى بحري مباشر بين الهند ودبي. وتجنبت السفينة ميناء لنجة الذي كان لحوالي أربعين سنة خلت أحد أهم الموانئ التي ترسو بها السفن البخارية في الخليج. وبهذه الطريقة تجنب التجار الضرائب والرسوم الجمركية الفارسية التي كانت قد فرضت في ذلك الوقت. ومع امتناع السفن البخارية النظامية عن الرسو في ميناء مدينة لنجة التي كانت مركزاً تجارياً ناشطاً أخذت هذه البلدة بالذبول سريعاً.

بالمقابل فقد تحسن مستوى المعيشة في دبي، وصار المزيد من

السفن يرسو فيها لتفريغ البضائع التي كانت بعضها مصدرة إلى دبي نفسها وبعضها كان ينقل براً إلى داخل عمان وأبو ظبي وبقية الإمارات المتصالحة. وزعم الزاعمون أن النمو التجاري كان نتيجة الوجود البريطاني في الخليج، ولكن حقيقة الأمر أن التجار العرب والهنود والفرس كانوا هم من أنشأ الروابط التجارية بين دبي والهند بدءاً من أوائل القرن الحالي. وفي الوقت الذي كانت تقفز فيه دبي قدماً وتتجاوز المعوقات فقد ظل عاملان رئيسان يعوقان آفاق نمو أبو ظبي في أوائل القرن العشرين. أول هذين العاملين هو النزاع على السلطة بين أعضاء الأسرة الحاكمة، والعامل الثاني هو الحرب العالمية الأولى.

وفي نهاية الفصل الثاني يتحدث الأستاذ محمد الفهيم عن سنوات حكم الشيخ شخبوط بن سلطان والنزاعات القبلية والحدودية بين أبو ظبي وغيرها، ويعكس وجهات نظر خاصة.

تاريخ أسرة الفهيم في فارس والإمارات:

في مستهل الفصل الثالث من كتاب - من المحل إلى الغنى - يخبرنا الأستاذ محمد الفهيم عن تاريخ عائلته التي جاءت أصلاً من بلاد فارس، في الثلث الأخير من القرن الماضي، وقد نزحت أسرته من قرية تدعى (هرمود) في جنوب فارس، وتبتعد هرمود هذه عن لنجة عاصمة الساحل الفارسي من الخليج حوالي خمسين كيلومتراً.

ويقول محمد الفهيم أن هذه القرية، عربية، وأهلها عرب، ..

والحقيقة أنه ليس عندي دليل أستطيع نفي أو تأكيد عروبة قرية هرمود وأهلها.. فسكان هرمود وغيرها من القرى المحيطة في فارس يتكلمون (العجمية) .. والعجمية في عرف أهل الخليج، لهجة يتكلمها أهل جنوب إيران أو منطقة لارستان في فارس..

ويقول الدكتور أحمد اقتداري، الباحث اللارستاني المعروف في بلاد فارس، وصاحب المؤلفات والتحقيقات العديدة عن الخليج وأهله ان لهجة اللارستانيين تصعب معرفتها على الإيرانيين من شمالي إيران، فهذه اللهجة خليط من الفارسية القديمة والعربية واللهجات الوافدة.. والشعوب الإيرانية شأنها شأن الأمم القديمة، لها لهجتها الخاصة، كالبلوشية والكردية والتركمانية والتاجيكية والأفغانية والعجمية الخ.. وإذا صح انتساب هؤلاء إلى الإيرانيين القدماء، فإن الإيرانيين يدعون انهم من الأريين الذين انحدرت أوائلهم من مناطق الهند إلى إيران وامتدت إلى أوروبا، ومنها الشعوب الجرمانية.. ولكن هذا الادعاء والادعاءات المماثلة بنقاء العرق أمر لا يقره أهل العلم، وتنفيه الصلات الحضارية بين الشعوب المتحضرة واختلاط بعضها ببعض، والإيرانيون أو أهل فارس من أكثر الشعوب اختلاطاً بالغير بسبب ما تعرضت له فارس من غزوات وهجرات واندماج غيرها، وخاصة مع العرب قبل الإسلام وبعده، حيث أصبحت جزءاً من الإمبراطورية العربية الإسلامية. وسكن كثير من العرب بلاد فارس فأصبحت على مدار الأيام جزءاً من شعبها، وسكن الفرس وغيرهم من العجم، بلاد العرب، فأصبحوا منها،

فتعجمت السنة ولغة الأولى، وتعريت الثانية.

ومن المعروف أن الأستاذ محمد الفهيم ينتمي إلى أسرة كانت لها الرئاسة في العشيرة التي سكنت منطقة هرمود و زروان أو زرعون كما يلفظها العرب، في فارس، وكان جده الأول ذا مكانة ورئاسة في هذه المنطقة وما جاورها من المناطق.

وكانت فارس حتى بداية العشرينات من هذا القرن تتوزع إلى مناطق نفوذ للخوانين ورؤساء العشائر، وكانت سيطرة الدولة المركزية ضعيفة أو شبه اسمية، وكانت هذه السيطرة تقتصر على دفع الزكاة أو الاتاوات لمندوبي الدولة، الذين كانوا يزورون هذه المناطق من أجل الجباية في أوقات متباعدة، وغير منتظمة بسبب بعد الجنوب عن الشمال الذي كان مركز الدولة وبسبب وعورة المسالك للوصول إلى هذه المناطق حيث تفصلها جبال شاهقة جرداء لا يعرف مسالكها إلا أهلها وساكنوها.

وكان صعود وانحدار نفوذ هذه العشائر وهؤلاء الخوانين، يتوقف على قوة الحكومة المركزية وضعفها، والتي كانت ضعيفة في معظم الأوقات وخاصة إبان الحكم القاجاري الذي كان من العهود السيئة التي مرت على إيران أو بلاد فارس، ولم يختلف نفوذ العشائر والخوانين تماماً إلا عندما شدد رضا شاه بهلوي قبضته على الحكم، ووحد الدولة ووجهها نحو التحديث، متأثراً بكمال أتاتورك، بعد انهيار الدولة العثمانية في العشرينات من هذا القرن. وفي هذا الفصل نخبرنا الأستاذ محمد الفهيم عن حياة أسرته

بعد استقرار جده في الإمارات، في الشارقة ودبي أولاً ثم أبو ظبي عندما تزوج جده من إحدى الأسر الطيبانية وتنشأته هو منذ ولادته وبعد ذلك.

والحقيقة أن الأستاذ محمد الفهيم يحدثنا في هذا الفصل حديثاً صريحاً ليس فيه غير الحقيقة، ويلقي ضوءاً كاشفاً على حياة أسرته والناس في تلك الأيام، وبلغة فيها كثير من الاتزان والبعد عن الاختيال ومدح الذات.

استخراج النفط:

وفي الفصل الخامس الذي يعنونه الأستاذ محمد الفهيم، بعنوان (قصور في الهواء)، يحدثنا عن أول شحنة من النفط يتم تصديرها من أبو ظبي في الخامس من يوليو (تموز) عام ١٩٦٢، وينقل عن لسان الكونيل هير بوستيد المعتمد السياسي البريطاني قوله:

غادرت ناقلة النفط البريطانية بريتش سيجنال جزيرة داس متجهة إلى أوروبا بتاريخ ٥ يوليو (تموز) العام ١٩٦٢ تحمل أول شحنة من النفط يجري تصديرها من أبو ظبي. وكانت هناك مجموعة صغيرة غير متوقعة من المقالات عن أبو ظبي في الصحافة الأوروبية والعربية حتى أنه قد أذيعت فقرة عن أبو ظبي في راديو موسكو.

وأخيراً انبعثت أبو ظبي من تحت رماد ألفي عام كبلد مصدر للنفط.

ويستعرض الأستاذ محمد، حالة أبو ظبي في تلك الفترة وما كانت الناس فيه من شوق وتطلع إلى أن تأتي ثمرة النفط أكلها، وتتحول البلاد إلى حالة أخرى، ولكن آمالها كانت قصوراً في الهواء، ولم تنقل البلد إلى مرحلة يحس فيها الناس بوجود تغيير يذكر إلا في القليل من المشروعات.

وفي الفصل السادس والسابع الذي يسميه الأستاذ محمد الفهيم - قفزات إلى الأمام - يتحدث عن التغيير الكبير الذي تلا فترة الجمود الطويلة التي مرت بها أبو ظبي، ذلك التغيير الكبير الذي حدث بتولي صاحب السمو الشيخ زايد الحكم، والذي نقل أبو ظبي في فترة قصيرة إلى مصاف المجتمعات ذات المكانة البارزة في التقدم العمراني وتحويلها من بلدة صغيرة إلى مصاف أكثر مدن العالم تطوراً وتنمية. ويواصل محمد الفهيم حديثه عن هذه الفترة ويبين لنا قيام ومجيء اتحاد الإمارات وانسحاب الإنجليز، وما تلى ذلك من أحداث، ليبرز الشيخ زايد، كقائد استطاع بجدارة أن يتحمل مسئولية ومهام رجل الدولة، ويعمل على بناء هذه الدولة الخليجية التي يشار إليها اليوم كأحدى الدول المهمة في هذه المنطقة الخليجية والعربية.

وفي الفصلين الأخيرين يحدثنا الأستاذ محمد الفهيم عن بعض الحوادث الشخصية والاقتصادية والتجارب التي مر بها، مما يجدر بها أن نقرأها بإمعان ونأخذ منها دروساً نافعة..

وأحسن ما في هذين الفصلين هو دعوة الأستاذ محمد الفهيم

للجيل الجديد أن يتمسك بالتعليم، والتعليم العالي، ويقول أن التعليم هو أحد أقصر السبل وأهم الأعمدة لرفع أمة تسير على طريق الازدهار، فلنستمع إلى حديثه عن هذا الموضوع: -

إن التعليم ليس الطريق إلى المستقبل فحسب ولكنه أفضل الطرق للمحافظة على الماضي وتوثيق الحاضر. إن أجيالاً لا عدّها لها من شعبنا قد عاشوا وماتوا دون أن يتركوا أثراً لأنه لم تكن هناك سجلات مكتوبة لحياتهم أو إنجازاتهم وحتى المئتي سنة الماضية ظلت دون توثيق في معظمها باستثناء السجلات والمراسلات الموجودة لدى البريطانيين والقوى الاستعمارية الأخرى التي كانت مهتمة بالسيطرة والهيمنة علينا وليس بتطويرنا. ورغم أن تاريخنا المجيد يمتد إلى قرون عديدة خلت إلا أن مؤرخينا وعلماءنا لم يسجلوا سوى القليل منها. إننا في وضع يؤسف له إذ يجب علينا أن ندرس ماضينا من وجهة نظر الأجانب ونستخدم وثائقهم وصورهم في أبحاثنا. إن الماضي كما كان يراه أسلافنا قد انمحى واندثر إلى الأبد، وذلك لسبب بسيط وهو أن معظم آبائنا وآبائهم لم يكن بوسعهم القراءة أو الكتابة. لقد بدأنا بتوثيق الأحداث وتسجيل تاريخنا بأيدينا في وقت متأخر جداً في أواخر الستينات من هذا القرن. أما وقد توفرت لنا السبل والوسائل فمن الواجب علينا الاستمرار في تسجيل الأحداث الهامة في زماننا حتى يتمكن الآخرون بمن في ذلك أولادنا والأجيال القادمة من الاستفادة من خبراتنا. يجب أن ألا ينتهي بنا الأمر كما انتهى ببعض الحضارات الماضية والتي تلاشت دون أثر، وذلك لسبب

رئيسي وهو أنه لم يكتب عنها شيء خلال فترات ازدهارها ويجب ألا يكون حال شعبنا كحال هذه الشعوب المنسية التي عبرت من تحت ثوب التاريخ دون أن يدري بها أحد. إن لدينا فرصة لتكون مساهمتنا ذات أثر في الحاضر والمستقبل

ويواصل الأستاذ محمد الفهيم الحديث عن التعليم فيقول:

إن متابعة التعليم العالي تتيح لنا فرصة المشاركة الأكبر في شؤون العالم العربي، والتأثير على مجريات السياسة، والتأثير في حياة الشعوب في أنحاء الشرق الأوسط. إن في ذلك ضماناً لأن نتمكن من المحافظة على استقلالنا وطريقة حياتنا بتقديم مساهمات أفضل في مجلس التعاون الخليجي، ومن الأمور الأساسية أن نشارك ونحن على قدم المساواة في مشاريع مشتركة. إن تثقيف أنفسنا إلى أعلى المستويات هو السبيل لمواجهة التحديات المرتبطة بإدارة العلاقات التي شكلناها مع البلدان والمؤسسات في أنحاء الشرق الأوسط وحول العالم. وسيغدو بوسعنا أن نكون أعضاء أكثر نشاطاً وفاعلية في العالم العربي ونشارك بزخم أكبر في المفاوضات وعملية اتخاذ القرارات التي تؤثر على مستقبل بلادنا والمنطقة والعالم ككل. كنا نلقى القبول في العالم العربي لأننا ندفع بسخاء مقابل أن نحصل على ميزة المشاركة. أما في المستقبل فيجب أن نمتنع عن القيام بدور «الأب الممول»، يجب أن نحظى بالقبول لأن لدينا ما نقدمه كشركاء متساويين في عملية اتخاذ القرار بدلاً من الاكتفاء بتقديم المبالغ

النقدية. إن لدى قادتنا ومثقفينا الكثير مما يقدمونه إذ يجب أن يحظوا بالقبول لمهاراتهم وحكمتهم وخبراتهم، وليس فقط بقدرتهم على الدفع. إن التعليم هو الذي سيساعدنا على أن نشغل مكاننا الذي يحق لنا.

الخاتمة:

في نهاية حديثي عن كتاب .. من المحل إلى الغنى، قصة أبو ظبي، أود أن أشير إلى أن هذا الكتاب الذي كتبه الأستاذ محمد عبد الجليل الفهيم ليس من الكتب العادية، وكذلك فإن هذا الكتاب يعتبر أول كتاب من نوعه ومضمونه يكتبه أحد أبناء أبو ظبي البارزين، يستعرض فيه أحداث تاريخ أبو ظبي وما مرت فيه من محن وشحن من سياسية واجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى سير ذاتية لأسرة كانت لها مساهمتها في الحقل الاقتصادي، وخاصة المؤلف نفسه الذي برز كوجه من الوجوه الشابة المتعلمة في أبو ظبي، وعلى قدر كاف من الثقافة، تلك الثقافة التي لا بد أن يسعى إليها كل رجل أعمال يضع أقدامه في طريق البروز والبناء الاقتصادي في بلده، ولن يستطيع رجل الأعمال بغيرها، أن يضع لبنائه قواعد لا تهزها الخطوب، مهما تيسر له من مال وجاه وثروة.

وهذا الكتاب جدير أن يقرأه شبابنا الساعين والطموحين إلى البروز، لأنه في رأيي يلقي أضواء، فيها الكثير من الوضوح على معالم الطريق في هذا الاتجاه.



**جلسة مع كتاب الدكتور حسين فباش
عُمان..الديمقراطية الإسلامية..**

منذ عامين أو نحو ذلك، نشر الباحث والأكاديمي الإماراتي، الدكتور حسين غانم غباش كتاباً اسماً، عُمان، الديمقراطية الإسلامية، تقاليد الإمامة، والتاريخ السياسي الحديث. وتطرق الدكتور حسين إلى هذا الموضوع الهام، وتناوله بالبحث بعمق، وجرأة وإقدام، لم يسبقه إليه أحد من الباحثين العرب الذين ظلت عمان لهم مجهولة، حتى عهد قريب، لا يتعدى عقدين من الزمن. ووضع لنا الدكتور حسين على رفوف المكتبة العربية الخليجية هذا الكتاب القيم الذي قلما نجد له نظيراً في موضوعه. وكان حقاً على النقاد والباحثين من المؤرخين العرب أن يتناولوه بالتحليل والنقد، ويلفتوا إليه أنظار القراء والمهتمين بالثقافة العربية الإسلامية، لا سيما كونه بحثاً تقتقر إليه المكتبة العربية، وكونه أيضاً يلقي ضوءاً كاشفاً على ثقافة وخصوصيات القطر العُماني،

هذا البلد العريق، الذي يمثل بموقعه الهام ضلعاً استراتيجياً يمتد من جبال مسندم المطلّة على جزء عظيم الأهمية من الخليج ومضيّقه المعروف بمضيق هرمز، ثمّ ينبسط على طول ساحل بحر عُمان، ويلف شرقاً وجنوباً على البحر العربي، ويراقب شواطئ دول لها علاقات عريقة وقديمة مع العالم العربي كإيران وشبه القارة الهندية ودول شرق أفريقيا بالإضافة إلى اليمن.

ولعلها من الصدف، ولكنها صدفة جديرة بالتأمل، أن الكتاب الذي بين أيدينا والذي يحدثنا عن الديمقراطية الإسلامية، ويتخذ من ثقافة العمانيين ونهجهم الفقهي مدخلاً لبحث هذه الديمقراطية أو الحكم الجماعي، خرج في وقت إتجه فيه العُمانيون أنفسهم إلى التفكير في وضع منهاج يعيد إليهم بالتأني والتدرّج عن طريق تنظيم صلاحيات السلطة السياسية ومحاولة توظيف التراث السياسي الاباضي الذي بدأت بوادره منذ عام ١٩٩١ إلى السير في اتجاه الإمامة الاباضية، أو النهج الاباضي في الإدارة، إدارة الدولة الإسلامية، وحكم الشورى، وإلى الشكل الذي مارسه العُمانيون في فترات مختلفة آخرها كان في الربع الأول من القرن الحالي عندما اجتمع كثيرون من أهل الحل والعقد، العُمانيون بقيادة أحد فقهاءهم الكبار الشيخ عبد الله بن حميد السالمي، واختاروا اماماً هو الشيخ سالم بن راشد الخروصي عام ١٩١٢، وبعده الشيخ محمد بن عبد الله الخليلي عام ١٩٢٢^(١).

(١) راجع بحثاً مطولاً حول هذا في كتاب نهضة الأعيان بحرية عُمان للشيخ محمد السالمي

ولا يوجد في تاريخ المسلمين مجتمع مارس واستمر على هذه الممارسة، ممارسة النهج الإسلامي في الحكم والإدارة، الذي وضع أسسه المسلمون الأوائل في عهد الراشدين، والذي يعتبر في الحقيقة هو السند الوحيد الذي يتمسك به المتحمسون لهذا النوع من الحكم، كالمجتمع العُماني.. ذلك النهج الذي لم ير المسلمون له تكراراً بعد انتهاء فترة الراشدين، إلا عند العُمانيين، وفي فترات متعددة وطويلة أحياناً، بشكل يعطى للمهتمين والداعين إلى الحكم الإسلامي حججاً قوية على أصالة نظرية الحكم الجماعي عند المسلمين قريبة الشبه بالممارسات الديمقراطية الحديثة.. وأن أية ممارسة مما يدعو إليها الإسلاميون من وجوب الرجوع إلى منابع الإسلامية، لا تأتي من فراغ، وأن التجربة لا تقتصر على بدايات التكوين للدولة الإسلامية كما يفهمها بعض الناس، وإن هناك جماعة كبيرة من المسلمين مارسوا هذه التجربة عدة مرات وأتت أكلها ونجحوا فيها نجاحاً كبيراً.. وهؤلاء المسلمون المجريون هم أهل عُمان.. والكتاب الذي نقرؤه معاً، كتاب الدكتور حسين غباش، وثيقة معتمدة، ترشدنا إلى هذه التجربة، وتجعلنا نتحدث عن الشورى الإسلامية أو الديمقراطية الإسلامية باطمئنان كبير، ونضرب على ذلك أمثالاً بثقة تامة.

العُمانيون والإسلام؛

كما هو معروف، وكما يوضحه لنا كتاب، عُمان، للدكتور حسين

غباش، أن العمانيين في مقدمة المجتمعات العربية ذات الخلفية العريقة في التجمع الحضري، الذين استجابوا للدعوة الإسلامية، والدخول في هذا الدين الجديد، مرحبين ومساندين دون أية معارضة تذكر، مما يدل على أن العُمانيين كانوا أكثر التجمعات العربية تطلعا إلى ترسيخ الهوية القومية والوحدة الجماعية، ووجدوا ضالتهم في الدعوة الإسلامية التي تدعوا إلى الوحدة، واتخاذ الإسلام منهجاً وطريقاً ومصيراً، بدلاً مما كان فيه العرب من النزاعات الجاهلية والفرقة والمشاحنات القبلية والتخلف.

وقد أشاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بأهل عُمان ودعا لهم بالخير، وقال عنهم «رحم الله أهل عُمان آمنوا بي ولم يروني» وقال: «أكثر رواد حوضي يوم القيامة أهل عُمان»، ومن يومها تمسك العمانيون بالإسلام، وارتضوه لا أنفسهم منهجاً وسبيلاً

الفكر الديمقراطي عند الإباضية:

كان قبول عليّ بن أبي طالب الخليفة الراشد لمبدأ التحكيم المعروف بينه وبين معاوية بن أبي سفيان، بعد تولي عليّ الخلافة، إثر مقتل عثمان بن عفان، بداية لمشاكل واضطرابات كبيرة، بين الخليفة وأصحابه ومؤيديه.. فانفض من حوله جماعة من الناس يعارضونه ويطالبونه بالرجوع عن قبول التحكيم باعتبار أن التحكيم خطأ، وأن عليّاً هو الامام الشرعي المنتخب من الأمة، وعلى معاوية ومن والاه الطاعة للأمام، وحثوه على المضي في

مقاومة العصيان ومحاربة المنشقين..

فأصر الإمام عليّ، على رأيه، ورفض الرجوع عما اتفق عليه مع المنشقين، معاوية ومن وآلاه من القوم.. فاعتزله رفاقه المعارضون.. ولكنهم لم يكتفوا بالمعارضة السياسية فلجأوا إلى الشغب، وقيل انهم قاموا بأعمال إرهابية واعتداء على كل من لم يتفق معهم في الرأي.. فاضطر الخليفة أن يسوق جيشاً لاختصاصهم، ولكن الأمر تطور للأسف إلى تصادم مسلح رهيب بين الطرفين، وسقط آلاف القتلى، وكانت بحق وقعة مأساوية، ساهمت أحداثها في إيجاد ثلثة وجرح مؤلم، وتبعته أحداث خراب وضععة في البنية الأساسية للخلافة الراشدة، ووضعت نهاية مؤسفة لذلك النموذج الطيب والجميل من الحكم والإدارة القائمة على الجماعية والشورى، وذهب ضحيتها عدد كبير من خيار المسلمين من رفاق الإمام عليّ وأصحابه..

ومن هنا ومن يومها، فإن تلك المعارضة وذلك الانشقاق في صفوف الموالين لعليّ بن أبي طالب، هي التي أفرزت لنا جماعة من الناس في تاريخنا الإسلامي سماهم مؤرخونا (الخوارج)، وأبرزت لنا في الوقت نفسه، وبصورة واضحة جلية، فئة معينة من المسلمين معروفة المرمى والهدف السياسي، وهو التمسك بما كان عليه الخلفاء الراشدون الذين مات عنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راضٍ، وخاصة الخليفين الراشدين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب، والتركيز على مبدأ الشورى الجماعية، وانتخاب الجهاز القيادي للأمة، من قبل أهل الحل والعقد، أو

ممثلي الأمة، وخالفوا عامة الناس لا سيما جماعة الشيعة الذين يقولون بإمامة فئة معينة ذات انتماء أسري معين، وتمسك الخوارج أو الذين نسميهم بهذا الاسم بطريقة الخلفاء الراشدين، وقالوا بوجوب استخلاف أي مسلم توفرت فيه شروط الاستقامة الشخصية من علم وعمل وخلق قويم، دون اشتراط الانتماء العشائري أو القبلي.. ولذلك نجد أن من تولى الإمامة عند الاباضية، سواء في عُمان أو في شمال أفريقيا التي يتواجد فيها الاباضية بكثرة، كانوا هؤلاء الأئمة من عشائر وفئات متباينة ومختلفة من الناس، ومن هؤلاء الأئمة من لم يكن عربياً بالأصل ولم يكن من سراة القوم كالإمام عبد الرحمن بن رستم الفارسي الاباضي.. وهذا ما يعطي للمدرسة الفكرية الاباضية ميزة على كل المدارس الفكرية الإسلامية الأخرى، ويجعلها أقرب إلى الروح الإسلامية ومبادئ الإسلام الأُممية، والنص الأساسي لدستور الإسلام ﴿يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى﴾ وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴿إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ .. وقول أبي بكر الصديق، وهو أول خليفة للمسلمين يختاره الناس ويبايعونه: «وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني».. أي أن هذا الخليفة الراشد رضي الله عنه، كان يرى بأنه تولى أمور الناس، ليس لأنه أشرفهم نسباً وأخيرهم أرومة، بل لأن الناس توسموا في شخصه الخير والصلاح، فاختاروه عليهم إماماً وقائداً.

خصائص الاباضية:

كتاب الدكتور حسين غباش الذي نقرأه معاً، يبين لنا بالتفصيل هذه المواقف السياسية المتميزة للاباضية، بالإضافة إلى الخصائص الأخرى المتصلة بهذه المدرسة الفكرية، التي يبسطها لنا الدكتور حسين بشكل معرفي جديد ينم عن سعة اطلاع لديه وتعمقه في البحث والاستقصاء والقراءة الكثيرة لمختلف الآراء الفقهية والسياسية لفقهاء المسلمين..

فانستمع إلى ما يقوله الدكتور غباش وما يسجله لنا كنماذج رائعة من دروس هذه المدرسة:

«أمّا بالنسبة للخوارج، فنحن نعلم أنهم رفضوا مبدأ التعيين، ورفضوا أن تكون الإمامة حكراً على قريش، أي وراثية، وأن تكون الهية وأصروا، في المقابل، على مبدأ الانتخاب الحرّ للإمام مهما تكن طبقته وقبيلته «حتى ولو كان عبداً حبشياً». والشرط الأساسي المطلوب لهذا المنصب، بالنسبة لهم، هو وجوب أن يكون الامام أتقى الناس. أمّا في حال عدم احترام الإمام للتعاليم الدينية، أو عدم احترام الدولة لالتزاماتها حيال الأمة الإسلامية، فإن الخوارج كانوا أكثر الناس حزمًا: لا بدّ من خلع الإمام آنذاك، بل يجوز في حال رفضه التجي أن يُقتل:

«إن الخليفة ظالمًا، أي غير شرعي بحكم ظلمه، يستحق الموت. ذلك أن الخليفة أو الإمام لا يمارس السلطة باسمه الخاص (...) ورّيما كانت إحدى أبرز السمات العقلية للخوارج هي الالتزام

بحرفية المدلولات والقيم القرآنية والمضي بها إلى نتائجها القصوى».

وبالنسبة للموقف الاباضي من مسألة الإمام فهو مماثل لموقف الخوارج الذين يرفضون مبدأي التعيين والوراثة. فمنصب الإمام ليس إلهياً، بل هو زمني. ولقد بنى الأباضيون هذا الموقف على سوابق مستوحاه من فترة الخلافة الإسلامية واستندوا إليها بوصفها مرجعاً تشريعياً ثابتاً. وهم يرون أن تولية أول خليفة بعد وفاة النبي، أبي بكر الصديق، والخليفة الثاني، عمر بن الخطاب، لم تتمم بالتعيين، بل باستشارة أهل الحل والعقد، وهذا هو الوجه الأول فيما يتعلق بمبدأ الانتخاب.

وفيما يتعلق بالوجه الثاني، أي ما إذا كان ينبغي أن يكون الخليفة من قريش، فإن الاباضيين يرون أن تولية الخليفتين الأولين لم تتمم لإنهما من قريش، بل لأنهما حثا المهاجرين والأنصار على البيعة».

ويواصل الدكتور حسين كلامه الجميل عن نظام الإمامة، فيقول:

«ليست الاباضية فرقة بالمعنى الضيق للكلمة، بل هي، بالأحرى، مدرسة فكرية تستند إلى خمسة مصادر تشريعية: القرآن، السنة، الإجماع، القياس والاستدلال. وتوفر هذه المصادر، لدى الاباضيين، الإلهام الروحي وقاعدة الدستور السياسي وروح الفلسفة الاجتماعية. ومسألة الإمامة هي عمود المذهب الاباضي. إنها

واجب. ولكن هل الإمامة فرض حقاً؟ إن الجواب هو نعم ولا على حد سواء. نظرياً نعم: فالإمامة فرض في الكتاب والسنة والإجماع، ولكن الاباضية، على عكس الخوارج، ترى أن الطاعة واجبة في حال وجود حاكم عادل حتى ولو لم يكن إماماً منتخباً:

«إمام المسلمين، سواء جاء بطريق الشورى أو بغيره، إذا كان عادلاً يجب طاعته والخروج عنه فسق، وإذا جار، جاز البقاء تحت حكمه ولا يُطاع في معصية وجاز الخروج عنه».

ويمضي في اخبارنا عن مراتب الإمامة وطرق المبايعه، فيقول: مستشهداً بالآية الكريمة ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ «وفق الدستور الاباضي يجب على الإمام أن يكون عادلاً، حكيماً، شجاعاً، شريفاً، قادراً على نشر العدالة بين الناس والسهر على حقوقهم ومصالحهم، وان يحكمهم بالعدل التام حسب الشرائع الدينية. ولا ينبغي للإمام أن يكون حسوداً ولا حقوداً ولا بخيلاً ولا متعجبلاً ولا مبذراً ولا غداراً، ويجب ألا يكون مأكراً ولا معقداً ولا أعمى ولا أبكم ولا أصم.»

« وبصرف النظر عن طبيعة الإمام فإن مبدأ الشورى لدى الاباضيين غير قابل للتجاوز. فالإمام العالم والتقي الذي لا تحمل بيعته شروط الرجوع إلى أهل الحل والعقد، ولا يستغنى عن الرجوع إليهم. على العكس من ذلك، فإن الأئمة المنتميين إلى صفوف العلماء والمشهورين بأنهم «أقوياء»، وهم أكثر حرصاً على تطبيق مبدأ الشورى».

ويمضي الدكتور حسين، فيخبرنا عن إجراءات انتخاب الأئمة:

«تقسم إجراءات انتخاب الإمامة، في النظام الاباضي، إلى ثلاث مراحل: ففي المرحلة الأولى، تجرى، بعد وفاة الإمام أو خلعه، مشاورات بين العلماء حول أسماء الشخصيات المقترح ترشيحها لهذا المنصب، وليس هناك فترة محددة لمرحلة المشاورات التي تستغرق زمناً متفاوتاً حسب الظروف. ويمكن لبعض القادة القبليين أن يشتركوا في المشاورات مع العلماء إلا أنه ليس لهم، مبدئياً، أي تأثير على القرار النهائي، فهو يعود إلى العلماء وحدهم.

وفي مرحلة ثانية، عندما تجتمع في شخصية واحدة كل الشروط المطلوبة سالفة الذكر، يقدم المرشح من جانب أحد العلماء ويجب أن يحصل، كشرط أساسي، على موافقة ستة علماء آخرين على الأقل، ودعمهم. ولا يتم الاتفاق على المرشح لانتخابه، ولا يقدم بالطبع، إلى مراسم البيعة ما لم يكن حاصلاً على الحد الأدنى من الأصوات، (ستة أصوات)».

الديمقراطية الإسلامية العُمانية حسبما يراها كتاب عمان،

«ان الديمقراطية الإسلامية العُمانية، التي نقدمها في هذا العمل، تأخذ على عاتقها أن تلتزم، إلى حد كبير من الوفاء، بقيم إسلام معتدل سمح، وتقاليد عربية نبيلة، وهي تنهض في سبيل ذلك، وفي إطار الإمامة، على سبعة أعمدة أساسية:

■ مبدأ الإجماع والتعاقد (الشورى والبيعة).

■ مبدأ الانتخاب الحر للإمام .

■ الدستور.

■ مؤسسات الإمامة: المجالس.

■ مبدأ استقلال القانون والمساواة أمام القانون.

■ قانون الزكاة.

■ إلغاء الجيش في زمن السلم.

كما أن لها بالإضافة إلى هذه القواعد الأساسية، نقاط استناد هامة أخرى فهناك، أولاً، التركيبة القبلية للمجتمع العُماني، المؤسسة السياسية، التي لعبت دوراً إيجابياً في تدعيم نظام الإمامة واستمراره، وهناك ثانياً، مسألة الاستقلال الإداري والقضائي للمناطق والمحافظات التي لا تخضع لحكومة الإمامة المركزية إلا في نهاية المطاف، أي في الأمور العليا، أو في الشؤون المتعلقة بالبلد بكامله. وقد رسمت جملة هذه المبادئ حدود «إرادة عامة» في ثقافة المجتمع العُماني وقيمه، كما صاغت إطار الثقافة الوطنية السياسية العُمانية. «

يستند نظام الإمامة، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، إلى مبدأ الشورى الذي يؤلف قانوناً ثابتاً وإلزامياً. وهذا المبدأ - مبدأ العدل والمساواة - الذي يمثل روح السلطة السياسية في الإسلام، يرمي، أساساً، إلى توحيد الأمة وتوحيد المجتمع، من خلال

المشاركة الفعلية للمواطنين، كما يهدف إلى تحقيق مبدأ الإجماع.

« إن نظام الإمامة يقوم على الانتخاب الحر للإمام ولا ينص الدستور الاباضي على أن ينتمي الإمام إلى جماعة العلماء، وإن كان ذلك مفضلاً ولكنه في المقابل يقتضي أن يكون الإمام نزيهاً، مستقيماً دينياً وأخلاقياً وحاملاً للفضائل بصرف النظر عن لون جلده أو انتمائه القبلي أو الأسري أو الاجتماعي. تلك هي شروط البيعة، وتمثل البيعة التعاقد الرسمي المكتوب بين الإمام والأمة، ممثلة بالعلماء أهل الحل والعقد. فالبيعة، إذا، هي نص دستوري تعاقدي ملزم للإمام ومُجسد لإرادة الأمة.

الدستور الاباضي هو الأول من نوعه في العالم العربي الإسلامي، بل ومن الأوائل في العالم كله؛ فالأسس الأولى لهذا الدستور وضعت في النصف الثاني من القرن الهجري الأول، (السابع الميلادي). ويعتقد أنه كُتب ثم أغني أكثر في القرنين الخامس والسادس للهجرة.

لقد مثل هذا الدستور الإطار العام للإمامة ومؤسساتها كما نظم مسيرتها عبر الزمن. ولقد لبى، على بساطته، فضلاً عن ذلك مقتضيات المجتمع، الإمامة والوطن، وشكل التعبير الحقيقي لروح الديمقراطية الإسلامية العُمانية.

وأما مجالس الإمامة، فهي الأولى من نوعها التي أنشئت في العالم العربي والإسلامي منذ النصف الثاني للقرن الهجري الأول، (السابع الميلادي). وتتألف هذه المجالس من «مجالس للعلماء»،

(مجلس الشيوخ)، عرف، أيضاً، باسم «المجلس الأعلى»، ثم «المجلس العام» ومن مجالس تقليدية محلية في المناطق والمدن. ويعود الدور الرئيسي في هذه المؤسسات إلى العلماء المعروفين تاريخياً باسم «أهل الحل والعقد»، الذين يشكلون مجلساً دائماً ذا سلطة تشريعية تسري على عموم البلاد، ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذه الجماعة لعبت دوراً رائداً في دولة الخلافة، إلا أن عملها شلّ، بعد ذلك، بحلول الدولة الأموية ثم العباسية ولكن جماعة أهل «الحل والعقد» التي أخذت على عاتقها، في عُمان، توطيد الإمامة ونشر إشعاعها، واصلت لعب دور حاسم خلال ما يقارب اثني عشر قرناً. إذ كان هؤلاء العلماء قادة المجتمع وضميره. «

وفي ختام استعراضنا لكتاب الدكتور حسين غباش الذي أنصح الجميع بقراءته، لأبد من ذكر نقطة هامة، وهي إن الفكر الإباضي ومدرسته الفقهية ذات الخصائص المتميزة، أعطت للدكتور حسين مادة دسمة استقى منها موضوع كتابه القيم هذا الذي بين أيدينا، والذي يعتبر فريداً في بحثه ومحتواه عن عُمان، ولا أعتقد أن لمثله نظيراً في المكتبة العربية، بالإضافة إلى ما أثبتته لنا الدكتور حسين، بتصديه لهذا العمل غير العادي، أنه كاتب ومفكر وباحث وذو قلم متميز..



نظرات في كتاب ..

الوجود الهندي في الخليج العربي

للباحثة الدكتورة نورة القاسمي

أطلعني صديق قبل سنوات، على مخطوطة البحث الذي تقدمت به الدكتورة نورة محمد القاسمي، لنيل شهادة الماجستير من جامعة عين شمس بالقاهرة. وكانت لي بعض الملاحظات، ولكن لم أشأ يومئذ، أن أناقش الباحثة وأبدي هذه الملاحظات، لأن البحث لم يكن مطبوعاً متداولاً، وليس من حقي أن أفعل ذلك، طالما أن الباحثة لم تنشر بحثها على الملأ.

وقيل يومها أن بحث الدكتورة نورة، لم يرق لبعض الناس الذين رأوا في البحث شيئاً من المساس بأصولهم وانتماءاتهم العرقية، أو أن الباحثة انسبتهم لأقوام لا يرتضونهم أن ينتسبوا إليها، فتارت النخوة وأدى هذا إلى امتناع الباحثة عن طبع كتابها مدة من الزمن!! وقد لا يكون ما قيل صحيحاً، وقد يكون التأخير بسبب ظروف أخرى.

والغريب أنني لم أر البحث مطبوعاً إلا من شهرين تقريباً،
ورغم مرور عامين على طباعته ونشره، وبطريق الصدفة أيضاً في
معرض الكتاب في بيروت.

وبالرغم من أنني ألوم نفسي على عدم المتابعة المستمرة لما
يصدر في بلادنا من أعمال أدبية وفكرية، لكن اللوم الأكبر يطال
المؤسسات الثقافية التي من واجبها الاهتمام بهذه الأعمال، والعمل
على إبرازها وتقديمها للناس، في صور من المداخلات والمناقشات،
تعميماً للفائدة وتقديراً للجهود التي يقوم بها الباحثون والدارسون
في مجتمع الإمارات في مجالات المعرفة، لأن كل عمل من هذه
الأعمال صغرت دائرتها الفكرية أو كبرت، هو نتاج جهد مضمّن من
قدح زناد الفكر وتجسيد المعرفة، ومحاولة إيصالها إلى الغير، ومن
واجبنا جميعاً تقديم كل تشجيع ممكن لهؤلاء، الذين هم عادة
أبنائنا وبناتنا من الجيل المتعلم، والذين هم في الواقع رصيدنا
الاحتياطي من الثروة الحقيقية في الوطن، وهم السمة الحضارية
التي بإمكاننا التباهي بها، وهم الذين يجب أن نوليهم اهتمامنا
لكي يستمر عطاؤهم، وبواسطتهم نستطيع بالتالي خلق الشخصية
الواعية والمدرّكة لما يدور حولها في هذا الوطن، وبغير الأخذ بهذه
الحقيقة، فإن كل ما نسمعه ونراه من البهارج ليس إلا عبث
وخواء..

والمجتمعات ذات الشأن، وذات المكانة العليا اليوم، لا تقاس
قيمة الفرد فيها، كما هي في المجتمعات المتخلفة، على الأرصدة

التي يملكها هذا الفرد في البنوك، أو في مظاهر الثروة والغنى، وإنما تقاس قيمه أفرادها على رصيدهم من المعرفة والثقافة والوعي والعلم، وعلى أساس هذا الرصيد وحده يتقدم الفرد في مجتمعه أو يتخلف، ينجح أو يتعثر في خطوات الحياة الطويلة.

النقد الهادف والتوجيه:

ومن ناحية أخرى، لابد لأبنائنا وبناتنا وغيرهم، ممن يتجهون اتجاهها ثقافياً وعلمياً، أن يدركوا حقيقة جليلة، وهي أن أي عمل فكري من كتابة وغيرها، لابد أن يوضع على محك النقد، أي نقد، حتى ولو اعتبر الكاتب والباحث أن مثل هذا النقد هو هدم للبناء الذي شيّده.. لأن النقد هو السبيل الأمثل لإبراز العمل الفكري، وتقديمه للآخرين، واستبانة الغث من السمين فيه، بالإضافة إلى أن النقد حتى لو اعتبر سلباً، هو نوع من أنواع الترويج للعمل الفكري وتعريفه للناس، وتكفي فائدة النقد، لو اقتصر على تنبيه الباحث والدارس أو الكاتب، لما في عمله من سلب وإيجاب في نظر الآخرين، مما يجعله أكثر حرصاً على توخي الدقة والموضوعية، وتلافي الأخطاء التي قد لم ينتبه لها أو ظنها صواباً، في أي مشروع عمل مستقبلي له أو لغيره.

ومن الطبيعي أن نتوخى في الناقد أن يكون مجرداً من الأهواء، لكن هذا لا يعني أن تضيق صدورنا لما يوجه لأعمالنا من انتقاد، ونتهم الناقد الذي يخالفنا في الرأي بأنه من ذوي الأغراض والأهواء..

كنتُ أتحدث مرة إلى أستاذ جامعي أديب وناقد، وله أعمال نقدية قيّمة، فسألته لماذا لا يواصل تناول الأعمال الكتابية في الإمارات بالنقد والتوجيه، فأجاب أنتم في الإمارات لا تعرفون للنقد إلا معنى واحداً، وهو أن النقد، هدم وقذف، وردة أفعالكم تجاه النقد، بعيدة كل البعد عن الإيجابية!

وأعتقد أن الأستاذ على صواب في رأيه، ولكني أرى أن الناقد الحريص على الحقائق وإثباتها، البعيد عن الأهواء الشخصية، لا يعبأ بردة الأفعال لدى الآخرين، طالما يستخلص نقده للحق، وطالما يستمسك بالموضوعية، والحقيقة، وما يعتقده أنه الصحيح والصواب، ويجانب الرياء والمداهنة.

كتاب الوجود الهندي في الخليج:

تستهل الباحثة نورة القاسمي كتابها بالمقدمة التي توضح بها الأمور التي حدثت بها إلى أن تطرق باب هذا البحث الذي تعتبره شائكاً، لاسيما فيما يتعلق ببعض الحساسيات التي قد تثار، إذا ما جاء البحث من مواطن خليجي مثلاً، يرتبط بعلاقات اجتماعية واقتصادية مع مواطن آخر، خاصة، أولئك الذين تقول عنهم الباحثة أنهم ينحدرون من أصول هندية أو غيرها!

والحقيقة أن الدكتورة نورة على صواب في إحساسها هذا، ومثل هذا الإحساس يعيق الكثيرين من الدارسين والباحثين في الإمارات، من أن يقدموا لنا دراسات تحليلية ونقدية واضحة

المعالم، للكثير مما مر بنا من أمور تتعلق بالسياسة والاقتصاد والاجتماع، وقد يمر وقت طويل من الزمن لا نرى فيه مثل هذه البحوث بسبب هذه الحساسيات).

ولكن السؤال، ما الأهمية في أن تخصص الباحثة صفحات من كتابها للبحث عن أصول وفصول اسر معينة من المواطنين، ثم إخراجهم من الهوية التي تنتمي إليها أرض الإمارات على سبيل المثال، وهي هوية العروبة وإرجاعهم إلى الأصول والجذور.

فهل الباحثة تعتقد أن الانتماء العربي هو الانتماء القبلي أو العشائري، وبغيرها لا يكون المنتمي إلى الإمارات أو الخليج عربياً؟ لا تقول لنا الدكتورة الباحثة شيئاً عن هذا بوضوح، وإن كنت استشف رأيها هذا من سياق كلامها عن الأصول والانتماء. ولكن عدم يقيني يجعلني لا أناقشها في رأي كرايها غير شفاف المعالم، ولكني أقول للباحثة، إننا لو بحثنا عن الجذور الأولى للأفراد الذين يكونون المجتمع المدني والحضري في أي مجتمع من المجتمعات المتمدينة اليوم (ومجتمع الإمارات منها)، لتأه بنا البحث وضل بنا الطريق، وتكون آراؤنا نابعة من قناعات ومعتقدات شخصية صرفة، لا حقائق تاريخية وموضوعية، وفي النهاية لا يكون لبحثنا أي منفعة تذكر.

ولابد من ذكر الحقيقة، وهو أن الجهد الذي بذلته الدكتورة نورة، في إعداد بحثها هذا، عمل ليس بالسهل، وبحث احتاج منها التركيز والتفرغ الكامل، والقراءة المتأنية لمصادر كثيرة، ذكرتها

الباحثة في نهاية كل فصل من فصول بحثها، وفي الوقت نفسه كان جهداً مضمناً لأن بحثها أكاديمي يتطلب منها الدقة وعدم إلقاء الكلام على عواهنه، واستطاعت أن توثق الكثير مما قالتها في ثانيا كتابها.

ولبحث الدكتورة نورة أهمية كبيرة لأنه أول بحث متكامل من نوعه للحياة الاجتماعية التي عاشها الهنود في منطقة الخليج سواء أولئك الذين اندمجوا في المجتمع الخليجي وأصبحوا جزءاً منه، أو أولئك الذين بقوا على هويتهم الهندية وجُل هؤلاء الآخرين من غير المسلمين.

ولاشك أن علاقة منطقة الخليج بالهند، علاقة قديمة ترجع إلى قرون من الزمن قبل ظهور الإسلام وبعده، وقد ذكرت الدكتورة نورة طرفاً من هذه العلاقة في الفصل الخاص بالوجود الهندي قبل عام ١٨٢٠، ولكني شخصياً غير مطمئن للمصادر التي ذكرتها الباحثة عن هذا الوجود وانتشاره في الخليج قبل عام ١٨٢٠، أي قبل الحملة الإنجليزية، ناهيك عن هذا الوجود قبل الإسلام، وبعض الأقوال التي وردتها الباحثة والتي يقول بها الهنود أنفسهم، كالتي وردت على لسان كاتب هندي يدعى قاضي أظهر المباركبوري، لا يعول عليها كثيراً، ولا تشفي غليل الباحث المدقق.

الزطوط والبياسر:

وفي هذا الصدد تنسب الباحثة بعض الأقوام الذين عرفوا في

الخليج بأسماء معينة كالزط أو الزطوط، (ولا أعرف مدلولها اللغوي)، أو البياسر، بأنهم هنود.. من غير أن يكون لدى الباحثة دليل قاطع على ذلك.

والواقع أن الزط أو النور أو (الكوليّة)، أو ما شابه ذلك من الأسماء المتداولة في البلاد العربية، أقوام أو أعراق مختلفة، ولا أعتقد أنهم ينحدرون من أصل واحد، ويرجع بعض الباحثين أصولهم في البلاد العربية إلى النبط، الذين كانوا يعيشون في سواد العراق عند تخوم فارس وهم أهل حرف ومهن وزراعة، والعرب كانت تستكف أهل الحرف والمهن والزراعة ونظرت إلى هؤلاء نظرة فيها شيء من الاستكفاف، كنظرة البدو عادة إلى الحضر وأهل المدن.

أما الزطوط في الإمارات (وهم ليس لهم أي وجود حالياً، وليس من الممكن التعرف عليهم بسبب اندماجهم الكلي في المجتمع)، فأغلب الظن أنهم هاجروا إليها وإلى ساحل عُمان والباطنة، منذ ما يقرب من مائة وخمسين عاماً، من منطقة بلوشستان الفارسية.. وقد رأيت شخصياً (ويوافقني الكثيرون) في الأربعينات أعداداً من هؤلاء الناس، يتكلمون فيما بينهم باللهجة البلوشية التي هي جزء من اللهجات الفارسية القديمة، وكانوا في الوقت نفسه يتكلمون عربية سليمة، بلهجة قريبة من لهجة أهل الباطنة في ساحل عُمان.. وفي اعتقادي أن الباحثة أخذت معلوماتها من مصادر لا يعول عليها كثيراً، وخاصة فيما يتعلق

بقولها أن الزطوط الذين عاشوا في الإمارات غير مسلمين، بل أقول أن العكس هو الصحيح، فهم مسلمون وسنيون يتبعون المذهب الحنفي والشافعي، كما هي الغالبية العظمى من أهل بلوشستان في فارس. وكان على الباحثة أن تكون أكثر دقة في هذا الموضوع.

أما البياسرة، أو البياسر الخليجيون وبالأخص الإماراتيين، فإنهم قوم من الهجناء بين الأفريقي والعربي، ويختلف لون بشرتهم المائلة للسمر الفاتحة، عن سمرة العربي الصليبة الموجود في قرى جنوب اليمن على سبيل المثال، وليس هناك دليل على أنهم هنود، كما تقول الباحثة، وفي الإمارات ليس للبياسر وجود الآن، وذابوا في المجتمع ذوباناً تاماً كالزطوط وأشباههم من الأقوام الذين ليست لديهم ثقافة خاصة مكتوبة.. واتخذوا من العربية لساناً وثقافة، ولا يختلف أحدهم عن أي عربي آخر من أهل البلاد.

الهنود /الخوجة:

الخاجة أو الخوجة كلمة فارسية وتعني النباهة والعلم والفتنة، ولا أعرف لماذا سمي فريق من الناس في الهند بهذه التسمية، ولكن خلافاً لما تقوله الباحثة الدكتورة نورة القاسمي، فإنه ليس كل الخوجة (حيدر بادية)، والحيدر بادية قوم من المسلمين الهنود، وهم من أوائل المسلمين في الهند منذ أن دخل الإسلام بلاد الهند، وليس قول الباحثة دقيقاً أيضاً، عندما تقول: «إن إدعاء الحيدر - بادية أنهم هاجروا من حيدر آباد بالسند، ليس له أي أساس، فلم

توجد حيدر آباد قبل ١٧٦٨ الخ..^(١)..

.. فحيدر آباد موجودة في الهند منذ أيام المغول، وهي مدينة معروفة (بحيدر آباد دكن) في الهند الحالية، وهاجر منها الحيدر آباديون الشيعة إلى (حيدر آباد سند) بسبب الصدامات المذهبية بينهم وبين (حيدر آبادية دكن السنة)، وأقاموا لهم مدينة في السند بالقرب من كراتشي في باكستان، ولعلها سميت باسم مدينتهم الأصلية، ولم أجد تاريخاً يعول عليه عن هذه الهجرة.

ثم جاء الحيدر بادية إلى عُمان قبل مائتي عام تقريباً، ومنها ذهب بعضهم إلى الموانئ الفارسية كجمبرون (بندر عباس) ولنجة، وجاء بعضهم إلى الإمارات وإلى الشارقة بالذات التي كانت مركزاً تجارياً في ساحل عُمان قبل دبي، وقد رأى هؤلاء الرحالة الإنكليزي بالجريف الذي زار الشارقة عام ١٨٦٢^(٢)، ولا معول علمي على ما يدعيه هؤلاء من أرومتهم العربية، ومن الصعب إثبات ذلك، اللهم إلا إذا اعتبرنا كل مسلم عربي، وهذا قول تعوزه الدقة.

وكما قلت فإن الخوجة غير الحيدر بادية، والخوجة قوم من الهند أسلموا على يد الدعاة المسلمين في الهند، واختلفت بعد ذلك مشاربهم، فمنهم من تشيع، ومنهم من بقي سنياً، وليس كلهم شيعة كما تقول الباحثة.

(١) صفحة ٧٢ من الكتاب

(٢) راجع كتاب بالجريف

وبخلاف الحيدر بادية فإن من الخوجة من هم من الأغاخانية أتباع الأغاخان الذين انفصلوا عن الإسماعيلية الشيعية، ولهم طقوسهم الدينية التي تختلف عن تعاليم وعبادات المسلمين من شيعة وسنة، ولا يوافق الحيدر بادية الذين هم مسلمون اثنا عشرية على طقوس الأغاخانية الذين يعتبرونهم منحرفين عن الإسلام.

ومعظم الحيدر بادية الذين وجدوا في الخليج منذ ما يزيد على قرنين، مسلمون وعرب بالثقافة والهوية واللسان، وهي السمات المطلوبة في المجتمع العربي الحديث، الذي ينبذ العرقية والعنصرية.

كما تخلط الباحثة بين البهرة، (وهذا غير دقيق أيضاً) .. فليس كل البهرة شيعة، ومنهم كثير من السنة، والشيعية من هؤلاء مسلمون موحدون ويختلفون عن الإمامية أو الإثنا عشرية في أنهم يتبعون خمسة أئمة، ابتداء من علي بن أبي طالب ثم السبطيين من أبنائه، الحسن والحسين، وعلي بن الحسين وابنه محمد الباقر وابن هذا جعفر الصادق ثم ابنه إسماعيل بن جعفر، بينما تقول الشيعة الإثنا عشرية أن الإمامة في الإمام موسى الكاظم ابن جعفر الصادق وليس في أخيه إسماعيل، ثم يمضي الإثنا عشرية فتسلسل الأئمة في أبناء موسى الكاظم حتى تصل إلى محمد المهدي الذين يقولون أنه اختفى وسيعود ليملؤها عدلاً (أي الدنيا) كما ملئت جوراً...!.

ويعتبر البهرة الإسماعيليون المسلمون أن الآغاخانية منحرفين وليسوا منهم، وفي هذا يتفقون مع الشيعة الإمامية.

والحقيقة أن كثيراً من الباحثين يقعون في خطأ واضح، وينقل بعضهم عن بعض هذه المعلومة دون تمحيص، حين يتكلمون عن التشيع والشيعة، ولا يفرقون بين الشيعة الإمامية الذين هم مسلمون، وبين الفرق المنتسبة للشيعة والتي تخالف في كثير من اتجاهاتها ومراميها عامة المسلمين من أمامية وسنة، وفي اعتقادي أن الباحثة نورة القاسمي نهجت نهج هؤلاء الباحثين عند الحديث عن الشيعة الهنود في كتابها الذي بين أيدينا.

الميناوية والبلوش،

وتفعل الدكتورة نورة الشيء نفسه في الخلط عندما تتحدث عن جماعة يدعون (الميناوية)، وهم موجودون في الخليج وخاصة في البحرين والإمارات. وتقول الباحثة أنهم هنود !! (وقد وفدت من المناطق الإسلامية في الهند وكذا من المناطق الأفغانية والإيرانية)^(١).. وعندي أن هذا الكلام غير دقيق!

فالميناوية، ليسوا هنوداً، ولم يقدوا من المناطق الهندية ولا الأفغانية بل جاءوا من الساحل الفارسي ومن الخليج أيضاً!!.

و(ميناو)، كما يلفظها الخليجيون، أو ميناب، كما تسمى عند الإيرانيين، منطقة معروفة تمتد من ساحل الخليج (تياو) ونخل

(١) صفحة ٦٥ من الكتاب.

إبراهيم شمالاً، المقابل لجزيرة مسندم عند مدخل الخليج، وهي ذات زرع ومياه وفيرة، وتجد فيها النخيل والهميا والحمضيات والفواكه الأخرى، ولا يوجد مكان خصب مثلها على كل الساحل الفارسي من الخليج، وكان أهل فارس وكثيرون من أهل الإمارات يذهبون للمصيف إلى (ميناء) كما كانوا يذهبون إلى رؤوس الجبال، والميناوية المهاجرون إلى الساحل العربي كانوا مزارعين وخدم وشياليين قبل أربعين عاماً أو نحو ذلك^(١).

وليس البلوش أيضاً هنوداً كما تقول الباحثة، حيث وضعتهم ضمن الوافدين الهنود، وجميع الذين ينتمون إلى البلوش في الإمارات على وجه الخصوص، جاءوا من بلوشستان الفارسية، ومن منطقة مكران وشاهبهار، ولا صلة لهم بالهنود إلا من حيث أنهم من الهند وآريان كالفرس، وتعريت أسنتهم وثقافتهم واختلطوا اختلاطاً كلياً بالمجتمع الإماراتي وهم الآن عرب بحكم هذا الاختلاط والتمازج.

وقد أوردت الباحثة مرجعاً استندت إليه في التقرير أن الميناوية والبلوش جاءوا من الهند وأنهم من الأقوام الهندية، وهو كتاب (مجتمع البحرين وأثر الهجرة الخارجية في تغيير بنائه الاجتماعي) لمؤلفه، فيصل إبراهيم الزباني، وبرجوعي لهذا الكتاب، لم أجد فيه ما يشير إلى ما قررته الباحثة نورة القاسمي. فمؤلف الكتاب يقول:

(١) انظر خريطة الخليج ومضيق هرمز.

«ومن السلالات الشرقية الأخرى الميناوية والبلوشية. ويسكن معظم البلوش منطقة المنامة الشرقية ويتركز الميناويون في منطقة عدليباد قرب المحوزا، أو كما يعرفونها بذلماباد (ظلم آباد). ويعمل هؤلاء في الحرف وفي الأعمال المختلفة إضافة إلى الحراسة والتوظيف لدى المؤسسات التجارية والشركات»^(١).

وهنا يتكلم المؤلف عن الهجرة إلى البحرين، ولإعلاقة بما يقوله والتقرير بأن السلالتين الميناوية والبلوشية هندية).

وفي رأيي أن الباحثة لم تراجع بدقة ما دون في كتابها، والذي يشير الغرابة أن يوجد باحثون ودارسون أكاديميون خليجيون، وخاصة في علوم التاريخ والاجتماع، يجهلون جغرافية الخليج وفي رأيي أيضاً أن أي بحث تاريخي للخليج لا يتضمن ما ينم عن معرفة الباحث أو الدارس بجغرافية الخليج ونبذاً من تاريخه، يعتبر بحثه غير مكتمل، وقليل الفائدة.

تأثير الهنود على العادات الاجتماعية؛

من المؤكد أن تأثير الهنود على العادات الاجتماعية والاقتصادية للخليجيين كثير، وأصبحت السمة الهندية هي الطاغية في كل مكان في الخليج خاصة في بلد كالإمارات يعتبر فيها الهنود أكبر الجاليات، بل أكثر عدداً من أي جنسية أخرى بما فيهم المواطنون، وتسببوا بلا شك، ويتسببون في إحداث الخلل

(١) كتاب: مجتمع البحرين: فيصل الزياتي - صفحة ١٢٥.

الذي يشعر به الناس في التركيبة السكانية، وقد يتسرب الخلل إلى الشؤون السياسية، وقد يصبح تهديداً، ويحدث ما لا يحمد عقباه^(١).

ولكن البحث الذي أعدته الدكتورة نورة القاسمي يتوقف عند عام ١٩٤٦، حيث أن بحثها عن الوجود الهندي في الخليج يتركز على الفترة من ١٨٢٠-١٩٤٧، رغم أنها تذكر بعض الحوادث في الأعوام التي تلت ١٩٤٧، كما يتطلبها سياق الحديث..

وفي رأيي أن هذا التأثير في النواحي الاجتماعية، لم يكن بالدرجة التي صورتها لنا الباحثة، في الفترة موضوع البحث.. وتقول الباحثة، دون أن تستند إلى دليل، وعلى الرغم من قرب منطقة الخليج من إيران وأفريقيا، واستقبالها لأكثر الهجرات الفردية والجماعية من تلك المناطق قبل ظهور البترول، إلا أن أبناء إيران وأفريقيا لم يتركوا أثراً بقدر ما تركه التواجد الهندي^(٢).

والحقيقة أن الباحثة غير دقيقة في قولها هذا، فليس للهنود تأثير يذكر على العادات والتقاليد الاجتماعية في الخليج باستثناء (منطقة واحدة في عُمان، وهي مسقط العاصمة أو مطرح) في الفترة التي يتركز عليها بحث الدكتورة نورة من ١٨٢٠-١٩٤٧،

(١) [قرأ بحث الأستاذ / محمد المر عن هذا الموضوع، مقالات نشرت في الخليج بعنوان: مفترق الطرق، أيام السبت والأحد والاثنين ١٧ و١٨ و١٩/٥/١٩٩٧.

(٢) صفحة ٢٤٨ من الكتاب.

وهذا التأثير بدأت بواده تظهر جلياً منذ الستينات، حيث تكاثر عدد الهنود في الإمارات على وجه الخصوص، وكثر الاحتكاك بهم في المنازل والحياة العامة، وبلغ ذروته في السنين الأخيرة في بداية الثمانينات من القرن الماضي حتى اليوم، أما قبل ذلك، فالاحتكاك والاختلاط كان ضئيلاً ومحدوداً للغاية، وكان المجتمع الهندي في الخليج والإمارات مغلقاً، وفي بعض المناطق كان نادراً، إذا استثنينا البحرين والإمارات (دبي والشارقة).

وللحقيقة أيضاً، أن التأثير الفارسي أكثر بمراحل من التأثير الهندي في القرن الماضي وبدايات هذا القرن حتى منتصفه، في العادات العامة، المأكّل والمسكن والملبس الخ. وما تورده الباحثة من أسماء ومصطلحات لغوية للأشياء العامة وتنسبها للغه الهندية، هي فارسية وعمانية بحتة وليست هندية، وتعتبر الباحثة في رأيي غير دقيقة كما هي في كثير مما طرحه.

وكلنا نعرف أن الأكلات الشعبية في أكثر مناطق الخليج لاسيما في الإمارات، عُمانية، وكانت هي الأساس، وتتصدر الموائد في الماضي، وما زالت في الولائم وشهر الصيام والأعياد، فالهريس والمكبوس والحلويات الخبيص والفقاع والخنفروش وخبز الخمير، عُمانية..

وطريقة طهي الأرز والمرق واستعمال المكسرات كالعس والماش والبيذام (اللوز) و(ضروس الخيل) الفستق، وكذلك الحلويات كالفرنّي، هي فارسية وأسمائها فارسية أيضاً، وليست هندية كما

تقول الباحثة. كذلك فإن الاجار والآلو والميوه (الفاكهة) والعنقور والنارنجي، هي فارسية، وكانت تجلب من إيران، وأسماء الخدم، كالنوكر والبشكار والرومال (القوطة) وما شابهها من الأسماء فارسية وليست هندية.

واسم، همبا لهذه الفاكهة هو الصحيح وليس (المانجا) الذي يلفظونها في مصر والمأخوذة من الاسم الإنجليزي (MANGO) لأن الهمبا هو الاسم العلمي والنباتي لهذه الفاكهة.. وعرف العُمانيون الهمبا منذ أربعمئة عام ورآها الرحالون هناك، والنارجيل هو الاسم الصحيح والعلمي لهذا النبات، وهكذا عرفها العُمانيون والخليجيون منذ ٥٠٠ عام، وليس جوز الهند.

وكلمة (بند) الدكان، فارسية وليست هندية، ومعناها - أقفل الدكان - وكذلك (جب) أي أسكت، فارسية، وشادباش ومعناها حسناً فعلت فارسية، و(راسته) أي بمعنى الطريق المستقيم فارسية وليست هندية، و(الطماشة) مأخوذة من الكلمة الفارسية (تماشا) وليست هندية أيضاً، كما توردها الباحثة في كتابها^(١).

والغريب أن تقول الباحثة أن بعض الملابس ك (الإزار) أو (الوزار) هندية، وهذا في رأي غير صحيح، فالإزار لباس عربي صرف، وهو سائد في اليمن وعمان وساحل عُمان منذ عصور قديمة قبل الإسلام، ويقال أن العُمانيين وأهل اليمن هم الذين نقلوه إلى شبه القارة الهندية، واتخذه المسلمون الهنود لباساً لهم!.

(١) كل الأسماء والكلمات أوردتها الباحثة كأسماء وكلمات هندية.

كلمة أخيرة:

في بحث الدكتور نورة «الوجود الهندي في الخليج العربي»، هنات كثيرة، ولكن هذه الهنات لا تقلل من أهمية البحث الذي يكاد يكون الوحيد من نوعه الذي قام به مواطن خليجي، وكنت أود لو عرضت الباحثة كتابها قبل طباعته على باحث خليجي، (عماني أو إماراتي على سبيل المثال)، لمراجعته وإبداء الملاحظات، لأن العماني أو الإماراتي أو الخليجي بوجه عام، أقدر من غيره على تتبع المعلومات الخاصة بالعلاقات المتشابكة بين أهل الخليج والهنود من جهة، وبين الخليجين والإيرانيين أو الشعوب المجاورة للخليج من جهة أخرى، ناهيك عن معرفته بجغرافية الخليج وسكانه.

ولابد لي من كلمة أخيرة، وهي أنني استمتعت كثيراً بقراءة كتاب الدكتور نورة، ففي الكتاب معلومات قيّمة تتعلق بالعلاقة بين الخليج والهند، وكثير من هذه المعلومات لم أكن على علم بها، وإذا جاز لي الادعاء بأنني قمت بمحاولة تصحيح بعض المعلومات، التي اعتقدت بعدم دقتها، لكنني أقرب بأن الفائدة التي جنيتها من الكتاب، عن معلومات كنت أجهلها، كبيرة ووافرة.



جلسة مع كتاب :

دولة الرعاية، في الإمارات العربية المتحدة

لمؤلفه: الدكتور يوسف الحسن

يتحدث المثقفون الخليجيون كلما حانت لهم فرصة أن يتحدثوا، عن حاضر بلدانهم ومستقبلها، لاسيما في عصر ما بعد النفط.. أو بالأحرى إذا فقد النفط بريقه ولمعانه.. وكذلك يتطرقون إلى التحديات الكثيرة والمتشابكة التي تواجه، وستواجه مجتمعاتهم في ظل المتغيرات والمستجدات من عولمة وغيرها..

وفي كثير من الأحيان يعلو التشاؤم هذه الأحاديث، وهي تستشرف المستقبل الذي يتراءى وقد ظللته غيوم الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي..

والواقع أن هؤلاء المثقفين لهم الحق فيما هم فيه من قلق واضطراب نفسي، .. ففي ربع القرن المنصرم، وبالرغم من النمو غير العادي، وظهور هذه الكتل العمرانية التي يجدها المرء أينما ولى وجهه في بلاد الخليج، وكذلك وجود هذه الهياكل الضخمة

للبنية التحتية الخدمية، وبناء المدن والمباني التي تناطح السحاب، لكن هاجس الخوف من المستقبل وما يحمله في طياته من مفاجآت، قد لا تكون سارة، ويشغل أصحاب الفكر والمعرفة، مع كل ما يتراءى حولهم كما قلنا من نعيم ورخاء..

لأن الواقع .. أنه بجانب هذا الرخاء المعيشي الهائل، حدثت في هذه المنطقة هزات كادت أن تؤدي إلى ضعفة أركان الاستقرار في كل مناحي الحياة، وشهدت المنطقة حريين كبيرتين، استخدمت فيهما جميع وسائل الدمار، وما زالت تداعيات هذه الحرب تتوالى، وما زالت الأشباح تطل برأسها منذرة باصطدامات شبيهة بالتي مضت مما قد تكون عقباها أوخم وأكثر سوءاً.

وليس الخطر كامناً في الصدمات بين القوى الإقليمية وحدها، فهناك قوى أجنبية أوجدتها الصراعات الإقليمية لها وجودها الكثيف ونفوذها المتمكن، وتستطيع متى شاءت، إثارة المتاعب في كل وقت.. بالإضافة إلى الخلل الرهيب الذي نجده في التركيبة السكانية لبعض المناطق الخليجية، كالإمارات مثلاً، حيث يزيد فيها الأجنبي عن المواطن، بزيادة قريبة من ٨٠٪.. وهذه النسبة في نمو مستمر يثير الهلع والفرع.. خاصة إذا صدقت الأقوال التي تشير إلى أنه قبل انقضاء الربع الأول من القرن القادم، أي بعد ٢٥ سنة فقط، سيكون مواطنو الإمارات أقل من ١٠٪ من سكانها، إذا ستمر تدفق هذا السيل العرم من علوج الأقوام والأمم.. ومعنى هذا، الحكم على أهل البلاد بالفناء، والعياذ بالله، إذ لا يحدثنا

التاريخ عن أن هناك شعباً قدر على مقاومة الاضمحلال، إذا تقلص وجوده أمام وجوده غيره إلى هذه النسبة المخيفة والمرعبة..

وها نحن اليوم أمام أزمة أخرى أطلت برأسها، قد يكون لوقعها أثر موجه، لا يقل عن أي وجع مر بنا في الماضي، وهذه الأزمة تتعلق بالخفوت الذي أصاب شعاع النفط، مصدرنا الأساسي للمال والثروة، فقد تدنت قيمته في الأسواق الماضية، في الأسواق إلى ما يقارب كلفة إنتاجه .. ودعك من تحسن الأسعار في الأيام الأخيرة، فالخوف مازال موجوداً من تدهور سعره مرة أخرى، ناهيك أنه من المستبعد جداً أن ترتفع أسعاره إلى الحدود التي كانت عليها في الأيام الخوالي).

ولا يشيع الاطمئنان في النفوس قول القائل بأن هذه الدولة الخليجية أو تلك تمتلك احتياطات من المال في الخزائن، وهذا المال من الكثرة بحيث يقيها من عاديات الأيام، وشرور السنين العجاف، إذا داهم لا قدر الله خطب من الخطوب.. لأن الأرقام الاحتياطية التي تذكر على الألسنة لا تعدو كونها تخمينية، ومن الصعب على أي امرئ تأكيدها في غياب الرقابة الدستورية والمحاسبة، ناهيك أن هذا الاحتياط ليس كله أصولاً نقدية يستطيع أصحابها اللجوء إليها عند الحاجة، أو التصرف الفوري فيها متى ما عنّ لهم ذلك.. وإنما هي أسهم وسندات خزائن، لدول تستطيع إذا شاءت أن تتباطأ في التحويل، وتعلق قراراتها حول ما لديها من الايداعات إلى ظروفها الاقتصادية والسياسية، التي لا بد أن تكون ملائمة وقت الطلب منها الوفاء بهذه الالتزامات

.. والسؤال هو أنه من منا يقدر أن يضمن ملائمة هذه الظروف في عالم ملئ بالمتغيرات والمفاجآت!!

ثم كيف تستطيع دولة واحدة أو اثنتان، أن تعيش وسط كلاً وخصوبة، وحولهما الكثرة ممن أصابهم اليباب والمحل.. ولا نقول، اليباب والمحل، هكذا ملقين الكلام على عواهنه، وإنما نحن أمام حقائق بدأت تفرض نفسها وتظهر إرهاباتها.. هناك دول في المنطقة، أكبر حجماً ومسئولياتها والتزاماتها أكثر من غيرها، قد يعتريها عجز وشح في المال الذي تواجه به المسؤوليات الجسام الملقاة عليها، طوعاً وكرهاً، فيضطرب عند ذاك أمرها، فتضطر أن تلقي بمعاناتها على سواها، فلا يكون هذا سوى عندئذ في مأمن أن يصاب بخلل في أمره أيضاً، ومن الطبيعي أن يطالك الشرر المتطاير من الحريق الذي مس جارك ومن حولك من الناس!.

مجتمع الرفاه:

قد يكون مدخلي الذي بدأت به مناقشة كتاب، دولة الرعاية، للأستاذ الدكتور يوسف الحسن، فيه شيء من الإسهاب، وقد يُظن بأن هناك شيئاً من عدم الترابط المتواصل بين مدخلي وموضوع الكتاب، ولكن الحقيقة أن المسار واحد، وأن الترابط موجود، وأن مؤلف الكتاب تطرق إلى معاني ما أقوله وهو يتساءل عما يحدث لو أصاب مشاريع الرفاه الاقتصادي والاجتماعي شيء من الخل والتباطؤ..

ولمعرفة هذا نقرأ معاً بعض ما يقوله الدكتور يوسف الحسن،
والذي يستشهد فيه أيضاً بأقوال عدد من المفكرين الخليجيين
الذين نقل عنهم:

(لقد حققت دولة الرفاه نجاحات ضخمة في مجالات الرعاية،
ورفع المستوى المعيشي للسكان، لكنها الآن تواجه إشكاليات تكاد
تكون متشابهة في جميع أنحاء العالم، ويرى أنصار دولة الرفاه، أن
«خصخصة» القطاع العام يجلب معه شبح البطالة، للذين لا
يملكون المهارات المطلوبة لقطاع خاص دينامي ومتطور. كما يرون
أن حصة الفئات محدودة الدخل، من الطبقات الوسطى، قد
انخفض من الدخل القومي، أي أنه تم تهيميش «الطبقة الوسطى
محدودة الدخل» على حد قول خلدون النقيب، في مقال له
(بجريدة الخليج ١٩/١٠/١٩٩٦) «فلم يعد المرتب الشهري كافياً
لوفاء بالالتزامات المادية والاجتماعية، فكيف إذن ستكون قادرة
على تحمل أعباء مالية جديدة، في شكل رسوم أو ضرائب على
الخدمات أو الدخل أو المبيعات؟».

ويشاركه الرأي علي خليفة الكواري في كتابه: «تنمية للضياع..
أم ضياع لفرص التنمية؟»، والذي بحث فيه محصلة التغيرات
المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ورأى أن
«تآكل ريع النفط.. سيؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة، خاصة
ذوي الدخل المحدود، وكذلك من الممكن أن تتراجع خدمات الصحة
والتعليم والإسكان وغيرها، تحت ضغط انخفاض معدلات الاتفاق
العام».

ويشير سعيد غباش، في حديث له بمجلة (الاقتصادي) إلى انه «في ظل ثبات الموارد النفطية، فانه يصعب الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية» كما يؤكد على «أن نصيب الفرد من الخدمات الحكومية قد انخفض بنسبة ٧, ١٪ سنوياً»،

وكتب كثيرون، من أكاديميين وممارسين ومنشغلين بالعمل العام، عما أفرزته دولة الرفاه من سلبيات وظواهر غير صحية. وعقد العديد من المؤتمرات والندوات في دول الخليج العربية، لبحث هذه الظواهر السلبية.

ويشير رئيس تحرير مجلة «شؤون اجتماعية»، الدكتور عبد الخالق عبد الله إلى «تصدعات أسرية واجتماعية ونفسية للإنسان، الذي لم يتمكن من مجاراة سرعة التحويلات، وبرزت فروقات اجتماعية كبيرة وواضحة لم تكن موجودة، وحدث نوع من الاغتراب عند الشباب، وسادت المظهرية على الجوهر، وطفئت النزعة الاستهلاكية».

وكتب محمد المطوع (جامعة الإمارات) عن «التغير القيمي في مجتمع الإمارات» وعن نتائج التغير والتحول المصاحبة لقيام دولة الرفاه، وعدد بعض السلبيات والظواهر السلبية، مثل «البطالة المقنعة، وهي مرض جديد أصاب مجتمع الإمارات، نتيجة للمفهوم الخاطئ حول حقوق المواطن»، وكذلك انتشار قيم «اللامبالاة» وتراجع قيم «العمل» والتعليم المهني والفني».

ولاشك أن «التغيير الذي أحدثته أنشطة وبرامج دولة الرفاه،

ترك آثاراً بعيدة في نهوض أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والسكانية والبنية التحتية، وفي تكوين المواطن وبناء شخصيته ونظمه القيمية، وكان من المتوقع أن يحمل هذا «التغيير» الكثير من مظاهر سوء التكيف، وحالات من القلق والتوتر، وسلبيات التنمية ومشاكلها، وهذه هي عادة التغيير التتموي المفاجئ والحاد، حيث يفرض تغيرات قيمية عديدة، وهي التي أصابت سياسة الرفاه في دول الخليج العربية».

ويعتقد بعض علماء الاجتماع، مثل سعد الدين إبراهيم، بأن دولة الرفاه ستتحول في المستقبل، وفي عصر ما بعد النفط، إلى دولة «النزاعات» بسبب «صعوبة عملية التأقلم التي سيتعرض لها مواطنوها الذين أفسدهم عصر النفط، ولأن كعكة ازدهار النفط سوف تستمر في الانكماش، فإن الصراع على نسب المشاركة في الكعكة سوف يتزايد».

ويحمل سعد الدين إبراهيم نظرة تشاؤمية للمستقبل، حتى في حالة انتظام الاقتصاد وتحسن الأداء الحكومي، ويرى أن «خفض الدعم الحكومي للخدمات، سيكون له تأثير فادح الجسامة على أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة»، مما قد يؤدي إلى بروز توترات اجتماعية وسياسية.

من ناحية أخرى فإن التطورات والمتغيرات التي تحدث في البيئة الدولية، تترك آثارها وأصداءها الواسعة في المجتمعات العالمية، ومنها مجتمعات الخليج والجزيرة العربية، مما يصبح من

الطبيعي التساؤل عن مستقبل دولة الرفاه في دول الخليج والجزيرة العربية بعامة، وفي دولة الإمارات بخاصة، ولعل أول التساؤلات تدور حول معرفة الموقف عند تراجع عائدات النفط، خاصة وأن سياسات الرفاه وبرامجها اعتمدت بشكل أساسي على تدفق عائدات النفط، ومن بينها أيضاً تساؤلات حول كيفية استمرار هذا النموذج، وكيفية تجديده؟ وماهي التحديات والفرص المتاحة أمام شعب وحكومة الإمارات في المستقبل؟ وهل هناك إمكانيات لتوليد دخول خارج قطاع النفط الناضب، ولبناء اقتصاد مستدام، وتوفير قاعدة صلبة للتأهيل والتدريب، وإحداث إصلاحات هيكلية في النظم الإدارية والتعليمية وسوق العمل، وفي قيم العمل والمشاركة والإنتاج والأداء.. الخ؟ وتساؤلات أخرى كثيرة .. لكن المهم والمطلوب، هو البناء على الإنجازات التي حققتها دولة الرفاه، والتي تمت خلال ربع قرن، خاصة في مجالات الارتقاء بدخل المواطن، والحيلولة دون تراجعه إلى معدلات سلبية، مثلما حدث خلال النصف الأول من عقد التسعينات للقرن العشرين، كما تشير بذلك الإحصاءات التي نشرتها حديثاً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الاسكوا».

دولة الرعاية،

إذا أردنا أن نقر بوجود الرفاه والرعاية في الدولة، أو لانقر بهما، حسب قناعتنا الشخصية، وإذا أردنا أن نعرف ماهية الرفاه

والرعاية حسب فهم الدكتور يوسف الحسن، مؤلف الكتاب، لهما، أو إذا شئنا أن نخالفه، أي أنه مهما كان موقفنا مؤيداً أو مغايراً، فإن هذا الكتاب الذي بين أيدينا، جهد غير عادي، وعمل جدير بالإشادة، وفي رأيي أنه أول عمل من نوعه بهذا الكم والكيف في الإمارات، يتصدى لموضوع هام كهذا.. وهو مرجع لا يستغني عنه أي باحث يريد أن يؤرخ لمراحل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الإمارات منذ تأسيسها كدولة على خريطة السياسة الدولية.

ويعتبر الدكتور يوسف الحسن أحد القلائل من كتابنا الذين سجلوا بأمانة، تصوراتهم لما ينبغي علينا أن نتبعه من خطوات، وما نتخذه من احتياطات، لكي نواجه مستقبل ما بعد النفط، ونستعد للأزمات الناجمة عن أي خلل في مصادر الثروة، حتى إذا وقعت أية واقعة، فلا نكون عرضة للارتباك والتخبط، فترتعش أيادينا، وتعجز عن الاستمرار في التشييد والبناء..

يقول الدكتور يوسف...:

(إن تحدي المستقبل، يفرض على الإمارات مواجهة كل التحديات التي تؤثر سلباً في ما حققته من إنجازات، أو تلك التي قد تقود إلى تدني الحياة للناس، أو تحول دون توفير الفرص العادلة بين جميع المواطنين، رجالاً ونساءً، الأجيال الحالية والأجيال القادمة. أو تلك التحديات التي لا تؤدي إلى الارتقاء بمنظومة القيم الإنسانية لدى الناس. أو تعيق تمكينهم من صنع التنمية بأيديهم، وليس من أجلهم فقط، بل المشاركة في زيادة

الإنتاجية وفي عملية توليد الدخل، وفي كافة القرارات التي تؤثر في حياتهم .. وهذه هي مكونات التنمية البشرية الحقيقية).

ويقول أيضاً:

(ويسهم استكشاف خيارات المستقبل، إذا جرى في أوقات الازدهار الاقتصادي، بجعل إدارة التغيير أقل مشقة، وأقل كلفة، حيث يكون من السهل على الدولة تطوير مصادر جديدة للدخل في أزمنة الازدهار. أما في أوضاع الكساد أو الإرهاق الاقتصادي أو التوتر الاجتماعي، فإن التغيير والتحول يكون شاقاً ومؤلماً ومكلفاً.. لأن الوضع له مواصفات الأزمة).

إنه من المهم أن يبدأ التفكير في التحول والتغيير مبكراً، لأن التحولات في المجتمع تتطلب وقتاً طويلاً لكي تأخذ مكانها الصحيح. كما أن تطوير أنظمة عمل ومؤسسات جديدة، وبما تحمله معها من أنظمة تقانية وأنساق قيم وأخلاقيات عمل، تتطلب الوقت الطويل، لكي تحل مكان القديم، إذ إن لكل نظام اقتصادي نظمه التقنية والقيمية الخاصة به.

فصول الكتاب:

في الفصل الأول بعد الديباجة، يستعرض الدكتور يوسف، تاريخ الرعاية الاجتماعية، وكيف تكونت لدى الأسر والعشائر بداية، وذكر أنماطاً من الرعاية التي كفلها الإسلام، ومنها فرض الضرائب على الأغنياء وصرفها على الفقراء، كفريضة الزكاة.. وفي

أموالكم حق معلوم للسائل والمحروم».. ثم أنماطاً من المفاهيم الحديثة للرعاية الاجتماعية ويضرب لنا أمثالاً من بلدان تطورت فيها مفاهيم الرعاية حتى بلغت في أوروبا حداً يعتبر الإنسان مكفولاً من الدولة من يوم مولده إلى يوم وفاته، مقابل حق الدولة عليه، وما يؤديه من ضرائب منظورة وغير منظورة ..

وفي هذا الفصل يستعرض الدكتور يوسف في كتابه هذا الذي نقرأه، أنماطاً من المعيشة التي عاشها سكان الإمارات أو مجتمع الإمارات الذي يسميه مجتمع الحرمان.. ماقبل النفط..

وفي رأيي أن هذا العنوان - مجتمع الحرمان - فيه قدر من الجفاف اللفظي، وفيه المغالاة في الوقت نفسه في النظرة إلى النفط، على أنه المصدر الوحيد لما يسميه الرفاه للإنسان الإماراتي، بعد فترة الحرمان التي عاشها قبل النفط.. يقول الدكتور حسن في هذا المعنى..

ومن الملاحظ، أنه حتى ذلك الوقت فإن تصدير النفط لم يكن قد بدأ بعد، فكان الحرمان والتخلف والفقر والمعاناة كبيرة، وكانت الحالة الصحية متدنية للغاية، حيث لا مستشفيات ولا عيادات صحية وإنما طريقة العلاج كانت أغلبها تتم بواسطة الطب الشعبي، ومعالجة الأمراض تجري أحياناً بالوسم (أي الكي بالنار) وأحياناً أخرى بغلي نبات الحلول لأوجاع المعدة^(١).

(١) صفحة ٤٤ من الكتاب

ويبدو من سياق حديث الدكتور يوسف، أنه عَمِلَ كثيراً على بعض المصادر المؤيدة لأقواله هذه ككتاب الأستاذ محمد عبد الجليل الفهيم، قصة أبو ظبي - من المحل إلى الغنى.. فهذا الكتاب، يركز تركيزاً كاملاً وأساسياً على الحياة في أبو ظبي التي لم تشاهد أي تطور أو نمو يذكر حتى بداية عام ١٩٦٦، وهو عام التغيير الذي حدث بتولي صاحب السمو الشيخ زايد حكم الإمارة^(١)..

أما الإمارات الأخرى وبالأخص دبي والشارقة اللتين تعتبران توأمين ومتداخلتين، فكان الحال يختلف فيهما عن أبو ظبي في أواخر الخمسينات وما بعدها على وجه الخصوص.. فلم يكد مستهل الخمسينات يقبل، حتى كان في دبي مستشفى مجهز وعيادات خاصة، وكذلك في الشارقة أقيم مستشفى للولادة من قبل الإرسالية الأمريكية، وتم إنشاء أعداد من المدارس في منتصف الخمسينيات في الشارقة وتلتها دبي في ١٩٥٦/١٩٥٧ بالإضافة إلى البلدية عام ١٩٥٧ في دبي، وغرفة التجارة وتلتها بعد ذلك الشارقة ١٩٥٩، وأقيمت من قبل البلديات دور رعاية الأمومة والطفولة ١٩٦٢ ومكتبة عامة في دبي عام ١٩٦٢/١٩٦٣.. وعمت الكهرباء دبي، وبعد ذلك الشارقة قبل منتصف عام ١٩٦٥، بالإضافة إلى الاتصالات التليفونية.

(١) راجع مقالنا - قراءة في كتاب محمد الفهيم - من المحل إلى الغنى، العدد ٧٢٢٧، ٢ مارس ١٩٩٩ - جريدة الخليج.

هل كان المجتمع رعويًا!

من قراءتي لكتاب الدكتور يوسف الحسن، لم أستطع أن أتبين بوضوح، عن أية فترة زمنية يتحدث أو يؤرخ.. وأعتقد أن بحثه يدور حول حياة الناس، في فترة الأربعينات أكثر منه في أية فترة من الفترات التالية لذلك العقد، وإن كان يذكر أحياناً فترات الخمسينات والستينات بالتحديد من القرن الماضي..

وأعتقد أنه يعتمد في بحثه على المصادر المكتوبة التي بين يديه، وله الحق في ذلك، إذ أنه باحث يريد أن يوثق ما يقوله، ولكنني أعتقد أنه كان من الأفضل لو قام بدراسات ميدانية إضافية لهذه الفترات (الخمسينات والستينات) لأن هاتين الفترتين ليستا من الماضي البعيد، وبالإمكان مقابلة ومحادثة أناس عاشوا في هذه الفترات وسبروا غورها..

والدكتور يوسف يرجع لكتاب اسمه - دراسات في مجتمع الإمارات - للسيدة موزة غباش - (وأنا لم أطلع على هذا الكتاب).. وأستشف مما يقوله الدكتور يوسف، أن السيدة موزة غباش، تقرر في كتابها أن مجتمع الإمارات قبل النفط كان مجتمعاً رعويًا، أي أنه كان بدوياً صرفاً ينتقل من بقعة إلى أخرى وراء الماء والكألاً..^(١)

.. مثل هذا الكلام تعوزه الدقة، وخاصة لفظة (الرعية) التي جاءت إلينا في بداية تأسيس التعليم النظامي وتضمنتها كتب

(١) صفحة ٤٨ من الكتاب.

المناهج من دائرة المعارف الكويتية في الخمسينات، والتي كانت تشرف على التعليم تقريباً في دبي وسائر الإمارات الشمالية آنذاك..

.. مجتمع الإمارات، وخاصة الشمالية منها، مجتمع حضري، سكن التجمعات الحضرية على الساحل منذ ما يقرب من خمسمائة عام، وإذا رجعنا إلى التاريخ فنجد مدناً كجلفار (على سبيل المثال) كانت إحدى الحواضر على ساحل الخليج منذ أمد يزيد على ما ذكرناه من سنين.

ونأتي إلى الشارقة التي كانت حاضرة تجارية في منتصف القرن الماضي، تضارع لنجة على الساحل الفارسي، في الازدهار التجاري .. ثم نأتي إلى دبي التي خلفت كل التجمعات التجارية في الساحل الشرقي بالإضافة إلى لنجة والتي بدأ شأنها ينمو قبل انصرام القرن الماضي..

ورغم أن الدكتور يوسف يشير في أكثر من موضع إلى ازدهار دبي التجاري، لكنه يربط أحياناً بينها وبين المجتمع البدوي الرعوي كما يطلق عليها في الكتاب، وهو في رأيي ربط غير صحيح، إذ أن المجتمع (الدبوي) كان مجتمعاً تجارياً حضرياً له خصوصياته..

وبدو الإمارات أنفسهم بدأوا في الاختفاء التدريجي كجماعة متميزة منذ بداية الخمسينات، وخاصة في دبي والشارقة والإمارات الشمالية الأخرى، حيث بدأوا بالذوبان في المجتمع الحضري منذ أن تأسس جيش ساحل عمان ١٩٥٤/٥٣ وانضم

إلية شباب البدو .. ولم نكد نصل إلى عقد الستينات، حتى وجدنا البدوي اتخذ من الواحات سكناً ومستقراً دائماً، وعقل ناقلته وجعلها تبحث عن الكلاً هائمة لوحدها، في البراري، وامتطي هو مركبة ميكانيكية يقضي بها حوائجه كما فعل الحضرة.

مفهوم الرفاه:

سوف يعتري مفهومنا للرفاه والرعاية من الدولة لمواطنيها في أي مجتمع من المجتمعات، شيء من النقص لو اقتصر مفهومنا هذا، على ماتوفره الدولة من خدمات وفي مظاهر العمران المادي فقط، ولا بد أن يكون هناك تخطيط اجتماعي واقتصادي وسياسي لجعل الناس تتفاعل تفاعلاً حقيقياً وملموساً مع ما يجري حولها، وتعد الدولة العدة لاشراك الناس عن طريق إقامة مجالس محلية وجمعيات يتم اختيارها من قبل الأهالي .. ولا بأس أن تشترك الدولة مع الناس في مثل هذه المجالس للتوجيه والإرشاد في بداية الأمر، فخبيرة الدولة وجهازها الوظيفي ضرورية في مراحل الانتقال، ولكي يتلقى المشاركون التدريب والخبرة لإدارة مثل هذه الجمعيات والمجالس .. وبهذه الطريقة التعاونية المثمرة نستطيع خلق كادر من الأفراد الواعين للمسؤولية والمدركين لقيمة ما يتلقونه من خدمات، ووجوب صيانتها والعمل على رفع مستواها.

وإذا تأملنا تأملاً جلياً في حديث الدكتور يوسف الحسن في كتابه الذي نقرأه، نجد أنه لا يقر بالوصول إلى الرفاه الحقيقي

إقراراً يجعله يسلم بأنه (ليس في الإمكان أحسن مما كان) ويطرح كثيراً من النظريات المؤدية إلى المحافظة على ما تم اكتسابه من مشاريع الرعاية والرفاه في الحاضر والمستقبل...

ولكن في الوقت نفسه، يجعلنا نطلب منه المزيد من التوضيح والتفصيل حول مفهوم الرفاه الموجود والمؤمل وعلاقة رفاهية المجتمع بالتطور السياسي الذي لا بد أن يكون موازياً مسائراً، تحقيقاً للرفاه السائد في المجتمعات ذات القدم الثابت في الرقي والتمدين.

ولا بد من كلمة أخيرة حول هذا الكتاب-دولة الرعاية في الإمارات العربية المتحدة - وهو أنه من أفضل ما قرأته من كتب صادرة في الإمارات، ومن كاتب من الامارات.. وإذا قامت دراسة بالتصدي للكتب القيمة التي تتضمن معلومات دقيقة عن هذه الدولة التي نرجو دوام الرفاه لشعبها، فإن كتاب دولة الرعاية لمؤلفه الدكتور يوسف الحسن يوضع في مقدمة هذه الدراسة.



جلسة مع كتاب:

النظام الإقليمي الخليجي..

لمؤلفه: الدكتور عبد الخالق عبد الله

يعتبر الدكتور عبد الخالق عبد الله، الباحث والأكاديمي الإماراتي المعروف، أحد الكتاب الخليجيين القلائل، وفي رأس الكتاب الإماراتيين الذين يتناولون في كتاباتهم شؤون الخليج وأحواله، بمعرفة وعقلانية، بعيدتين عن تأثير العواطف والانفعال.. ومن أولئك القلائل الذين عندما يكتبون، يحاولون أن يستخلصوا كتاباتهم للمعرفة وحدها، غرضهم في ذلك الاجتهاد وإيصال المعلومة الصحيحة، أو القريبة من الصحة للقارئ الذي أصبح أسير تراكمات ذهنية كثيرة من الضبابية الإعلامية المسيّرة غير المخيرة في المنطقة العربية، هذه الضبابية التي تؤدي بذهن الإنسان إلى الشرود، وتجعله في حيرة من أمره، لا يدري أين مكن الحقيقة، في كل ما يسمعه وما يقرأه ويشاهدها.

وبين أيدينا كتاب جديد للدكتور عبد الخالق، هو كتاب -

النظام الإقليمي الخليجي - الذي نحن بصدد قراءته مع قراء
جريدة الخليج الكرام واستعراضه معاً..

فمن الناحية الجغرافية والديمغرافية، يعتبر الكتاب من بين
كتب قلائل، يخرج عن المؤلف الذي عودنا عليه كتاب ما قبل الغزو
العراقي للكويت، أو الكتاب الذين مازالوا حتى الآن تحت تأثير
ديماغوجية أدبيات ما قبل الغزو، والذين لاتجد للموضوعية سبيلاً
إلى كتاباتهم... والخروج من المؤلف الذي نعينه، هو اعتبار
منطقة الخليج ومياهه مقسمة ومشتركة بين ثماني دول تطل
عليها، منها سبع دول عربية، وأخرى غير عربية، هي بلاد فارس،
أو إيران. ولا يجعل الكتاب منطقة الخليج بعيدة عن واقعها
الصحيح الذي تقر به الشرعية الدولية، بجعلها عربية صرفة،
محصورة شؤونها وشجونها على العرب وحدهم، ولا هي في الوقت
نفسه، فارسية صرفة، كما يدعيه البعض من الشوفينيين
الإيرانيين الذين يرون أن الوجود والنصيب الإيراني من الخليج هو
الأعلى والسائد، وكل وجود ونصيب غيره يأتي بعد هذا الوجود..

والمنطق العقلاني يقول إن على هذين الشعبين، العربي
الخليجي، والفارسي الخليجي، أن يقرأ بهذا الواقع، الواقع الذي
يؤكد أن مياه هذا البحر مشتركة بين جميع الشعوب التي تطل
عليه، إقراراً لا تخامره أية شكوك، لكي يسود السلام والوثام، مياه
الخليج، ولا تعكرها الاضطرابات الباردة أو الساخنة، وتبدد
قدرات الشعبين، تلك القدرات الواجب تسخيرها للوصول إلى

الرخاء والرفاه والابتعاد عن التخطيط غير السليم الذي يعرقل التقدم، والعمل المشترك للخروج من التخلف وإيجاد الحياة الأفضل للمواطنين من الجانبين.

ولعلنا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن السبيل الوحيد لتسخير الطاقات جميعها لصالح التنمية في المنطقة الخليجية، وبناء قواعد متينة وثابتة للنمو المطرد والمتواصل لكل شعوب المنطقة، هو العمل الجاد على إزالة هواجس الخوف التي يشعر بها الصغير تجاه الكبير، والنوايا السيئة لدى البعض للتوسع الإقليمي على حساب البعض الآخر، والتي تجعل هذا البعض الآخر متضرراً ومضطرباً للجوء إلى وسائل تؤدي إلى تبديد طاقاته وقدراته لغرض الدفاع عن النفس.. وجاءت حركة النظام العسكري وغزو الكويت، نموذجا يؤكد الأطماع التوسعية لكل من يشعر بما لديه من قوة وما لدى الآخر من الضعف، ويزيد أيضاً من أسباب الخوف والاضطراب المتواصل في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

ويخطئ الذين يعتبرون العراق وحده سبباً لهذا الاضطراب وعدم الاستقرار في منطقة الخليج، ويكون هذا القول له ما يبرره لو اقتصر نظرنا على ما يجري حولنا في الوقت الحاضر.. ولكن الواقع الصحيح أن شاه إيران قبل قيام الثورة عليه هو الذي بذر الشر والاضطراب عن طريق السياسة العنجهية التي كان ينتهجها لغرض هيمنته على المنطقة، حيث كان على الدوام يلوح بالقوة

ويدعو إلى قبول واقعية الهيمنة الشاهنشاهية بدلاً بعد الانسحاب البريطاني..

ولم يكتف الشاه باللجوء إلى تلك العنتریات اللفظية التي كانت تتوالى على إسماع الناس، في مستهل السبعينات، بل قام بالتواطؤ مع بريطانيا التي كانت مسئؤولة عن حماية ممتلكات محمياتها الخليجية، بسلب جزر الإمارات، مما جعل إيران سباقة إلى غرس الإحساس بعدم اطمئنان كل خليجي على مستقبله وأمنه في الأيام الآتية..

وقد نبتعد عن الإنصاف لو حملنا حكومة الثورة الإسلامية في إيران تبعة التصرف الشاهنشاهي الأهوج تجاه جيرانه، ولكن هذه الحكومة، حكومة الثورة، تتحمل التبعة عندما نرى منها السكوت على هذا التصرف والتسليم به، وعدم القبول بمبدأ التفاوض مع الإمارات على جزرها..

ومثل هذا السكوت والتسليم والسلبية في الاستجابة لمساعي الخير، يدفع الخليجيين بصفة عامة والإماراتيين أصحاب الحق بصفة خاصة، إلى المزيد من التخوف وعدم الثقة، وإلى الاعتقاد والشعور بأن النوايا غير الحسنة قد تكون سائدة، وأن إيران الجديدة قد لا تكون أقل تجاهلاً لحقوق جيرانها من إيران الشاهنشاه وزبانيته العسكرية.

ومثل هذا الشعور وإحساس عدم الطمأنينة يؤديان إلى التشكيك في مشاريع التقارب والتعاون المشترك بين الجمهورية

الإسلامية الإيرانية ودول مجلس التعاون الخليجي العربية، مما يعطي الآخرين ممن لا يضمرون الخير للجانبين، فرصة استغلال هذه الأحاسيس التشكيكية وزرع العقبات في طريق أي تقارب حقيقي وجاد بين الجانبين..

الخليج، والنظرة النفطية المشوهة:

يبين لنا الدكتور عبد الخالق في كتابه هذا الذي نستعرض، وبعبارات واضحة لا لبس ولا غموض فيها، أن الخليج ليس كله براميل نفط أو زيت الكاز، ولا أموالاً مقدسة تتفق عبثاً، كما يسيئ فهمها الآخرون.. بل الخليج أيضاً كيان إنساني، له خصوصياته وتطلعاته وأفراحه وأتراحه، وآماله وطموحاته .. ويؤكد لنا الدكتور عبد الخالق هذا القول..

«بالرغم مما يتمتع به هذا النظام من أهمية دولية متزايدة، وبالرغم من كل الاهتمام الخارجي المركز، فإن العالم، القريب والبعيد، لا يعرف سوى القليل عن حقيقة ما يجري في هذا النظام من صراعات وتحولات وتطورات في كل الاتجاهات. إن النظام الإقليمي الخليجي يشكو من قلة فهم، ومن سوء فهم العالم الخارجي له. فمن ناحية يبدو العالم وكأنه لا يعرف عن هذا النظام سوى النفط، ويعتقد أن ليس هناك ما يستحق الاهتمام سوى الاحتياطات النفطية الضخمة لدول النظام الإقليمي الخليجي. لذلك فإن العالم الخارجي غير مدرك وغير مطلع بما

فيه الكفاية على الحقائق والوقائع الحياتية اليومية، وعلى القوى الاجتماعية والفكرية الحية التي تشكل الحاضر والمستقبل، وتحدد تطلعات وطموحات وهموم الشعوب التي مرت بلحظات تاريخية حاسمة. تأتي هذه النظرة النفطية الاختزالية مترابطة أحياناً كثيرة بالاعتقاد الخاطئ بأن مجتمعات النظام الإقليمي الخليجي هي مجتمعات قبلية وتقليدية ومتخلفة وغارقة في البداوة. كما تضيف هذه النظرة الاختزالية إلى كل ذلك فكرة أن مجتمعات النظام الإقليمي الخليجي هي مجتمعات استهلاكية ومسرفة في الاستهلاك، وأن أفرادها قد بالغوا في الإسراف الاستهلاكي إلى درجة السفه نتيجة للثراء الفاحش الذي تدفق مع الثروة النفطية خلال الـ ٢٥ سنة الماضية. لاشك أن هذه الصور النمطية والكاريكاتيرية هي صور خاطئة وربما تتضمن مواقف أيديولوجية مسبقة تصل إلى حد العنصرية. ولا شك أيضاً أن هذه النظرة هي نظرة مسيئة كل الإساءة ولا تعبر عن الوقائع والحقائق المعاصرة السائدة في دول ومجتمعات النظام الإقليمي الخليجي. ويسعى هذا الكتاب من بين أمور عديدة إلى إبراز هذا القصور السائد في فهم العالم الخارجي والدعوة إلى تجاوز النظرة النفطية المشوهة. إن المطلوب هو فهم الحقائق القائمة بعيداً عن النفط، والمطلوب فهم أنه بقدر ما أن هذا النظام ملئ بالنفط فإنه ملئ أيضاً بالتوترات والتحوللات. والمطلوب أيضاً وعي أن هذا النظام ملئ بآمال وطموحات شعوبه الذين واجهوا تحديات حياتية ضخمة خلال الـ ٢٥ سنة الماضية. بالإضافة إلى ذلك فإن المطلوب

استيعاب أن النظام الإقليمي الخليجي كان وما زال منفتحاً كل الانفتاح على الخارج إلى درجة الاختراق، والمطلوب أخيراً التأكيد باستمرار على أن هذا النظام كان دائماً وسيظل دائماً جزءاً لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي الذي يستمد منه هويته الثقافية والحضارية».

الصورة الساخرة؛

والحقيقة، أنه من المؤسف، أن مثل هذه الصورة الكاريكاتورية الساخرة والغارقة في الابتعاد عن الموضوعية التي يوضحها لنا الدكتور عبد الخالق، ليست فقط هي الصورة التي يرسمها الغرباء عن الخليج وأهله، بل أن هناك عدداً من الأشقاء العرب خارج المنطقة الخليجية، ومن هؤلاء شريحة مثقفة، يفترض فيها الوعي، تتجسد هذه الصورة الساخرة في أذهانها، وتجعلها تنظر إلى الخليجي نظرة دونية.. ومن هنا رأينا انجراف الكثيرين من هؤلاء وراء الاعتداء على الكويت وهم يصفقون ويهللون، متناسين ومتجاهلين ما كان للكويت، هذا البلد الخليجي، من دور ومساهمة وبصمات على البناء التتموي العربي، وارتكاز هذا البلد، على كيان داخلي متميز يقوم على مؤسسات دستورية تشريعية، ونظام ديمقراطي يقر بالحقوق الأساسية للإنسان، هذه الحقوق التي نفتقدها عند الكثيرين ومن بينهم أولئك المعتدين والمهملين والمصفقين!

فصول الكتاب:

بالرغم من أن كتاب النظام الإقليمي الخليجي، لا يزيد حجمه عن مائتي صفحة من الحجم المتوسط، لكنه كتاب ملئٌ بالحقائق عن النظام الإقليمي الخليجي، وهذه الحقائق مدعومة بالأرقام والدلائل والمراجع التوثيقية.. وفي الفصول الأربعة التي تضمنها الكتاب، استطاع الدكتور عبد الخالق، مؤلف الكتاب، أن يتحفنا بمعلومات في غاية الأهمية، عن التطور في المفهوم العام عن الخليج ونظامه الإقليمي، خلال الربع القرن الماضي، وبالذات منذ الانقلاب العسكري في العراق الذي أطاح بالنظام الملكي وكذلك الثورة الإيرانية، والطموحات المتهورة للأنظمة العسكرية، والحروب العراقية الإيرانية، ثم غزو الكويت وتداعيات هذا الغزو، التي أضعفت من قدرات الخليجيين، وأهلكت العراق نفسه وشلت طاقاته لسنين كثيرة، لا يعلم مداها إلا الله...

ويحدثنا الكتاب عن مشاكل التنمية في الخليج، وأثر النفط وما جلبه من سلبيات وإيجابيات على المجتمع الخليجي.. وما أثاره من غيرة وحسد وحساسيات بسبب سوء التصرف الخليجي أحياناً، وبسبب الشعور باستفراد الخليجي بهذه الثروة دون بقية العرب، أحياناً أخرى.. فيقول الكتاب:

(هذه الحقائق النفطية، وأخرى عديدة، أدت إلى بروز حساسيات لا مجال لإنكارها بين دول الخليج التي راحت تعيش في غنى لا مثيل له، والدول العربية الأخرى التي أخذت تن تحت

وطأة الحاجة. وما زالت هذه الحقائق النفطية هي التي تضاعف من الإحساس بالأهمية والتميز لدى الطرف الخليجي، في الوقت الذي يشعر فيه الطرف العربي الآخر بالإحباط والغيرة والحسد وربما أيضاً الحقد. هذه الأحاسيس والمشاعر الإنسانية طبيعية، بيد أن ما لم يكن طبيعياً إطلاقاً هو تحولها إلى الشعور بالعداء العميق تجاه الخليج والشعب العربي في الخليج بسبب نقطه وثرواته النفطية. العداء للخليج كان أحياناً واضحاً ومعلنأ وأحياناً أخرى مستتراً ومخيفاً.

بيد أن هذا العداء المعلن من البعض والمخفي في قلوب البعض الآخر كان يتغذى باستمرار على الاعتقاد الشعبي واسع الانتشار بأن النفط في الخليج هو أصلاً نطف عربي، وأن أهل الخليج قد سمحوا لأنفسهم الاستفراد بالثروة النفطية التي هي ثروة عربية ولم يقوموا باقتسامها اقتساماً عادلاً وتوزيع عائداتها عربياً، بل إنهم لم يعملوا حتى على الحفاظ عليها من التآكل والهدر والتبذير غير المشروع الذي حدث وما زال يحدث للثروة النفطية).

النزاعات الحدودية في الخليج:

تحتل النزاعات الحدودية المساحة الواسعة من المشاكل التي تعانيها الدول الخليجية فيما بينها، وتؤدي هذه النزاعات إلى هواجس الخوف وعدم الاطمئنان وأحياناً التبديد في الثقة، التي لا بد من وجودها منعاً للسباق في ميادين التسلح، وبعثرة الأموال

مما يعرقل التنمية. وتكون هذه المشاكل أكثر تعقيداً ومثيرة للهواجس والخوف، عندما يكون الاختلاف بين دولتين إحداهما كبيرة ذات أطماع، وأخرى صغيرة تخشى على وجودها وكيانها من الاضمحلال..

ويبحث الكتاب بموضوعية، المشاكل الحدودية بين الدول العربية الخليجية فيما بينها من جهة، وبين بعض الدول الخليجية وإيران من جهة أخرى .. فيقول الدكتور عبد الخالق:

(إن للحدود طبيعتها الخاصة في النظام الإقليمي الخليجي، لا توجد دولة من دول هذا النظام راضية بحدودها، كل دولة من هذه الدول تنتظر الفرصة لتغيير الخريطة وتحريك الحدود إلى الداخل أو الخارج في هذا الاتجاه أو ذاك. مطالب كل دولة بأراضي الدول الأخرى لا تنتهي ولا يتوقع لها أن تنتهي، القبول بالحدود القائمة غير مقبول وعدم القبول بالخطوط الوهمية المرسومة على الرمال المتحركة أيضاً غير مقبول. بعض الدول في النظام الإقليمي الخليجي قبلت بحدودها الراهنة كأمر مؤقت والبعض يحاول حسمها حسماً عسكرياً كلما سنحت الظروف، والبعض الأخير بدأ يقبل بفكرة عرض مشكلاتها الحدودية بين دول النظام الإقليمي الخليجي معقدة أشد التعقيد، وهي في أحسن الأحوال ليست سوى ترتيبات مؤقتة، وحتى في حالة وجود اتفاقيات دولية فإنها عادة ما تتعرض للتعطيل والإلغاء كما حدث بين العراق وإيران والذي تسبب في إشعال حرب دامت لأكثر من ثماني سنوات.

إن المشكلات الحدودية القائمة بين العراق وإيران هي ربما من أكثر المشكلات الحدودية المستعصية في النظام الإقليمي الخليجي. هناك ٧٦ منطقة أرضية متنازع عليها بين هاتين الدولتين بما في ذلك الخلاف المزمّن حول شط العرب الذي هو عبارة عن مجرى مائي يبلغ طوله حوالي ٣٠٠ كيلو متر. إن الخلافات الحدودية بين العراق وإيران عادة ما تتداخل وتختلط بالملابسات السياسية والأيدولوجية بينهما لدرجة يصبح من المستحيل فصل المشكلات الحدودية عن مشكلات العلاقات العامة بين البلدين. ورغم قدم الخلافات الحدودية بين إيران والعراق، فإن هناك أيضاً قضايا حدودية قديمة بين إيران والدول العربية الأخرى في النظام الإقليمي الخليجي. فقد كانت لإيران دعوى على البحرين استمرت لأكثر من ١٠٠ سنة، ثم هناك الاحتلال الإيراني المستمر لثلاث جزر عربية (جزيرة طنب الكبرى وجزيرة طنب الصغرى وجزيرة أبو موسى) التابعة للإمارات العربية المتحدة، بالإضافة لاحتلالها المسبق لجزيرتين عربيتين هما جزيرة سرى وهنجام، وهناك المشكلات الحدودية بين إيران والمملكة العربية السعودية والتي حسم بعضها باتفاقية ١٩٧٨ في حين ظلت الحدود البحرية بين إيران والمنطقة المحايدة بدون تسوية نهائية نظراً لتداخل الجزر وصعوبة وجود نقطة قياس متفق عليها. إن المشكلات الحدودية المتكررة بين إيران والدول العربية في النظام الإقليمي الخليجي هي عموماً، وكما يوضح الدكتور عبد الله الأشعل «رمز للرصيد العام للعلاقات بين الجانبين بما يحويه من

أعباء الماضي ومؤثرات الحاضر وطموحات المستقبل».

طبعاً لا تقتصر النزاعات الحدودية داخل النظام الإقليمي الخليجي على إيران وجيرانها العرب. ذلك أن ما بين الدول العربية من النزاعات هي أيضاً بنفس القدر من التعقيد والخطورة إن لم تكن أحياناً أكثر خطورة. فالعراق كان ولا يزال يطالب بالكويت، كل الكويت، كجزء لا يتجزأ من الأراضي العراقية، بل أن العراق قد قام بأكثر من محاولة غير ناجحة لضم الكويت بالقوة وجلب في آخر محاولة من محاولات الضم العنيف قدراً هائلاً من الدمار للكويت والعراق معاً. لقد تم تخطيط الحدود رسمياً بين العراق والكويت منذ ثلاثينات هذا القرن، بيد أن العراق لم يتمكن حتى الآن من تجاوز الاعتبارات السياسية والمصلحة الآنية التي تدفع قاداته لإثارة قضية الحدود مع الكويت بين الحين والآخر).

الحصيلة الطبيعية للنظم غير الدستورية:

في مواضع كثيرة من كتابه، يرجع الدكتور عبد الخالق عبد الله أسباب الاضطرابات المتوالية في الخليج وخاصة النزاعات و الصدامات المسلحة، وكذلك النزاعات على الحدود، والأطماع التوسعية للكبير على حساب الصغير، وبالتالي عدم الاستقرار، إلى عوامل بنيوية وتاريخية..

ولكنة يعود إلى الموضوع الأهم والسبب الرئيسي لحدوث هذه الاضطرابات، وبزوغ النزاعات العدوانية، وهي ترجع في رأي

الدكتور عبد الخالق، إلى غياب المشاركة الشعبية والمؤسسات الدستورية، هذا الغياب الذي تكون له آثاره الضارة على المدى البعيد على الأمة بأسرها..

يقول الدكتور عبد الخالق:

(بالإضافة إلى هذه الأسباب البنيوية والتاريخية هناك أيضاً مجموعة من العوامل السياسية الآنية والظرفية التي تساهم في خلق عدم الاستقرار في النظام الإقليمي الخليجي. إن التاريخ المعاصر لهذا النظام يؤكد على أن معظم أزماته المعاصرة هي محصلة طبيعية لغياب المشاركة السياسية، وعدم التزام الأنظمة السياسية القائمة بحقوق الإنسان وخاصة حقوقه السياسية والمدنية (مشاط ١٩٨٨). وفي جميع هذه الحالات فإن غياب الحريات الأساسية وانعدام المشاركة السياسية ساهم مساهمة كبيرة في اتخاذ قرارات تاريخية كقرار بدء الحرب العراقية الإيرانية، وقرار غزو العراق للكويت، وقرار استدعاء القوات الأجنبية التي شاركت مشاركة مباشرة في أزمة الخليج الثانية. جميع هذه القرارات، التي جلبت قدراً هائلاً من الخراب الاقتصادي والسياسي، اتخذت في ظل الغياب التام لمؤسسات المشاركة السياسية في معظم دول النظام الإقليمي الخليجي، لكن رغم أن غياب المشاركة السياسية هو صفة ملازمة لمعظم هذه الدول، إلا أن نظام الحكم في العراق بلغ في سلطويته وقمعه للشعب العربي في العراق أبعاداً تتجاوز كل ما هو معقول ومقبول

إنسانياً. لقد أساء هذا النظام إلى شعبه كما لم يسئ إليه أي طرف داخلي أو خارجي آخر في كل التاريخ الحديث والمعاصر للعراق (Al Khalil 1989). وزج هذا النظام المبالغ في فرديته وسلطويته بالعراق والنظام الإقليمي الخليجي بل وبكل النظام الإقليمي العربي في متاهات معقدة كل التعقيد وذلك نتيجة لقراراته الارتجالية التي تستند أساساً على منطق العنف ورغبة الحاكم في البقاء في السلطة بأي ثمن. لقد اتخذ حاكم العراق بنفسه قرار غزو الكويت. وأنغمس بعد ذلك في احتلاله وقمعه للشعب العربي في الكويت، ثم تطاول في تحديه للمجتمع الدولي وزج بقواته المسلحة في معركة غير متوازنة وخاسرة. إن صانع القرار في بغداد وهو المسؤول عن بدء أزمة الخليج الثانية، وهو الذي قرر إدارتها إدارة فردية هو الذي أصر على خوض المعركة، وهو وحده الذي يستحق الهزيمة ومرارة الهزيمة، رغم أنه وبعد مرور سبع سنوات على هزيمته العسكرية المدوية ما زال متمسكاً بفرديته وسلطويته ويتصرف وكأنه القائد المنتصر».

غياب المؤسسات:

والحقيقة، أن الدكتور عبد الخالق على حق في تأويله واستنتاجه، أن غياب المؤسسات الدستورية والتشريعية، وغياب مشاركة الناس في صنع القرار السياسي يؤدي إلى اتخاذ قرارات ارتجالية، وقد تترتب على هذه القرارات الارتجالية الزج بالأمة في

أتون الصدمات والحروب التي تأتي نتائجها وخيمة ووبالاً،
وجراحات لا تتدمل على سائر الأيام كما حدث في الخليج خلال
العقدين الماضيين.

ومما لا شك فيه أنه في ظل وجود الأنظمة القائمة على
المؤسسات الديمقراطية التي تتحدد فيها الصلاحيات، وتوكل
القرارات المصيرية إلى مجالس شعبية، يندر فيها الوقوع في مأزق
التهور الذي يأتي عادة نتيجة الانفعال من قبل فرد أو أفراد قلة لا
يخشون المحاسبة..

ومن هنا فإن الدعوة إلى وجوب اللجوء إلى الجماعة وإشراكها
في الرأي، و السماح لها بإبداء هذا الرأي في جو من الاطمئنان
والبعد عن المداهنة، مطلب يحتمه الحرص على تخطيط مستقبل
آمن وزاهر لمنطقتنا هذه التي نعيش فيها.

ففي الأنظمة الدستورية، كتلك التي ذكرنا، والتي تراقب فيها
التصرفات الإدارية، ثقل الأخطاء، وتكون القرارات في معظم
الأحوال جماعية، وعندما تكون جماعية، يُستبعد تواطؤ جمع من
الناس على خطأ إذا اجتمعوا للنظر في رأي أو موضوع معروض
أمامهم، بينما الخطأ حتى ولو كان بحسن نية، وارد في القرارات
ذات الصبغة الفردية .. وهذه النظرية، نظرية المشاركة، ليست
ترفيه لا لزوم لها، بل هي ضرورية، يوجبها التطور والتطلع إلى
الأحسن، والمجتمعات التي تمارسها هي وحدها التي تتطور وتخطو
إلى الأمام.

وكلمة أخيرة لابد من قولها، وهو أن كتاب النظام الإقليمي الخليجي يتفرد بميزة خاصة بين الكتب التي تطرقت إلى النظام الإقليمي في هذه المنطقة الحساسة من العالم، لأنه، أي الكتاب، يرجع كل ما حدث في الخليج خلال الخمس والعشرين سنة الماضية، إلى أسبابها الحقيقية، بتحليل علمي، وبلغة تتسم بالاتزان والمعرفة والبعد عن التهويل.

وقد يختلف بعضنا مع المؤلف في استنتاجاته وتأويلاته، حول مسائل متعددة، ولكن في رأيي أن الكلام الموزون المبني على المصادقية في التعبير، والذي نجده في كتاب النظام الإقليمي الخليجي، يظل ذا فاعلية وتأثير .. ومن هنا فإن الفائدة التي جنيته من قراءة هذا الكتاب، كثيرة وجمة.



**نظرة في كتاب الشيخ محمد نور وبحوث
أخرى للأستاذ: بوعبيد..إبراهيم بوملحة)**

كتب بوملحة عن الشيخ محمد نور وأحمد بن سليم .. وهما رائدان من رواد الثقافة في الإمارات ..

من ميزة ندوة الثقافة والعلوم، كمركز ثقافي أهلي في دبي، أو ناد ثقافي، أنه يضم في قائمة أعضائه، عدداً من الباحثين والكتاب وأرياب القلم.. وبهذه الميزة تتفوق الندوة على كل النوادي الثقافية في الإمارات، إذا كان لمثل هذه النوادي وجود، أو إن صح التعبير أن نسميها، نوادي ثقافية.. ١١٩

وبهذا نجد ندوة الثقافة والعلوم أكثر المراكز المحلية نشاطاً ونفعاً في خدمة الثقافة.. ويعتبر الأعضاء المنتسبون إليها، لاسيما أعضاء مجلس إدارتها، في طليعة الكتاب والمثقفين الذين يهتمون بالثقافة الوطنية وما يتعلق بهذه الثقافة من شؤون وشجون..

والواقع أن الاهتمام بالثقافة وتعهدها بالرعاية، ليست مسألة ترفيحية، يمكن الاستغناء عنها لحساب الضرورات الحياتية الأخرى، كالمأكل والمشرب وما شابههما، من مستلزمات الحياة ..

لكن الثقافة والاهتمام بها، هي الضرورة بعينها، بل إنها في قائمة الأولويات من الضرورات، التي لا غنى عنها.. فكما نحتاج إلى الخبز نقيم به أودنا، لكي نستمر في الحياة، نحتاج أيضاً إلى الثقافة، نقيم بها عقولنا وتفكيرنا، لأن العقل والتفكير هما الوسيلتان الأساسيتان اللتان نسير بهما حياتنا سيراً عادياً.. وباستخدامهما نستطيع أن نتخطى العقبات، ونصل إلى بر الأمان بأقل المشاق والمتاعب..

ويمثل ما هو ضروري أن نهتم بالثقافة وشؤونها، كذلك من الضروري أيضاً أن نهتم بالمتقنين، الذين يحملون هموم هذه الثقافة، وعن طريقهم نستطيع الوصول إلى ماهية الثقافة وفهمها، وبالتالي فإن المثقفين هم العماد في أي مجتمع، وعلى أكتافهم يرتفع بناء هذا المجتمع ويقام عمرانه ..

ونحن في الإمارات شأننا شأن أمثالنا من الشعوب التي يُطلق عليها اسم العالم الثالث، لا نقيم للثقافة كبير وزن .. ولم نبلغ تلك المرحلة التي نوضع فيها الثقافة في سلم الأولويات، لا على الصعيد الرسمي، ولا على الصعيد الشعبي .. وما زالت نظرتنا إلى الثقافة وإلى المثقفين ودورهم، فيها الكثير من القصور وعدم الاهتمام ..

يقول الدكتور عبيد الخالق عبد الله، الباحث الأكاديمي الإماراتي المعروف..

«يبقى القول أن الحركة الثقافية في الإمارات هي بلا شك حركة تواجه عدة صعوبات ربما أهمها عدم الوعي بوجودها، لكن

بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الحركة تعاني أيضاً من غياب الاستراتيجية الواقعية والمتكاملة، وتتقصها أجواء الحرية الفكرية وحرية التعبير، وتفتقد إلى التنسيق بين هيئاتها، ولا بد لها من احتضان جماهيري أعم مما هو عليه.

وتعاني الحركة الثقافية في الإمارات أكثر ما تعاني من جو الإحباط السائد في أوساط النخبة المثقفة وتشردمهم وتقوقعهم على صراعاتهم الذاتية وخلاقاتهم الشللية، لذلك تظل الحركة الثقافية الجذينية في الإمارات مهددة بالتقهقر والتلاشي، وإذا أرادت هذه الحركة أن تستمر وأن تواصل تدفقها وتزيد من إنتعاشها ونهوضها فإنه لا بد من أن تتحقق عدة شروط:

أولاً: لا بد من أن تتضح الرؤية تجاه الاستراتيجية الثقافية، أي أنه لا بد من سياسة ثقافية وطنية تشارك في صنعها الفعاليات الثقافية وتقوم بتنفيذها المؤسسات والهيئات الأهلية والرسمية.

ثانياً: لا بد من أن تسود الحرية الفكرية ولا بد من الابتعاد عن التطرف والتعصب والتمسك بالتسامح الفكري، والإعتراف بالتعددية الثقافية. وأخيراً لا بد من أن يتجاوز المثقفون والأدباء والكتاب حالة الإحباط والانزواء المتفشية فيما بينهم، التي لا تتناسب مطلقاً مع المعطيات المجتمعية الجديدة في الإمارات. وعندما تتوافر هذه الشروط فإن الحركة الثقافية في الإمارات ستدخل مرحلة النضوج والانطلاق، وهي مرحلة لا يبدو أنها ستحقق في المستقبل القريب.»

صحيح أن ما جاء في طرح الدكتور عبد الخالق عن المسألة الثقافية في الإمارات ؟ ضمن سلسلة مقالات نشرت في الخليج عام ١٩٨٧ .. قد مرّ عليه وقت يقارب عقد من الزمن أو أكثر من ذلك، وفي أثناء هذه المدة، ازداد عندنا عدد المتعلمين، وخرج من بين المتعلمين عدد من المثقفين والمفكرين .. ولكن ما طرحه الدكتور عبد الخالق، وهو الباحث المتعمق، يظل موضوعاً حياً، نستطيع إلى يومنا هذا، أن نستكشف من بين ثناياه، كثيراً من الحقائق التي تبرز في نواح عدة من أمورنا التعليمية والثقافية.

والواقع أننا أتينا على ذكر الثقافة والمثقفين، ووجوب الإهتمام الرسمي والشعبي بهذه الناحية المهمة في حياتنا، ودعم المؤسسات الثقافية، لكي تستطيع مواصلة أداء دورها، أداءً ينتفع به الناس، أتينا على ذلك، ونحن في معرض تقديم عمل من أعمال باحث وعضو بارز في ندوة الثقافة والعلوم، هو الأستاذ إبراهيم بوملحة، الذي قدم الى الساحة أكثر من بحث في التراجع والنقد، تولت ندوة الثقافة والعلوم نشره، وبذلك أضافت الندوة، عملاً جيداً آخر إلى أعمالها العديدة النافعة..

كتاب (بوملحة) عن الشيخ محمد نور:

يعتبر الشيخ محمد نور، واسمه الكامل الشيخ محمد نور بن سيف بن هلال، (وقد ولد في دبي حوالي عام ١٩٠٥، وتوفي عام ١٩٨٢ عن عمر يناهز الثمانين عاماً، حسب رواية الأستاذ إبراهيم

بوملحة) .. يعتبر هذا الشيخ الجليل أحد الأشخاص المتميزين الذين تركوا إسماءً وصيتاً في دبي وفي الإمارات، ثم في الحجاز حيث عاش فترة من عمره طالباً للعلم ومدرساً ومفتياً في الحرم المكي، وليس هناك مخضرم عاش في الإمارات، وله دراية بالعلم والعلماء، لا يعرف شيخنا، أو لم يسمع به من الآخرين، لأنه كان علماً يعرفه الناس على مختلف طبقاتهم.

وأذكر أنني كنت صغيراً أذهب مع بعض الطلبة، الذين كنا نسكن معهم في (حارة) واحدة، هي منطقة السبخة في ديرة، إلى المدرسة الأحمدية في النصف الثاني من الأربعينات، وكنا نرى الشيخ محمد نور رحمه الله، يأتي إلى المدرسة بصفة يومية، كمشرف أو كمدير أو كبير للمدرسين، ولا أذكر وظيفته بالدقة أو ما كان ينادى به يومئذ .. وكان مهيب الطلعة، عليه سيماء الوقار والوسامة، ممتلئ الجسم يميل إلى القصر..

وكان المدرسون الذين كان كلهم من (المطاوعة) تقريباً، دون الشيخ محمد نور علماً ومكانة - كما هي العادة أن يكون المطوع أقل علماً من الشيخ - ولكن الشيخ محمد نور، كان يضيف إلى أسماء هؤلاء المطاوعة لقب الشيخ، ويناديهم به تطييباً لخاطرهم، وجعل لزاماً على التلاميذ أن ينادوهم أيضاً بيا شيخ فلان، رغم أن أغلبهم كانوا مطاوعة عاديين..١

ومازلت أذكر أنني كنت ألتقى علوم اللغة والكتابة على يد أكثر من شيخ في المدرسة، ولكن الفقه، كنت ألتقاه مع عدد آخر من

الطلبة على يد الشيخ علي الجزيري، الذي كان يدرسنا الفقه الشافعي .. والذي يدرس بدوره على يد الشيخ محمد نور، والشيخ قاسم صديقي جد عائلة صديقي في بر دبي، الذي كان فقيهاً يشار إليه في ذلك الوقت .. وكان غيرنا من الطلبة يدرس الفقه المالكي، الذي ينتمي إليه معظم المطاوعة والطلبة .. وللأسف، لم يقدر لنا الاستمرار في الدروس الفقهية .. وإلا لكان لنا بها شأن آخر .. ولكننا الآن في عداد المشايخ!!

أما الشيخ محمد نور رحمه الله، فكان فقيهاً متضلعا في علوم الفقه واللغة، وكان يعرف الفقه المقارن، واختلاف الفقهاء، ومواضع الخلاف بينهم معرفة جيدة .. وكنا نسمع من المدرسين الثناء على الشيخ وعلمه ..

يقول الأستاذ إبراهيم بوملحة، بوعبيد، عن الشيخ .. «إن الباحث يشعر بمتعة كبيرة حين يتتبع سير رجالات مجتمعه .. ويطلق لقلمه عنان التعبير والتصوير لما يقع عليه من أخبار وروايات ومواقف .. وإن كان الباحث ليلقى بعض الصعوبات المتمثلة في قلة المعلومات، وعدم توافر الكتابات عما هو بصدد .. فجل ما يعتمد عليه هو ما تجود به السنة الرجال المعاصرين مما تختزنه ذكرياتهم من معلومات متناثرة أكل الزمن بعضها .. فمعلومة من هذا ناقصة وثانية من آخر تسدها، ومن ثالث ورابع وهكذا إلى أن يكتمل موضوع الحديث وتتشكل مادته .. لذلك فإن هذه الصعوبات في حد ذاتها جزء من متعة البحث التي يجدها الكاتب

.. خاصة وإن كان موضوعه بكرة لم يتطرق إليه أحد قبله .. فإنه
ليشعر حينئذ بنشوة السبق وكشف النقاب عن شيء جديد يقدمه
للحياة الثقافية في البلاد فيما يمكن أن يفيد وينفع.

والحديث عن الشيخ محمد نور فيه من الإثارة والمتعة والوقوف
على كثير من أخبار وحوادث الحياة في ذلك العهد .. وذلك ما
يستغرق وجدان الكاتب وعقله ويشد السامع والقارئ ويجذبه
باهتمام وعناية لما يُقدّم له ..

فإلى ما سجلته من حديث عن الشيخ محمد نور لنقف معاً
على جوانب هذه الشخصية الكبيرة من الإمارات التي هي لاشك
مناط اعتزاز فخر لنا جميعاً لما قدمه من خدمات وأفضال في
مجتمعنا في وقت أحوج ما كان المجتمع لأمثاله ودوره المتميز.

والتعريف به، هو الشيخ محمد نور بن سيف بن هلال المهيري ..
من أسرة محافظة، اشتهرت بالتدين وحب العلم .. فكان أبوه
الشيخ سيف، عالماً ورعاً نقياً محباً للعلم وأهله .. يعمل في الغوص
كعادة أهل زمانه ..

ولد الشيخ محمد نور عام ١٣٢٣ هـ على وجه التقريب لا
التحديد، الموافق ١٩٠٥م في إمارة دبي بمنطقة الراس وعاش
طفولته فيها .. وكان أمراً طبيعياً أن يحمله أبوه على طلب العلم
ويوجهه للدراسة وهو صغير .. ففي طفولة مبكرة من حياته أرسل
إلى الكتاتيب التي كانت تحفظ القرآن الكريم .. إذ كانت منتشرة
في المنطقة آنذاك .. ويكاد يقتصر التعليم عليها .

ويروى أن الشيخ سيف بن هلال كان يدرس العلم في الاحساء على يد جليل واسع العلم تركي الأصل اسمه الشيخ أبو بكر - فسأل الشيخ يوسف بمَ سَمِّي ولده، فلما أجابه بأنه سمّاه محمد نور قال:

محمد نور نور الله قلبه

بايات عرفان لها القلب ينشرح

فإن وافق الاسم المسمّى فحبّذا

وإلا فبأقي الاسم لاشك ينطرح

والحقيقة أن كتاب الشيخ محمد نور لمؤلفه الأستاذ إبراهيم بوملحة، كتاب لا يترجم سيرة هذا الشيخ الجليل فقط، لكن يلقي أضواء كاشفة على بدايات التعليم في دبي، ويؤرخ لرجالات النصف الأول من هذا القرن، ودورهم في هذه الحركة.. ويعتبر كتابه هذا مرجعاً هاماً من المراجع التي تؤرخ للحركة التعليمية..

وبالرغم من أنني لا أتفق مع الأستاذ، بوملحة، على ما ذهب إليه من تضخيم بعض الأدوار، وإضفاء المآثر على مدارس أقامها بعض الأهالي، والتي لم تكن شيء يذكر، بجانب الاحمدية والفلاح في بدء أمرها في دبي، لكن جهد الأستاذ بوملحة في جمع مادة هذا الكتاب شيء يشاد به، ويثنى عليه، لأنه جهد مثابر، عمل ما

في وسعه لآخراج مادة كتابه بهذه الصورة الجميلة التي نراها أمامنا، في كتاب الشيخ محمد نور، رائد التعليم في الإمارات..

بوملحة، وبن سليم:

في المقال الأخير الذي كتبه عن أحمد بن سليم بعنوان (أحمد بن سليم، الأديب والسياسي الناصح) بعدد ٢٧ مايو ١٩٩٩، ذكرت أن أحداً غير عبد الله الطائي وأنا، لم يكتب عن بن سليم حتى الآن .. والحقيقة أنني لم أكن مصيباً في ذلك، إذ أن هناك بحثاً مطولاً كتبه وحاضر به الأستاذ إبراهيم بوملحة، في الموسم الثقافي الأول لندوة الثقافة والعلوم يوم ١٩٨٨/٩/٧ .. وفي هذا البحث استطاع الأستاذ بوملحة أن يبرز سيرة هذه الشخصية الإماراتية المتميزة بروزاً جميلاً..

ويقول الأستاذ بوملحة في بحث بعنوان (أحمد بن سلطان بن سليم، شاعراً وأديباً) ..

«إن البحث والتنقيب عن آثار أدباء هذه المنطقة في الفترة الماضية، وكشف النقاب والكتابة عنهم ما وسع الجهد والوقت وأسعف القلم والبيان أمر ضروري، ومن أهم الواجبات التي تلقي بمسؤوليتها على عاتق الكتاب من أهل هذه البلاد أو المقيمين فيها المشاركين في بناء نهضتها الأدبية مع يقيننا بأن ذلك ليس من السهولة المتاحة والفرصة السانحة وإنما يتطلب الأمر جهداً مضاعفاً وبحثاً عميقاً وتلمساً لمعلومات أو قصائد وأبيات متناثرة

هنا وهناك، ومحاولة ربطها وتنظيمها وترتيبها وتحليلها لإمكانية إيجاد البحث المطلوب والدراسة اللازمة وفاء لهذه الأمانة الكبيرة. وقد بدت والحمد لله بوادر الاهتمام تظهر في الأفق وتلوح من بعيد لمثل هذا الأمر الذي نستشعره في نفوسنا أملاً ومنى.

وما مثوية الشاعر المبدع سالم العويس، وما الاهتمام الذي ناله والبحوث والكتابات التي تناولته شعراً وحياة إلا بداية لهذا العطاء المرتقب في هذا المجال المهم والمنحنى الحيوي، وأمامنا أسماء من أدبائنا ومثقفينا الذين يحتاجون لمثل هذا الكشف والتناول والكتابة عنهم، وإزاحة رداء النسيان والإهمال المحيط بهم .. كالشيخ محمد نور بن سيف، العالم والشاعر والمصلح، والشاعر مبارك بن حمد العقيلي والشاعر خلفان بن مصبح وغيرهم، ولربما يكون الحديث عن ابن سليم من المشقة والعنت بمكان لعدم توفر المراجع والنصوص الممكنة التي تمكن الكاتب من تفصيل الحديث وبيان المطلوب، ولقد كان فضل السبق في الكتابة عن ابن سليم يعود إلى الأديب المرحوم عبداً لله الطائي، إذ تناول ابن سليم ضمن سلسلة حديثه عن أدباء وشعراء من أهل المنطقة ولكنه كان حديثاً موجزاً، فكرة مقتضبة لا يمكن أن تجلي جوانب الحديث المراد، من ثم قام الباحث عبد الغفار حسين ضمن نشاطه الملحوظ والمشكور وجهده البارز بالكتابة عن ابن سليم في جريدة الخليج، فأعطى مزيداً من المعلومات عن الشاعر رابطاً الموضوع ببعض أحداثه التاريخية، مرتكزاً على كتابة المرحوم عبد الله الطائي قبله.

وهاأنذا ثالثهما أكتب عن الشاعر معتمداً عليهما، مضيفاً بعض ما تمكنت من الوقوف عليه من الأخبار والقصائد وإن كنت مقراً بأن حديثي عن الشاعر بن سليم ينتابه من الخلل والقصور ما أطمح أن يسده غيري ويضيف إليه ويفصل فيه وعذري أن ذلك غاية جهدي وطاقتي ومبلغ علمي ومعرفتي، وأرجو أن أكون موفقاً فيه قدر الإمكان.

فالشاعر أحمد بن سلطان بن سليم من الشخصيات البارزة التي حفلت بها المنطقة في سابق عهدها.. ومن رجالات البلاد ومثقفوها ممن كان لهم دور فعال ومشاركة في الأخذ بأسباب التحديث والتطوير الذي يستلزمه العصر ومجريات الأمور، وحيث أنه من المثقفين والمطلعين على ما يجري ويدور في المنطقة المحيطة والعالم العربي من خلال قراءاته ومتابعاته لما يصل إلى البلاد من مجالات العالم العربي. فقد تمكن ابن سليم من اتخاذ هذه الوضعية الثقافية في المجتمع طريقاً للمناداة بهذه المطالب العادلة التي من شأنها أن تحقق شيئاً مهماً في حياة هذا المجتمع الذي عانى من ظروفه المعيشية، ما انعكس سيئاً أثره على عموم حياته في كثير من مناحية السياسية والتعليمية والاجتماعية مما جعلنا غير راضين عنه..

وذلك ما أورده الأستاذ عبد الغفار حسين مما يصعب التفصيل فيه أو الزيادة عليه لعدم توفر المصدر أو الأخبار عنه بطريقة تسمح للباحث أن يسجله ويحلل حوادثه..

وما هو محل شهرة وتأكيد أنه ما كاد يحل عام ١٩٣٩، حتى اضطرته الظروف للرحيل ومغادرة البلاد إلى الهند في رحلة طالت إلى ما يقارب عشرة أعوام أو أكثر، في حين يذهب البعض إلى أن ابن سليم قد غادر البلاد قبل ذلك في عام ١٩٣٨.

ولد أحمد بن سليم في إمارة دبي في حوالي السنوات العشر الأولى من عام ١٩٠٠ دون مقدرة على تحديد سنة الميلاد إذ لم يكن وقتها ضبط وتسجيل للمواليد وإنما يمكن أن يستخلص ذلك من مقارنة أعمار الأتراب مع بعضهم، فلان في سن فلان أو أصغر أو أكبر منه، أو التاريخ بالحوادث الواقعة كالسنة التي وقع فيها كذا وكذا، وبهذا الطريق يمكن أن يتعرف على تاريخ تقريبي للمولد المراد التعرف عليه»

وقد سرّني العلم بأن الأستاذ (بوعبيد) يعزم على تضمين هذا البحث في كتاب يصدره عن المرحوم بن سليم قريباً.. ولاشك أنه بهذا العمل، سيضيف الأستاذ بوملحة، خدمة أخرى، إلى الجهد الذي أخذه على عاتقه في خدمة العلم والثقافة، متمنين أن نرى كتابه عن بن سليم في أقرب فرصة..

بوملحة وتجار اللؤلؤ:

يثبت بوعبيد، في كتاباته عن تراجم الأشخاص أنه كاتب تراجم جيد، وذو نفس طويل، وإطلاع واسع على أحوال من يكتب عنهم، ويبحث عن المصادر من أفواه الناس، ومن المدوّن، أينما وجد هؤلاء

الأشخاص، وأينما وجد التدوين .. ومثل هذا الجهد يظهر جلياً في كتابة بحثه الذي خصصه عن شخصية تجارية معروفة من تجار اللؤلؤ في الإمارات، في العشرينات وبداية الأربعينات من قرننا هذا، عندما كانت البلاد تعتمد اعتماداً كبيراً على صيد اللؤلؤ وتجارته، قبل أن يصاب اللؤلؤ الطبيعي بالكساد، ويحل محله اللؤلؤ الصناعي .. وهذه الشخصية التي خصها الأستاذ بوعبيد بالترجمة، هو تاجر اللؤلؤ المعروف محمد بن أحمد بن دملوك..

والحقيقة أن الإمارات ودبي بصفة خاصة، كانت مركزاً من مراكز تجارة اللؤلؤ في الربع الأول من قرننا هذا، الذي أوشك على الأفول، وفيها يتمركز تجار كبار، ليس في تجارة اللؤلؤ وحدها، بل في أصناف تجارية أخرى، منذ أن أصبحت دبي ميناءً رئيسياً في نهاية القرن الماضي، وأتى الأستاذ بوملحة على ذكر بعض هؤلاء التجار، وإن كان قد خص تجار اللؤلؤ وحدهم بالذكر المستفيض.

والحقيقة أيضاً، أن محمد بن دملوك، كان أحد هؤلاء التجار الكبار في تجارة اللؤلؤ، وكان ذائع الصيت في الخليج بسبب نشاطه في هذه التجارة، ومكانته الاجتماعية الخاصة باعتباره مصاهراً للأسرة الحاكمة هو وبعض أبنائه، وليس هناك بحث عن تجارة اللؤلؤ ونشاطها إلا ونجد اسم بن دملوك بين الأسماء النشطة في هذه التجارة..

ولعلنا لا نعدو الحقيقة، إذا قلنا، أن سير التاريخ قديمها وحديثها، وفي كل المجتمعات، لاسيما عند أهل العلم والمعرفة، لانجد لها وقفة، عند ذكر تاجر أو صاحب مال، بسبب تجارته أو ماله، إلا إذا اقترن هذا الاسم، بعمل أو بمأثرة تنفع مجتمعه ومحيطه .. وكم من صاحب مال جاء ثم ذهب، لم يلتفت إليه التاريخ ولم يعرفه انتباهاً، لأنه لم يقدم لنفسه ولمجتمعه شيئاً من الخير..

ونحن عندما نذكر بن دلوک، فإنما نذكر مأثرة الشيخ أحمد بن دلوک، وليس أبنه الذي ترجم له الأستاذ - بوعبيد - وهذه المأثرة هي المدرسة الأحمدية التي أقامتها هذه الشخصية الخيرة التي أصبحت ذكرى طيبة يرددها من يذكر التعليم وتاريخه في الإمارات..

وباستثناء هذه المأثرة التي تركها المرحوم الشيخ أحمد بن دلوک، ثم مساهمات الشيخ محمد علي زينل تاجر اللؤلؤ السعودي المعروف، وإضافاته إلى هذه المأثرة .. فإن تاريخ الإمارات لا يدلنا فيما مضى على مساهمات ودور أي تاجر في أية مآثر نافعة تذكر .. وكل ما يقال عن إنشاء مدارس ودور علم وخدمات قيمة للمجتمع، من هذا التاجر أو ذاك، في ذلك الوقت، وخاصة في دبي التي كانت مجمعاً للتجار أصحاب الثروات .. كل ما يقال في هذا الشأن، أعتقد أنه مجرد كلام لا يرقى إلى درجة الدقة..



جلسة مع أحمد محمد عبيد وكتبه:

يطريني كثيراً عندما أرى عنواناً لكتاب كتبه أحد شبابنا من المواطنين، وتستهويني قراءته، وقد أتأخر في قراءته، ولكنه يظل عندي على قائمة الانتظار، ويبقى في ذهني إلى أن تحين لي فرصة..

وكثير من هذه الكتب لا أجدها، إلا إذا أهداني إياها مؤلفها، أو أحد من أصدقائي، أو أذهب لزيارة مكتبة في دبي أو الشارقة. وأعترف أن هذه الزيارات قليلة .. وأحياناً لا أجدها هذه الكتب التي أبحث عنها .. وعلى العموم فإن عندي كسلاً في القراءة هذه الأيام، ولم أعد قارئاً مثابراً كما كنت في غابر الأيام .. وأعترف أيضاً أن هذه النتف من المعلومات العامة التي تأتي على لساني أحياناً، ويجري بها قلمي أحياناً أخرى، شارفت على النضوب، وعفى عليها الزمن، وأجدني غير قادر على مساهمة التجديد

والمجددين، وملاحقة ما ينتجون وما يكتبون .. وكثيراً ما تبوء
محاولاتي للحاق بإنتاج الشباب - بالفشل..

ولقد قلت لنفسي أكثر من مرة، على رسلك يا رجل، كيف يتأتى
لمن أثقلته السنون مثلك أن يجاري العقول الشابة، ويتمشى مع
تفكير الشباب، وما في الشباب من قوة وحيوية .. كما يقول أبو
العتاهية..

ان الشباب عدة التصابي

روائح الجنة في الشباب..

أليس المشيب رحلة العذاب والآلام، وفقده هو قاب قوسين
أو أدنى من هذا العذاب؟.. كما يقول ابن الرومي...

لعمرك ما الحياة لكل حي

إذا فقد الشباب سوى العذاب!

أفجع بالشباب ولا أعزى

لقد غفل المعزى عن مصابي!

ولكن ها أنا أقاوم عاديات الزمان، وأحاول اللحاق بالقافلة ولو
بخبيب العرجان أو تبختر العرجان .. ومع ذلك لا يؤاتيتي الفرج
.. كما يقول الشاعر..

تبختر إخفاء لما فيه من عرج

وليس له فيما تكلف من فرج!

وأعود لما قلته في البداية، من طريقي، لمشاهدة كتاب صدر في الإمارات، اشتاق إلى رؤيته، لأن عندي أن الكتاب هو السمة الحضارية الراقية التي نستطيع أن ندل به على هويتنا، وندل به على أنفسنا، واننا لسنا عبئاً على المجتمع الدولي، واننا قادرون على المساهمة ولو بقدر ضئيل في سير الإنسانية نحو المزيد من التقدم الحضاري..

وبالكتاب نقنع الآخرين بحقنا في الوجود، وبأن يكون لنا موضع قدم بين الأمم .. وقديماً تباهى أدباؤنا ومثقفونا بالكتاب، واعتبروه السلاح والجيش الذي يقاوم الخطوب ويقاوم الاعداء .. يقول أبو تمام، الحبيب بن أوس:

إذا ما أرسل الأمراء جيشاً

إلى الأعداء أرسلنا الكتاب!

وقالوا .. «ان البصرة تفاخر الأمصار كلها بأربعة كتب، ألفها أدباؤها .. البيان، والحيوان للجاحظ، والكتاب لسيبويه، والعين، للخليل بن أحمد..»

وجعلوا التفاخر بالكتاب في مقدمة كل تفاخر!!..

كُتب أحمد محمد علي عبيد :

أهداني الأستاذ أحمد أربعة من كتبه، هي: مشكلات مجتمع

الإمارات في قصص محمد المر، والخليج العربي في العصر
الجاهلي، ودبا في الجاهلية وصدر الإسلام، وديوان شعر، سماه،
من أغاني العاشق القديم..

ولاشك أن هذه الكتب أخذت قراءتها مني وقتاً ليس بالقصير،
ولكنني في النهاية أتممت قراءتها..

والحق أن الأستاذ أحمد محمد عبيد كاتب جيد سلس الأسلوب،
يستمتع القارئ بقراءة ما يكتبه، وأكاد أكون أحد قرائه في الزاوية
التي يكتبها في مجلة (الصدى) الأسبوعية .. ويبدو من هذه الكتابات
أنه أفرغ نفسه للعمل الكتابي، وهذا شيء حسن، وينبغي علينا جميعاً
تشجيعه، وتشجيع الشباب من أمثاله، لكي يخرج من بينهم جيل من
الكتاب والأدباء، ومثل هؤلاء هم الرصيد والثروة الحقيقية للوطن،
الذين نتباهي بهم وتفاخر بهم الأمم .. والتاريخ لا يعزز مكانة أي
مجتمع لا ينال كتابها وأدباؤها ما يستحقونه من التكريم.

لا يكبر التاريخ شعباً لم ينل

أدباؤه حظاً من الإكبار

ومسطر التاريخ خص أديبه بالذكر

قبل خمسين سنة

١- كتاب دبا في الجاهلية وصدر الإسلام:

لم تشتهر مدينة عمانية في التاريخ العربي القديم كما اشتهرت

دبا، المدينة العمانية التي تقع على خليج عمان بالقرب من مدخل الخليج العربي، وبمحاذاة سلسلة جبال مسندم المطلة على بوابة الخليج مقابل جزيرة هرمز المشهورة..

وجاء ذكر دبا، في كل كتب الجغرافيين العرب، ويقال أن دبي الحالية، سميت تصغيراً لاسم دبا، منذ القرن الثالث الهجري، أول ذكر لها بهذا الاسم (دبي) جاء على لسان ابن الأعرابي، محمد بن زياد الأعرابي، العالم اللغوي المشهور في عام ٢٣١ هجرية، وذكر ذلك في كتاب معجم ما استعجم من أسماء الأماكن والبلدان ... ولا أستطيع الجزم إن كان هناك مكان آخر في الجزيرة العربية باسم دبي أو أن دبي المعنية هي هذه..

واشتهرت دبا، لأنها كما قيل، كانت عاصمة للجزء الشمال الغربي من عُمان، وكان يحكمها الجلندي، الذي كان عاملاً للملك الفرس قبل الإسلام، وهو الذي تلقى رسالة النبي صلى الله عليه وسلم يدعوهم وأهل عُمان إلى الإسلام..

ومن يقرأ كتاب الأستاذ أحمد محمد عبيد عن دبا، يجد كمّاً من المعلومات التي استقاها الأستاذ عبيد من مصادر عدة مختلفة وعديدة، قد لا تكون كلها دقيقة، ولكن إيرادها يدل على ما بذله الأستاذ عبيد من جهد كبير لجمعها، كما تدل على ذلك المصادر العديدة التي اطلع عليها .. والحق أن كتاب دبا، يضيف إضافة مفيدة إلى ما كتب عن هذه المدينة القديمة.

٢-الخليج العربي في العصر الجاهلي:

بالنسبة لهذا الكتاب لابد من الإشارة إلى أن الذين تصدوا
لدراسة تاريخ الخليج قبل الإسلام وبعده بقرون، وقد تصل إلى
القرن الخامس عشر الميلادي، وأراد هؤلاء أن يصلوا إلى الحقيقة،
ومن ثم إلى الدقة فيما يقولونه ويكتبونه، كان طريقهم محفوفاً
بالصعوبات، لأن المصادر ليست كثيرة، ومعظمها مشكوك في
دقتها، ومبنية على آراء تناولها البعض من بعض حتى وصل إلينا ..
ومن هنا لا يجد المنشدون الحقيقة والموضوعية شيئاً يشبع
رغبتهم أو ما يتوقنون اليه .. وفي رأي أن تاريخ هذه المنطقة قبل
الإسلام يكتنفه كثير الغموض، أما بعد قيام الدولة الإسلامية
وسقوط دولة الفرس، وإنهاء الخلافة الإسلامية الراشدة، فقد
خضعت منطقة الخليج في أحيان كثيرة للمعارضين للخلفاء
الأمويين والعباسيين، وخاصة العمانيين الذين حملوا لواء هذه
المعارضة بشدة، ولا نجد بين المؤرخين المسلمين من خصص جزءاً
من كتبه في التاريخ عن هذه المنطقة وأهلها بإنصاف، غير
التهجمات بالخروج والردة والزندقة، وما إلى ذلك من الأوصاف،
التي كان المؤرخون المسلمون يلصقونها بالمعارضين لمراكز الخلافة
في دمشق وبغداد، كما تلصقها الأنظمة اليوم بمعارضيه من
أوصاف، كالإرهاب والتطرف الخ..١.

وميزة كتاب الأستاذ أحمد محمد عبيد - الخليج العربي في
العصر الجاهلي - على صغر حجمه أنه يتطرق بجانب الحوادث

التاريخية إلى الحياة الاجتماعية التي كانت تسود هذه المنطقة في تلك العصور.. و ان المؤلف الأدبي، يروي كثيراً من أيام العرب الشعرية والأدبية، ويورد قصائد قد لا تجدها مجتمعة، في كتاب واحد .. وأسلوب الكتاب أدبي يشوق القارئ ويطريه..

وهذا الكتاب يستحق منا القراءة، وقد نختلف مع مؤلفه في بعض ما أورده من حوادث، وفي دقتها، ولكنه جهد مجتهد استطاع أن يقرأ كثيراً ويطلع على الكثير من المصادر التي أورد ذكرها في الكتاب، مما يدل على أن الأستاذ عبيد قارئ جيد، ومن يقرأ جيداً، يستطيع بالتالي أن يكتب جيداً..

٣- مشكلات مجتمع الإمارات في قصص محمد المر:

هذا ثالث كتاب يهديني إياه مؤلفه الأستاذ أحمد عبيد.. وفي هذا الكتاب نلمس من الأستاذ عبيد حساً نقدياً يبشر بالخير، ونجده قارئاً مثابراً ؟ على قلة القراء بين شبابنا للأسف الشديد..

وقد أنبهني هذا الكتاب إلى ميزة للكاتب الأستاذ أحمد عبيد، وهي متابعة المشكلات الاجتماعية في مجتمع الإمارات، وقراءته وتناوله لقصص الأديب محمد المر بأسلوب نقدي نحتاج إلى مثله لتقييم الأعمال الأدبية والفكرية عندنا .. مثل هذا الأسلوب الذي أعطاه مجالاً واسعاً للتغلغل داخل هذه المشاكل التي ذكرها المر في قصصه، تغلغلاً، أتاح له أن يكتشف مكامنها، ويبيدي فيها من الآراء والتعليقات، ما يجعل القارئ يبحث عن هذه القصص ليقرأها، إذا

لم يكن قد قرأها من قبل..

وفي رأيي أن قصص محمد المر مرآة صافية تعكس لنا مشكلات المجتمع والشباب الإماراتي بكل وضوح وعفوية، وبلغة ليس فيها أي تكلف أو غموض، وما يقوله الأستاذ أحمد عبيد في كتابه هذا خير دليل على ما في قصص محمد المر من فائدة..

وقبل أن أختتم حديثي هذا، الذي أرجو أن أواصله في مناسبة أخرى، أرى من الخير أن أشير إلى أن الأستاذ أحمد محمد علي عبيد، منكب في الوقت الحاضر على كتابة أعمال أدبية، ذكرها لي في كتاب كان قد بعثه إليّ قبل فترة، أورد نصه هنا..

بسم الله الرحمن الرحيم

الأستاذ عبد الغفار حسين حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، ، وبعد

قد اضطلعت بكتابة تاريخ الأدب في دولة الإمارات وتوثيقه، ولي من ذلك كتاب «كشاف الأدب الإماراتي المعاصر» تحت الطبع:

وأقوم حالياً بعملين أدبيين هما:

(١) الحركة الأدبية بدولة الإمارات في قرنين (١٩-٢٠).

(٢) أحمد أمين المدني: حياته وتراثه الفكري.

وحيث إنكم من المهتمين بالحركة الأدبية المحلية ومن روادها

والشاهدين على نشأتها وتطورها، فإنني أرجو التكرم بمساعدتكم
وإسهامكم الكريمين في هذين الكتابين.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

أحمد محمد عبيد

عضو اتحاد الكتاب

وهذه الطاقة الأدبية الكامنة في الأستاذ أحمد عبيد تجعلنا
وهذا من حقه أن نشد جميعاً على يديه، ونهنته على هذا الجهد
والنشاط، وندعو له بالنجاح والتوفيق..

Info@greencoast.co.ae



المحتويات

٥	١ - المقدمة
٧	٢ - مع عائشة السيار في دولة اليعاربة
	٣ - نظرة في كتاب: تأسيس الإمارات العربية المتحدة
١٥	للكتور عبد الله عمران تريم
٢٩	٤ - جلسة مع أبي صالح .. عيسى القرق
	٥ - جلسة مع كتاب: من المحل إلى الفن
٦٩	لؤلفه: محمد عبد الجليل الفهيم
	٦ - جلسة مع كتاب الدكتور حسين غباش
٩٣	عُمان .. الديمقراطية الإسلامية
	٧ - نظرات في كتاب: الوجود الهندي في الخليج العربي
١٠٩	للباحثة: الدكتورة نورة القاسمي
	٨ - جلسة مع كتاب: دولة الرعاية في الإمارات العربية المتحدة
١٢٩	لؤلفه: الدكتور يوسف الحسن
	٩ - جلسة مع كتاب: النظام الاقليمي الخليجي
١٤٧	لؤلفه: الدكتور عبد الخالق عبد الله
	١٠ - نظرة في كتاب الشيخ محمد نور وبحوث أخرى
١٦٥	لأستاذ: بوعبيد ابراهيم بوملحة
١٨١	١١ - جلسة مع أحمد محمد عبيد وكتبه



عبد الغفار حسين

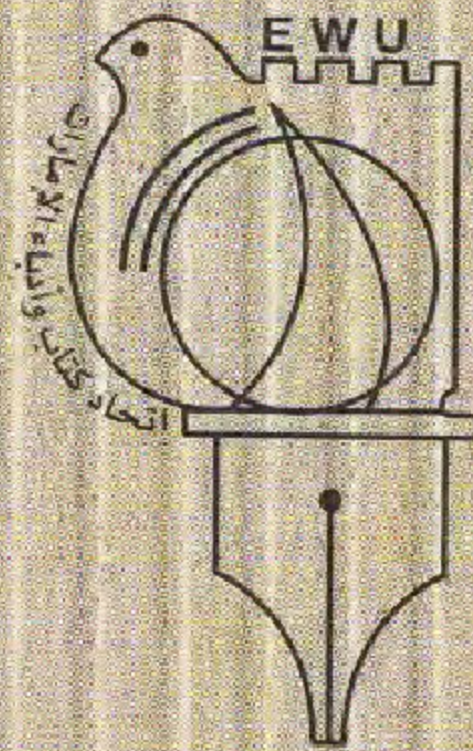
عبد الغفار حسين ، رجل أعمال وكاتب من الإمارات .
 ولد في بيرة - بني - عام ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٦ م .
 درس في الكتائب ثم التحق بالمرسة الاحمدية
 ودرس على يد الطائفة علوم العربية وشيخاً
 من الحساب والعلوم الدينية .
 شغف بالقرآن وجمع الكتب منذ صغره ،
 وعمر كثيراً في الأدب العربي والتاريخ والسيرة
 لكتاب الكتاب الدامي والمحدثين .
 استغل وهو صغير في الأربعينات مع والده في
 التجارة بين بني وعمان - مسقط والباطنة -
 وفي نقل البضائع والركاب .
 التحق بوظيفة صغيرة في بلدية بني عند
 تأسيسها عام ١٩٥٧ ، وتدرج في مناصب عدة ،
 وأصبح سكرتير المجلس البلدي ، وكاتباً
 لمضابط المجلس ، وتدرج أثناء ذلك على
 الكتابة ، وهناك سجل كامل لهذه المضابط بقلمه
 في بداية الستينات .
 وصل إلى منصب نائب مدير البلدية ، بدرجة
 مدير ، ومثل البلدية في عدة مؤتمرات وكلمات
 عالمية وعربية ، ولحق دورات دراسية في الحكم
 المحلي من مصر وبريطانيا ، وشغل منصبه في
 البلدية طوال ٣٢ عاماً حتى انتقال في سبتمبر
 ١٩٧٩ .
 شارك في بعض اللجان التمهيدية لقيام اتحاد
 الإمارات العربية المتحدة ، أثناء مشروع
 الاتحاد التساعي كلجنة البلديات والأراضي
 والأموال والإعلام .
 ساهم في تأسيس أول مكتبة عامة في
 الإمارات - مكتبة بني العامة - وكذلك متحف
 الفهدي ، كما أنه شارك في تأسيس مجلة أخبار
 بني ، وكان من أوائل كتابها .
 كتب عديداً من المقالات في الصحف والمجلات
 والدوريات في التاريخ والأدب والفكر
 والسياسة وتراجم الأشخاص ، وشارك في
 كثير من الندوات الفكرية والثقافية .
 تولى رئاسة اتحاد الكتاب في الإمارات ،
 ورئاسة مجلس أمناء جائزة العويس الثقافية ،
 وشارك في تأسيس هذه الجائزة وهو عضو في
 ندوة الثقافة والعلوم ، والمنظمة العربية لحقوق
 الإنسان واتحاد كتاب الإمارات .
 استغل بالتجارة ، وكان الزائد في تأسيس
 بعض الصناعات في الإمارات بالاشتراك مع
 الآخرين ، كصناعة الأصبغ والبوليثين
 ومواسير الزجاج المقوى والأحبار ، ويرأس
 مجالس عدد من الشركات التجارية الخاصة .
 حصل على جائزة شخصية العام
 الثقافية من ندوة الثقافة والعلوم بدولة
 الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٨ .
 صدر له كتابان ، وهناك أكثر من مؤلف
 جاهز للطبع .

عبد الغفار حسين ، رجل أعمال وكاتب من الإمارات .
 ولد في بيرة - بني - عام ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٦ م .
 درس في الكتائب ثم التحق بالمرسة الاحمدية
 ودرس على يد الطائفة علوم العربية وشيخاً
 من الحساب والعلوم الدينية .
 شغف بالقرآن وجمع الكتب منذ صغره ،
 وعمر كثيراً في الأدب العربي والتاريخ والسيرة
 لكتاب الكتاب الدامي والمحدثين .
 استغل وهو صغير في الأربعينات مع والده في
 التجارة بين بني وعمان - مسقط والباطنة -
 وفي نقل البضائع والركاب .
 التحق بوظيفة صغيرة في بلدية بني عند
 تأسيسها عام ١٩٥٧ ، وتدرج في مناصب عدة ،
 وأصبح سكرتير المجلس البلدي ، وكاتباً
 لمضابط المجلس ، وتدرج أثناء ذلك على
 الكتابة ، وهناك سجل كامل لهذه المضابط بقلمه
 في بداية الستينات .
 وصل إلى منصب نائب مدير البلدية ، بدرجة
 مدير ، ومثل البلدية في عدة مؤتمرات وكلمات
 عالمية وعربية ، ولحق دورات دراسية في الحكم
 المحلي من مصر وبريطانيا ، وشغل منصبه في
 البلدية طوال ٣٢ عاماً حتى انتقال في سبتمبر
 ١٩٧٩ .
 شارك في بعض اللجان التمهيدية لقيام اتحاد
 الإمارات العربية المتحدة ، أثناء مشروع
 الاتحاد التساعي كلجنة البلديات والأراضي
 والأموال والإعلام .
 ساهم في تأسيس أول مكتبة عامة في
 الإمارات - مكتبة بني العامة - وكذلك متحف
 الفهدي ، كما أنه شارك في تأسيس مجلة أخبار
 بني ، وكان من أوائل كتابها .
 كتب عديداً من المقالات في الصحف والمجلات
 والدوريات في التاريخ والأدب والفكر
 والسياسة وتراجم الأشخاص ، وشارك في
 كثير من الندوات الفكرية والثقافية .
 تولى رئاسة اتحاد الكتاب في الإمارات ،
 ورئاسة مجلس أمناء جائزة العويس الثقافية ،
 وشارك في تأسيس هذه الجائزة وهو عضو في
 ندوة الثقافة والعلوم ، والمنظمة العربية لحقوق
 الإنسان واتحاد كتاب الإمارات .
 استغل بالتجارة ، وكان الزائد في تأسيس
 بعض الصناعات في الإمارات بالاشتراك مع
 الآخرين ، كصناعة الأصبغ والبوليثين
 ومواسير الزجاج المقوى والأحبار ، ويرأس
 مجالس عدد من الشركات التجارية الخاصة .
 حصل على جائزة شخصية العام
 الثقافية من ندوة الثقافة والعلوم بدولة
 الإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٨ .
 صدر له كتابان ، وهناك أكثر من مؤلف
 جاهز للطبع .

Bibliotheca Alexandrina



0616310



منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات
ص.ب: ٤٢٢١ هاتف: ٥٥١٦٦٦٨ الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة
E- Mail: ew1984@emirates.net.ae